« سـورة الحمـد »

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائـل عن[١] علّة اختلافهم في عـدد آي سورة الحمـد ؟.

فالجواب هو ماقدّمنا من الاختلاف[٢] في « بسم الله الرحمن الرحيم » أنها[٣] آية من سورة الحمد ، فعدّها الكوفي والمكي آية ولم يعدّا (أنعمت عليهم) «٧» آية ، وترك البصري والشامي والمدني عدّها آية ، وعدوا (أنعمت عليهم) آية ، وعلة[٤] من عدّ « بسم الله الرحمن الرحيم » من « الحمد » آية ماروي في ذلك من الأحاديث أنها آية من « الحمد » ، ولأنها ثابتة في خط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرؤوا ما في المصحف » . وعلّة من لم يعدها آية هو ماقدمنا من الأدلة ، أنهـا ليست بآية من « الحمد » إذ لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيبها ، فلما لم يثبت أنها من « الحمد » آية لم يعدّها منها .

« ٢ » قوله : (مالك يوم الدّين) قرأ عاصم والكسائي بألف . وروي عن الكسائي أنه خيّر في ذلك[٥] . وقرأ الباقون « ملك » بغير ألف[٦] .

وحجة من قرأه[٧] بألف إجماعهم على قوله : (قل اللهم مالك الملك) « آل

---

(١) لفظ «عن» سقط من : ص .
(٢) قوله : «من الاختلاف» سقط من : ص .
(٣) لفظ «انها» سقط من : ص .
(٤) حتى هذا اللفظ في نسخة «ص» تغير مكانه ، وهو في وجه الورقة الرابعة منهـا .
(٥) راوي ذلك عن الكسائي هو ابو الحارث البغدادي ؛ واسمه الليث بن خالد ؛ وهو من جلة اصحابه ، عرض عليه ، انظر التبصرة ١٢/ب ، وطبقات القراء ٢/٣٤ .
(٦) التبصرة ١٢/ب ، والتيسير ١٨ ؛ والنشر ١/٢٧٠
(٧) ص : « قرأ » .

عمران٢٦» ولم يقل «ملك» ، وأيضاً فإن «مالكا» معناه المختص بالملك و«ملكا» معناه « سيد ورب » فيقول : هو ملك الناس ، أي : ربهم وسيدهم (٦/أ) ولا يحسن هذا المعنى في « يوم الدين » ، لو قلت : هو سيد يوم الدين ، لم يتمكن المعنى . وإذا قلت : هو مالك يوم الدين . تمكن المعنى ، لأن معناه[١] هو المختص بملك يوم الدين . وقوله : (يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً) « الانفطار ١٩ » بكسر اللام[٢] يدل على « مالك » لأنه لما[٣] نفى عنهم المِلْك الذي هو مصدر المالك وجب أن يكون هو المالك . ولو[٤] قال « تملك » بضم اللام لدلّ على « مَلِك » لأن المُلْك مصدر « مَلَك » و « المِلْك » مصدر « مالك » ، وأيضاً فإن « مالكاً » بألف يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل ، فلذلك يعمل « فاعل » عَمَلَ الفعل ، فينصب كما ينصب الفعل ، فـ « مالك » أمدح من « مَلِك »[٥] ، وأيضاً فإن « مالكاً » أعمّ ، تقول : هو مالك الجن والطير والدواب ، ولا تضيف «مَلِكاً» إلى هذه الأصناف . وتقول : الله مالك كل شيء ، ولا تقول : هو ملك كل شيء . فـ « مالك » أعم وأجمع للمعاني في المدح[٥] . وأيضاً فإن « مالكا » يدل على تكوين يوم الدين وإحداثه ، ولا يدل على ذلك « مَلِك » ، إذ ليس له عمل الفعل ، تقول : الله مالك يوم الدين ، أي : مالك إحداثه وتكوينه ، ولا تقول ذلك في « مَلِك » بهذا المعنى .

وحجة من قرأ « ملك » بغير ألف إجماعهم على (الملك القدوس) «الحشر٢٣» و (الملك الحق) « طه ١١٤ » و (ملك الناس) « الناس ٢ » . وروي عن أبي

---

(١) ص : «المعنى» .

(٢) قوله : «بكسر اللام» سقط من : ص .

(٣) ب : « لو » وما في « ص » هو الوجه .

(٤) لفظ «لو» سقط من : ص .

(٥) الحجة ١/٨ ، ١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ

عمرو[١] أنه قال : « مَلِك » يجمع معنى « مالك »[٢] ، و « مالك » لا يجمع معنى « مَلِك » لأن « مالك يوم الدين » [معناه][٣] : مالك ذلك اليوم بعينه ، « وملك يوم الدين » معناه : ملك ذلك اليوم بما فيه ، فهو أعم[٤] ، وأيضاً فقد أجمعوا على الضم في قوله : (لمن الملك اليوم) « غافر ١٦ » يعني : يوم الدين[٥] ، و « المُلك » بالضم مصدر من « مَلَك » ، تقول : هو مَلِك بيّن المُلْك .

قال أبو محمد : وقد قرأ « ملك » بغير الف جماعة من الصحابة وغيرهم ، منهم أبو الدَّرْداء[٦] وابن عباس[٧] وابن عمر[٨] ومروان بن الحكم[٩] ومجاهد[١٠]

---

(١) هو زبان بن العلاء ، احد القراء السبعة ، سمع انس بن مالك ، وعنه احمد الليثي واحمد اللؤلؤي ، عالم بالعربية والشعر ، (ت ١٥٤ هـ) ترجم في مراتب النحويين ١٣ ، والفهرست ٤٨ ، وطبقات القراء ٢٨٨/١

(٢) الحجة ٦/١ ، ٩ ، في الموضع الأول عن ابي عمرو ، وفي الثاني عن ابي بكر محمد السري .

(٣) تكملة مناسبة من : ص .

(٤) لفظ « أعم » سقط من : ص .

(٥) ص : «القيامة» .

(٦) اسمه عويمر بن زيد ، الصحابي الجليل ، حكيم هذه الأمة ، وسيد القراء بدمشق ، (ت ٣٣ هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢٤٢/٢ ، وطبقات القراء ٦٠٦/١ ، والإصابة ٤٦/٣

(٧) اسم ابن عباس عبد الله بن عباس ، حَبر الأمة ، وبحر التفسير ، الصحابي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (ت ٦٨ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٦٥/٢ ، وطبقات القراء ٤٢٥/١ ، والإصابة ٩٠/٤

(٨) ابن عمر هو عبد الله ، الصحابي ابن الصحابي ، روى علما كثيرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم وابيه ونفر من الصحابة ، وعنه آدم بن علي واسلم مولى ابيه وانس بن سيرين وغيرهم ، (ت ٧٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٠٥/٤ ، وسير اعلام النبلاء ١٣٤/٣ ، وطبقات القراء ٤٣٧/١

(٩) مروان بن الحكم ، من كبار التابعين ، روى عن عمر وعثمان وعلي ، وعنه سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين ومجاهد وغيرهم ، (ت ٦٥ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٤/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٤/٣ ، والإصابة ١٥٧/٦

(١٠) مجاهد بن جبر ، تابعي ، إمام التفسير ، عرض عليه ابن كثير وابن ←

ويحيى بن وَثّاب[١] والأعرج[٢] وأبو جعفر[٣] وشَيْبة[٤] وابن جُرَيج[٥] والجَحْدَري[٦] وابن جُنْدَب[٧] وابن مُحَيْصِن[٨] وهو اختيار أبي

← محيصن وثقه ابن معين وابو زرعة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٣١٩/١/٤ ، وطبقات القراء ٤١/٢

(١) يحيى بن وَثّاب ، تابعي ، روى عن ابن عمر وابن عباس وعرض على عَلْقمة والأسود وعليه الأعمش وطلحة ، ثقة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٩٩/٦ ، وطبقات القراء ٣٨٠/٢

(٢) الأعرج هو عبد الرحمن بن هُرْمُز ، تابعي ، اخذ القراءة عرضا عن ابي هريرة وابن عباس ، وعنه عرضا نافع بن ابي نعيم ، وروى عنه الزهري، وثقه ابو زُرْعة وابن سعد ، (ت ١١٧ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٩٧/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٥

(٣) ابو جعفر هو يزيد بن القَعْقاع ، احد القراء العشرة ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش وابن عباس ، وروى القراءة عنه نافع بن ابي نعيم وسليمان بن جماز ، ثقة (ت ١٣٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٢/٦، والجرح والتعديل ٢٨٥/٢/٤

(٤) شَيْبة بن نِصاح ، تابعي ، ومقرىء المدينة مع ابي جعفر ، وقاضيها عرض على عبد الله بن عياش ، وعليه نافع بن ابي نعيم وابو عمرو بن العلاء ، (ت ١٣٠هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٣٣٥/١/٢ ، وطبقات القراء ٣٢٩/١

(٥) ابن جُرَيْج هو عبد الملك بن عبد العزيز ، فقيه الحرم المكي ، روى القراءة عن ابن كثير قدّمه ابن معين وابو زُرعة ، (ت ١٤٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٩١/٥ ، والجرح والتعديل ٣٥٦/٢/٢

(٦) الجحْدري هو عاصم بن العجاج ، اخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتيبة عن ابن عباس وعليه عرضا عيسى بن عمر الثقفي وسلام بن سليمان (ت ١٢٨ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٣٥/٧ ، وطبقات القراء ٣٤٩/١

(٧) ابن جُنْدَب هو مسلم بن جندب ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش، وعليه نافع ، وروى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما . (ت بعد ١١٠ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٩٧/١

(٨) ابن مُحَيْصِن هو محمد بن عبد الرحمن ، مقرىء اهل المدينة مع ابن كثير ، عرض على مجاهد ودِرْباس مولى ابن عباس وعرض عليه شبل بن عباد وابو عمرو بن العلاء وغيرهما ، (ت ١٢٣ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٢٥ ، وطبقات القراء ١٦٧/٢

عبيد[١] . وقد رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : (ملِك) بغير ألف . ورُوي عنه بألف أيضاً[٢] .

«٣» فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟ .

فالجواب [٣] أن القراءتين صحيحتان حسنتان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما ذكرته من الحجج في[٤] ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : كل مَلِك مالك ، ولا تقول : كل مالك ملك ، وتقول : كل مَلِك ذو[٥] مُلْك ، ولا تقول : كل مالك ذو مُلك ، وإنما هو ذوَ مِلْك لا غير ، فـ « مَلِك » أعم في المدح وأيضاً فإن أكثر القراء العامة[٦] على « ملِك » . و « مالك » أيضاً حسن قوي في الرواية . فقد روى أبو هريرة[٧] أن النبي عليه السلام كان يقرأ : (مالك يوم الدين) بألف . وكذلك روت أم حُصَيْن[٨] أنها

---

(١) أبو عبيد هو القاسم بن سلام ، إمام عصره في كل فن ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر وهشام بن عمار وغيرهم ، وعنه أحمد بن إبراهيم وأحمد بن يوسف الثعلبي والبَغَوي ، وثقه غير إمام مثل الذهبي ، (ت ٢٢٤ هـ) ترجم في مراتب النحويين٩٣ ، وميزان الاعتدال ٣٧١/٣ ، وطبقات القراء ١٧/٢

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ ، وزاد المسير ١٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، والنسفي ٦/١

(٣) لفظ «فالجواب» سقط من : ص .

(٤) قوله : «من الحجج في» سقط من : ص .

(٥) قوله : «كل ملك ذو» سقط من : ص .

(٦) ص : «المدح كذلك أسماء والعامة» ، ولا وجه لذلك إلا أن تعطف «العامة» على «القراء» .

(٧) اسمه عبد الرحمن بن صخر على الأشهر ، صحابي جليل ، أخذ القرآن عرضا عن أبَي بن كعب ، عرض عليه الأعرج وأبو جعفر ، (ت ٥٩ هـ)ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ ، والجرح والتعديل ٢٤٦/٢/٢

(٨) هي بنت إسحاق الأحمسية ، شهدت حجة الوداع ، ورات اسامة وبلالا ، وروى عنها يحيى بن الحصين والعيزار بن حريث ، وحديثها في صحيح مسلم من طريق زيد بن ابي انيسة عن يحيى بن الحصين ،انظر الإصابة ٢٢٣/٨ ، وتهذيب التهذيب ٤٦٣/١٢

سمعت النبي عليه السلام يقرأ في الصلاة : (مالك يوم الدين)[١] . وكذلك (٦/ب) روت أم سَلَمة[٢] . ولما روى الزُّهْري[٣] عن أنس[٤] أن النبي وأبا بكر[٥] وعمر[٦] وعثمان وطلحة[٧] والزُّبير[٨] وعبد الرحمن بن عوف [٩] وأبَي بن كعب ، ومُعاذ

(١) ص : «الدين بألف» ، وانظر الدر المنثور ١٤/١

(٢) واسمها هند بنت ابي امية ، ام المؤمنين ، لها جملة أحاديث ، وروى عنها الشعبي وسعيد بن المسيب ومجاهد ، (ت ٥٩ هـ) ترجمت في طبقات ابن سعد ٨٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٢/٤

(٣) هو محمد بن مسلم ، تابعي ، إمام ، عالم الحجاز والأمصار ، قرأ على انس ، وروى عن ابن عمر ، ووردت عنه الحروف ، قدّمه ابن معين وسفيان ونحوهما ، (ت ١٢٤ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٧١/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٦٢/٢

(٤) هو أنس بن مالك ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردت عنه الحروف ، قرأ عليه قتادة والزهري وغيرهما ، روى عن الرسول علما جما ، وعن الصحابة ، وعنه خلق ، (ت ٩١ هـ) ترجم في سير اعلام النبلاء ٢٦٥/٣ ، وطبقات القراء ١٧٢/١

(٥) ابو بكر الصديق ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبد الله بن أبي قحافة ، (ت ١٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ ، والجرح والتعديل ٩٤/٢/٢

(٦) عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل ، ثاني الخلفاء الراشدين،(ت٢٣هـ)، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ ، والإصابة ٢٩٧/٤

(٧) طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، احد العشرة المبشرين بالجنة ، وردت عنه الحروف ، (ت ٣٦ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢١٤/٣ ، وطبقات القراء ٣٤٢/١

(٨) الزبير بن العوّام ، حواري الرسول صلى الله عليه وسلم ، احد العشرة المبشرين بالجنة ، له احاديث ، وعنه مثل الأحنف بن قيس ومسلم بن جُندَب ، (ت ٣٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧/١

(٩) عبد الرحمن بن عوف ، احد العشرة ، البدري السابق ، الصحابي الجليل ، روى عنه الصحابة ، (ت ٣٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٦/١

ابن جبل[١] كانوا يقرؤون : مالك ، بألف . وكذلك روى أبو هريرة والحسن[٢] ومعاوية[٣] وابن مسعود وعلقمة[٤] والأسود[٥] وابن جبير[٦] وأبو رجاء[٧] والنخعي[٨]

---

(١) معاذ بن جبل : أحد الأربعة الذين أشار الرسول صلى الله عليه وسلم ، بأخذ القرآن عنهم ، صحابي جليل ، (ت ١٨ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٧/٢ ، والجرح والتعديل ٢٤٤/١/٤

(٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، قرأ على حطان الرقاشي عن ابي موسى الأشعري وعلى ابي العالية عن ابي زيد ، وعنه ابو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان ويونس بن عبيد وغيرهم ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في الطبقات ٥٠٢ ، وطبقات القراء ٢٣٥/١

(٣) معاوية بن ابي سفيان ، مؤسس دولة امية ، وأحد كتاب الوحي، وحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابن عباس وسعيد بن المسيب وأبو صالح السمان ومثلهم (ت ٦٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٢٦/٧، والجرح والتعديل ٣٧٧/١/٤

(٤) علقمة بن قيس النخعي ، تابعي ، فقيه ، عرض على ابن مسعود ، وسمع من عمر وعلي وعائشة (ت ٦٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٨٦/٦ ، والجرح والتعديل ٤٠٤/١/٣

(٥) الأسود بن يزيد ، ابن أخي المتقدم ، وخال إبراهيم النخعي ، اخذ عن الكبار مثل معاذ وابن مسعود ، وعنه ابنه عبد الرحمن وابو إسحاق السبيعي وعدة ، (ت ٧٥ هـ) ، ترجم في الطبقات ٣٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ١٧١/١

(٦) هو سعيد بن جبير ، التابعي ، الإمام ، عرض على ابن عباس وعليه ابو عمرو بن العلاء والمنهال بن عمرو ، (شهيداً ت ٩٥ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٩/١/٢ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١

(٧) اسمه عمران بن تيم العطاردي ، تابعي ، كبير ، عرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه من أبي موسى ، حدّث عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب ، وروى عنه القراءة أبو الاشهب العطاردي ، (ت ١٠٥ هـ)ترجم في الطبقات ٤٦٤ ، وطبقات القراء ٦٠٤/١

(٨) هو إبراهيم بن يزيد ، الإمام الزاهد ، قرأ على الاسود بن يزيد وعلقمة ابن قيس وعليه الاعمش وطلحة بن مصرّف ، (ت ٩٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ ، والجرح والتعديل ١٤٤/١/١

وابن سيرين[١] وأبو عبد الرحمن السُّلَمي[٢] ويحيى بن يَعْمُر[٣] ، وغيرهم • وقد اختُلف فيه[٤] عن علي[٥] وعمر بن عبد العزيز[٦] ، وأيضاً فإن « مالكا » بألف هو اختيار أبي حاتم[٧] وأبي الطاهر[٨] وغيرهما • و « مَلِك » بغير ألف أقوى[٩]

---

(١) هو محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك ، إمام البصرة مع الحسن ، روى عن مولاه وعن زيد بن ثابت وعائشة ام المؤمنين وسواهم ، وعنه الشعبي وقتادة وايوب ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد٧/١٩٣، والجرح والتعديل ٣/٢/٢٨٠

(٢) هو عبد الله بن حبيب ، مقرىء الكوفة ، أخذ القراءة عن عثمان عرضا وعلي وابن مسعود وعنه يحيى بن وثّاب وابو إسحاق السَّبيعي وعطاء ابن السائب ، (ت ١٩٤ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٦/١٧٢ ، والجرح والتعديل ٢/٢/٣٧

(٣) يحيى بن يَعْمُر ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعليه أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، (ت ١٢٩ هـ) ترجم فيطبقات ابن سعد ٧/٣٦٨ ، والجرح والتعديل ٤/٢/١٩٦

(٤) ص : « فيهم » .

(٥) علي بن أبي طالب ، أمير المؤمنين ، أحد السابقين ، رابع الخلفاء الراشدين ، عرض على النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه ابو عبد الرحمن السُّلمي والدُّولي وابن أبي ليلى ، (ت ٤٠ هـ شهيداً) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣/١٩ ، والوزراء والكتاب٢٣ ،وطبقات القراء ١/٥٤٦ .

(٦) عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، وردت عنه رواية الحروف ، (ت ١٠١ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥/٣٣٠ ، والوزراء والكتاب ٥٣ ، وطبقات القراء ١/٥٩٣

(٧) اسمه سهل بن محمد ، السجستاني ، عرض على يعقوب الحضرمي وايوب بن المتوكل ، وعنه محمد بن سليمان ويموت بن المزرع وأحمد ابن حرب ،(ت ٢٥٥ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٨٠ ، وطبقات القراء ١/٣٢٠

(٨) اسم ابي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد ، قرأ على عبد الجبار الطرسوسي وعليه جُماهر بن عبد الرحمن وابنه جعفر بن إسماعيل ويحيى بن علي ، واقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر وله كتاب العنوان وغيره في الفن ، وهو نحوي ، (ت ٤٥٥ هـ) ترجم في الصلة ١٠٥، ووفيات الأعيان ١/٢٣٣ ، وطبقات القراء ١/١٦٤

(٩) ص : «وغيرهما فهو يقوى» .

في نفسي لما ذكرت لك[١] .

« ٤ » فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكرك لكسر الكاف من « ملك » دون ياء ، وبضم الدال من « نعبد » دون واو ولِمَ خصصت هذين الأصلين بالذكر ؟

فالجواب أنه إنما ذكرتُ ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء ، حتى يتولّد من الكسرة ياء ، فيقول : « ملكي يوم الدين » وكذلك ما أشبهه . وروى أنه يشبع الضمة إذا أتت بعدها واو ، حتى يتولّد من الضمة واو ، فيقول : « نعبدو وإياك » ، وكذلك ما شابهه[٢] في القرآن[٣] ، فأردت بذكري لذلك إنكار هذه الرواية ، ومنعها لشذوذها ، وقلة رواتها ، وترك الناس لاستعمالها في صلاتهم ومساجدهم ومكاتبهم[٤] .

« ٥ » فإن قيل : فما العلة في منعها ، وقد رُويت ؟

فالجواب أن الإجماع من القراء والرواة عن ورش على خلافها لشذوذها ، ولأنها إنما هي لغة تجوز في الشعر للضرورة ، وحمْلُ كتاب الله على ذلك لا يحسن ولا يجوز ، مع مافي ذلك من الإشكال ، إذا قرىء به ، لأنه إذا قُرىء : « ملكي يوم » أمكن أن يكون جمع « ملك » المُسَلّم ، وحذفت النون للإضافة وإذا قرىء : « نعبدو » أمكن أن تزاد واو ضمير الجمع ، فيجمع بين النون التي تدل على الجمع وبين[٥] الواو ، مع أن الواو لو كانت ضميرا للجمع للزمتها النون،

---

(١) التبصرة ١٢/ب ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، وانظر المصاحف ٩٢ ، والبحر المحيط ٢٠/١

(٢) ص : «اشبهه» .

(٣) هي قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع انظر البحر المحيط ٢٠/١ ، وأيضا تفسير ابن كثير ٢٤/١ .

(٤) قوله : «ومنعها ... ومكاتبهم» سقط من : ص .

(٥) قال الحريري : ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة بين ، فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو كما قال سبحانه: من بين فرث ودم . والعلة فيه ان لفظة بين تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع كقولك : المال بينهما والدار بين الإخوة . انظر درة الغواص ٣٦

وهذا كله إشكال ، وخروج عن لغة العرب ، ولحن خطأ .

« ٦ » قوله : (الصراط ، وصراط) وحجة من قرأ « السراط » بالسين ، وهو قنبل[١] عن ابن كثير[٢] ، أن السين في هذا هو الأصل ، وإنما أبدل منها صاداً لأجل الطاء التي بعدها ، فقرأها على أصلها ، ويدل على أن السين هو الأصل أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرد إلى السين لضعف السين ، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبدا .

وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف ، وأن السين حرف مهموس فيه تسفّل ، وبعدها حرف مُطبَق مجهور مُستعلٍ ، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستفل المهموس ، فيه تكلف وصعوبة ، فأبدل من السين صادا لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون (٧/أ) عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملا واحدا ، فذلك أسهل وأخف ، وعليه جمهور العرب وأكثر القراء . وكانت الصاد أولى بالبدل من غيرها لمؤاخاتها السين في الصفير والمخرج ، فأبدِل من السين حرف يؤاخيها في الصفير والمخرج ، ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصعد ، وهو الصاد .

« ٧ » وحجة من قرأه[٣] بين الصاد والزاي وهو خَلَف عن حمزة[٢] ، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر ، لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف مجهور ، أشمّ الصاد لفظ الزاي ، للجهر الذي فيها ، فصار قبل الطاء[٤] حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر ، اللذين هما من صفة الطاء ، وحسّن ذلك لأن الزاي

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن ابو عمر المخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، اخذ القراءة عرضا عن احمد بن محمد البزال ، ورواها عن البزّي ، وعنه عرضا محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز وإسحاق بن أحمد ، (ت ٢٩١ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٦٥٩ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) الحجة ٣٦/١ ، والتبصرة ١٣/أ ، والتيسير ١٨ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٢/أ .

(٣) ص : « قرأ » .

(٤) ص : « فصار حرف الطاء التي » .

من[١] مخرج السين ، والصاد مؤاخية لها في الصفير ، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، لتسفل السين وهمسها ، وتصعّد ما بعدها وإطباقه وجهره ، ليكون عمل اللسان من جهة واحدة ، فذلك أخف عليهم[٢] .

« ٨ » فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار القراءة بالصاد اتباعا لخط المصحف ، ولإجماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق ، وبعد السين من الطاء في الهمس والتسفل اللذين فيها .

« ٩ » قوله : (وعليهم ، واليهم ، ولديهم) وبابه ، إن سأل سائل فقال : ماعلة حمزة في ضم الهاء في هذه الثلاثة ، في وصله ووقفه[٣] ؟

فالجواب أن الهاء والميم من « هم » أصلها الضم ، وُصلت[٤] واو بالميم ، لكن الميم أُسكنت استخفافاً ، وحُذفت الواو اختصاراً ، لأن المعنى لا يُشكل ، فلمّا[٥] دخلت « على والى ولدى »[٦] على الهاء أبقاها مضمومة على أصلها قبل دخولهن ، لأن الداخل عليها عارض ، ولأن هذه الياءات في « عليهم وإليهم ولديهم » عارضة أيضاً ، إنما أصلهن ألف ، وإنما ينقلبن إلى الياء عند اتصالهن بالمضمر[٧] ، والياء عارضة غير لازمة ، فلم يعتد[٨] بها وترك الهاء على ضمتها الأصلية .

---

(١) ص : «بين» .

(٢) الحجة ١/٣٨ ، والتبصرة ١٣/أ ، وردّ ابو علي الفارسي مانقله الاصمعي روايته عن أبي عمرو قراءة الزاي في هذا الحرف ، وكره هذه اللفة ، انظر الحجة ١/٣٧ ، وزاد المسير ١/١٤

(٣) التبصرة ١٣/أ ، والحجة ١/٤٢ ، ويذكر ابن خالويه انها لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ووافق حمزة على ذلك يعقوب بل زاد الأخير فضم كل هاء قبلها ياء ساكنة ، انظر المختار في معاني قراءات اهل الامصار ٢/أ ، والنشر ١/٢٧

(٤) ب : «وصله» وتصويبها من : ص .

(٥) ص : «كلما» .

(٦) لفظ «لدى» سقط من : ص .

(٧) ص : «الضمير» .

(٨) فاعل هذا الفعل والافعال التالية له هو ضمير الغيبة يعود على«حمزة» .

وأيضاً فإنه توهّم الألف الأصلية قبل الهاء ، والألف إذا وقعت قبل هاء[١] المضمر[٢] لم تكن الهاء إلا مضمومة ، لا يجوز غير ذلك ، فأجرى الهاء مع الياء العارضة ، التي هي بدل من الألف ، مجراها مع الألف ، فضمّ على الأصل ثم أجرى الوقف على الوصل ، لأن العلة واحدة ، ولئلا تختلف الكلمة ، وأيضاً فإنه ألزم الهاء الضم في هذه ثلاث الكلمات[٣] ، وخصّها بذلك ليفرق بين الياء ، التي أصلها الألف وبين الياء ، التي لا أصل لها في الألف ، فكسر الهاء مع الياء ، التي لا أصل لها في الألف [نحو][٤] : « فيهم ويريهم » للياء اللازمة التي قبلها ، وضم التي قبلها ياء ، وأصلها الألف ، نحو : « عليهم وإليهم ولديهم » للفرق[٥] وقوي ذلك وحسّن للضمة المقدرة في الميم ، لأن أصلها الضم ، وصلتها بواو ، فأتبع الضمّ الضمّ المقدر في الميم (٧/ب)•

« ١٠ » فإن قيل : فما باله لم يضمّ الهاء في « عليهن وإليهن » وأصلها الضم في « هن » ، والياء عارضة أيضاً ؟

فالجواب أن « عليهم وإليهم ولديهم » تقوّت ضمة الهاء فيهن[٦] ، لكون الميم مضمومة في الأصل ، فأتبع الهاء أصل ضم الميم . وليس ذلك في «عليهن وإليهن»• لايقول أحد[٧] إن النون أصلها الضم • فلما لم يكن بعد الهاء مايُقوّي الضمة فيها كسرها للياء ، التي قبلها في اللفظ ، والضم فيها جائز على أصلها في الكلام[٨] •

---

(١) ب : «هذا وتصويبه» من : ص .

(٢) ص : «الضمير» .

(٣) هذا في : ب ، ص ، **فصوبته بما هو الفصيح والوجه** ، قال الحريري : « ولو أنهم عرفوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه وإضافته الى النكرة تنكره ، **فلم يبق إلا أن يعرف** الثاني ليتعرف هو بلام التعريف ، ويتعرف الأول بالإضافة اليه فيحصل لكل منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه . انظر درة الغواص ٥٧ . وإصلاح انطق ٣٠٢

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

(٥) قوله « للفرق » سقط من : ص .

(٦) قوله « فيهن » سقط من : ص .

(٧) لفظ « أحد » سقط من : ص

(٨) اي انها قبل دخول الجار عليها مضمومة الهاء نحو : « هن » .

وكذلك الجواب في كسرة[١] الهاء في عليهما ، ولم يضم الهاء على أصلها ، إذ ليس بعد الهاء مايقوّي الضم فيهـا ، من حـرف أصله الضم كالميم ، إنمـا بعدها في « عليهما » فتحة .

« ١١ » فإن قيل : فما علة حمزة والكسائي في ضمهما الهاء والميم إذا أتى بعدهما ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة يوجبان كسر الهاء[٢] نحو : (يريهم الله)« البقرة ١٦٧ » و (من دونهم امرأتين) « القصص ٢٣ » ؟

فالجواب أنهما لما اضطرا إلى حركة الميم ، للساكن الذي[٣] أتى بعدها ، ردّا الميم إلى الضمة التي هي أصلها ، وكان ردها إلى أصلها[٤] ، عند الحاجة ، بحركتها أولى من ردّها إلى حركة ، ليست بأصل لها ، فلما وجب ضم الميم أتبعت الهاء حركة الميم ،ورُدت أيضاً إلى أصلها ، وهو الضم ، وقَوي ردُّها إلى أصلها ، لأن بعدها ميماً فرُدت الى الضمّ ، الذي هو أصلها ، فإذا وقفا انفصل الساكن ، وسكنت الميم، فرجعت الهاء إلى الكسر للياء التي قبلها .

وحجة أبي عمرو في كسرة[١] الهاء والميم ، إذا أتى بعدهما ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة[٥] ، أنه لما اضطر إلى حركة الميم ، لالتقاء الساكنين كسرها لذلك على أصل الكسر[٦] في التقاء الساكنين ، وكان ذلك عنده أولى بها[٧] لكسرة الهاء قبلها، فأتبع الكسر الكسر[٦] ، فلمّا كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها ، وكان قد كسر الهاء للياء التي قبلها . وقد يحتمل أنه قدّر في الميم الكسر على لغة من يقول : « عليهم »

---

(١) ص : « كسر » .
(٢) التبصرة ١٣/أ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ
(٣) ص : « التي » .
(٤) لفظ « أصلها » سقط من : ص .
(٥) مـذهب أبي عمرو في ذلك الوصـل خاصـة ، انظر المصادر المذكورة في الملاحظـة « ٢ » .
(٦) لفظ « الكسر » سقط من : ص .
(٧) لفظ « بهـا » سقط من : ص .

فيكسر الميم لكسر الهاء قبلها ، ويبدل من الواو ياء ، فيكون قد حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وأبقى الميم على كسرتها ، وقوّي ذلك لكسر الهاء قبلها[١] .

« ١٢ » فإن قيل : من أين كان الكسر أصلا لالتقاء الساكنين ؟

فالجواب أنه لمّا وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يُراد به الإعراب إلا ومعه تنوين ، فأمِنوا أن يلتبس بالمُعرَب ، إذ لو ضَموا أو فتحوا ، لالتقاء الساكنين ، لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف ، لأن[٢] الضم والفتح يكونان إعرابا بغير تنوين في الأسماء . ولا يكون الكسر إعراباً في الأسماء إلا بالتنوين ، فدلّ الكسر ، بغير تنوين ، أنه ليس بإعراب ، وأنه بناء ، إذ لو كان إعرابا لاتبعه التنوين . فأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال ، فإنه لمّا كان الخفض ، لا يدخل الأفعال ، حرّكوها لالتقاء الساكنين[٣] بحركة ، لاتشكل بالإعراب ، إذ لاخفض فيها ، ولو حركت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب ، لأن الفتح والضم من إعراب (٨/أ) الأفعال .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضم الميم إذا[٤] أتى بعدها ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة ، أنه لمّا احتاج إلى حركة الميم ردّها إلى أصلها ، وهو الضم ، وبقيت الهاء على كسرتها ، للياء أو الكسرة [التي][٥] قبلها ، ولم[٦] يعتدّ بضمة الميم ، لأنها عارضة . وهي قراءة نافع وأكثر القراء[٧] .

« ١٤ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضمّ الميم ، وصلتها بواو ، حيث

---

(١) ذكر ابن الجوزي أن ابن الأنباري حكى عن اللغويين في « عليهم » عشر لغات ستا منها اثرت عن القراء واربعا نقلت عن العرب ، انظر زاد المسير ١٦/١

(٢) ص : « ولأن » .

(٣) ص : « فالتقاء الساكنين في الافعال » .

(٤) ص : « انه » .

(٥) تكملة مناسبة من : ص .

(٦) ص : « وما » .

(٧) وموافقو نافع على ذلك هم سوى حمزة في الأغلب إذ أن الكسائي يوافق حمزة على ضم الهاء في حال ذكرت ، انظر التبصرة ١٣/أ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ .

وقعت[١] مالم يأت بعدها ساكن ، وقرأ بضمّ الميم التي للجمع حيث وقعت ، وصلتها بواو ، كان قبلها هاء أو غيرها ، أنه لمّا أتى بالميم على أصلهـا ، وأصلُها الضمّ ، وصلَها[٢] بواو ، لأن المضمر الغائب ، إذا جاوز الواحد ، يحتاج إلى حرفين[٣] بعد الهاء ، كما قالوا في التثنية « عليهما » فزادوا ميما وألفاً . فالواو في الجمع بإزاء[٤] الألف في التثنية . فأما الهاء[٥] فإنه أبقاها على كسرتها للياء أو للكسرة[٦] قبلها ، وهي قراءة ابن كثير ، وخيَّر قالون[٧] في ذلك . وإنما حذَف الواو التي بعد الميم مَن حذَفَها من القراء للاستخفاف ، ولأن[٨] المعنى لا يُشكل بغيره .

« ١٥ » وحجة من وصل الميم التي للجمع بواو ، إذا أتى بعدها همزة خاصة ، وهو ورش[٩] ، أنه لمّا وجد سبيلا إلى بيان الواو بالمد ، لوقوع همزة بعدها ، أثبتها ومدّها للهمزة التي بعدها ، وإذا لم يأت بعد الميم همزة حذفها ، إذ لم يجد سبيلاً من علة ، توجب مدّ الواو وإظهارها[١٠] .

« ١٦ » وحجة من أسكن الميم التي للجمع ، في كـل موضع ما لم يأت

---

(١) هو ابن كثير كما سيأتي ، وكذلك أبو جعفر ، وقالون ، عنه باختلاف ، كما في المصادر المذكورة في الملاحظة المتقدمـة .

(٢) ب ، ص : « وصلتها » فرأيت توجيهها بما تقتضيه العبارة .

(٣) ص : « حرف » .

(٤) ص : « فإن » .

(٥) ص : « الياء » .

(٦) ص : « والكسرة » .

(٧) هو عيسى بن مينا ، قارىء المدينة ونحويها ، اختص بنافع كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، فأخذ القراءة عنه عرضاً وقراءة أبي جعفر ، وعرض على عيسى بن وردان ، ورواها عنه ابناه إبراهيم وأحمد وإبراهيم الكسائي وإبراهيم المدني وغيرهم ، (ت ٢٢٠ هـ) ، ترجم في ميزان الاعتدال ٣٢٧/٣ ، وطبقـات القراء ٦١٥/١

(٨) ب : « لأن » ورجحت ما في : ص .

(٩) التبصرة ١٣/أ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٢/١ .

(١٠) ص : « وإظهاره » .

بعدها ساكن ، وعليه أكثر القراء[١] ، أنه آثر التخفيف ، فحذف الواو إذ المعنى لا يُشكل ، فلما حُذفت الواو حُذفت ضمة الميم ، [وأُسكنت الميم][٢] لأنها إنما انضمت من أجل الواو ، فلما زالت الواو زالت الضمة ، فسكنت الميم ، وقد كنا أملينا أقسام التقاء الساكنين والحكم فيها ، وذكرنا أن ذلك ينقسم على تسعة أقسام فيما بعد هذا الموضع ، فأغنانا ذلك عن إعادته في هذا الموضع[٣] والاختيار ما عليه أكثر القراء من كسر الهاء للياء التي قبلها ، وإسكان الميم ، إذا لم يأت بعدها ساكن ، وضمها إذا أتى بعدها ساكن ، فذلك أخف وأفصح وعليه جمهور القراء ، وهو الأشهر عن نافع[٤] .

« ١٧ » فإن سأل سائل فقال : ما علة ما ذكرت من كسر الهاء وضمها في وقف[٥] حمزة ، وبدَلِه ياء[٦] من الهمزة في « أنبئهم ونبئهم »[٧] ؟

فالجواب أن حمزة أصله أن يسهّل كل همزة متوسطة أو متطرفة في وقفه ، فإذا وقف على « أنبئهم ونبئهم »[٨] أبدل من الهمزة ياء للكسرة التي قبلها ، فصارت الهاء مضمومة قبلها ياء[٩] . فمن القراء مَن يترك الهاء على ضمّتها[١٠] ، لأن الياء عارضة ، إنما حُذفت في الوقف ، والوقف أيضاً عارض ، ولأن الهمزة

---

(١) هم سوى ابن كثير وأبي جعفر ووافقهما ورش إذا ولي الميم همزة فقط ، انظر المصادر المذكورة في ملاحظة الفقرة المتقدمة .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

(٣) انظر سورة البقرة ، الفقرة « ٩٤ ـ ١٠٦ » .

(٤) قال أبو علي الفارسي : « كان نافع لايعيب ضم الميم ، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان » انظر الحجة ٤٣/١

(٥) ص : « قراءة » .

(٦) قوله : « وبدله ياء » ، سقط من : ص .

(٧) التبصرة ١٣/أ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٤٢٤/١

(٨) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٣٣) ، والثاني في موضعين في الحجر (آ ٥١) وفي القمر (آ ٢٨) .

(٩) التبصرة ١٣/١ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٤/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٩٧

(١٠) وهو مذهب حمزة ، وعليه ابن مهران ومكي والمهدوي وابن سفيان والجمهور وجوّده ابن الجزري انظر النشر ٤٢٤/١

منوية مقدّرة ، والهاء مع الهمزة لا يجوز فيها إلا الضم ، فأبقاها على ضمتها كما فعل في « عليهم » وأختيه[١] ، حين نوى الألف (٨/ب) التي هي الأصل فضمّ الهاء . ومنهم مَن يكسر الهاء ، للياء التي حدثت[٢] قبلها ، كما كسرها في « يريهم ، وفيهم »[٣] ، وكلا القولين قائم بحجته ، لكن ترك الهاء على ضمتها أولى ، لأن الياء غير لازمة ، ولأن الوصل بالضم ، فإجراء[٤] الوقف على الوصل أحسن من مخالفته ، ولِما ذكرنا من العلل فيها .

---

(١) ص : « واختيها » .
(٢) ص : « حذفت » .
(٣) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٦٧) ، والثاني في الأنفال (آ ٣٣) .
(٤) ب ، ص : « فجرى » ورجحت ما اثبته .

* * *

باب

علل هـاء الكنايـة[١]

« ١ » اعلم أن[٢] الهاء في « به ، وعليه »[٣] وشبهه هي الاسم ، لكن لما قلّت حروف الاسم ، فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف ، قوّوه بزيادة « واو » فقالوا : « بهو ، وعليهو » فهذا هو الأصل[٤] .

« ٢ » فحجة من وصل الهاء بياء ، إذا كان قبلها ياء ، وهو ابن كثير ، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها ، لخفاء[٥] الهاء ، فلمّا كسرها أبدل من الواو ، التي زيدت لتقوية الهاء « ياء » ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال : « فيهي ، وعليهي »[٦] .

« ٣ » وحجة من حذف الياء في هذا الصنف ، وهو مذهب كل القراء إلا ابن كثير[٧] ، أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين ، بينهما حرف خفي ، ليس بحاجز

---

(١) هي هاء الضمير المذكر في مثل : « كتابه ، وقرآنه ، وكلمة ، وسأله ، ومنه ، وله » انظر التبصرة ١٣/ب

(٢) لفظ « أن » سقط من : ص .

(٣) سيأتي ذكر هذين المثالين ، وهما دائران في القرآن ، في سورة آل عمران الفقرة « ٤٥ ـ ٤٩ » ، وسورة الكهف ، الفقرة « ٣٤ » وسورة طه ، الفقرة « ١ ـ ٢ » .

(٤) ذكر مكي انها اربعة اقسام اتفق القراء على ثلاثة منها واختلفوا في الرابع ، وذكر الداني وابن الجزري أنها قسمان ، انظر التبصرة ١٤/أ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٣٠٢/١ ، وإبراز المعاني ٢٧

(٥) ص : « لخفائها » .

(٦) التبصرة ١٤/أ ، والحجة ١٣٢/١ ، والتيسير ٢٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب .

(٧) ذكر ابو علي الفارسي اختلاف الرواية في غير هذين الحرفين عن نافع ←

حصين بينهما ، فحذفوا الياء الثانية لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء ، ولم يعتدوا[١] بالهاء لخفائها ، وهذا هو مذهب سيبويه[٢] وقيل : حذفت [الياء][٣] الثانية استخفافاً ، وبقيت حركة[٤] الهاء تدل عليها . وقيل : حذفت الياء الثانية لحذفها من الخط ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، [ولأنه الأصل][٥] ، ولأن الواو زائدة ، ولأنه[٦] أخف ، ولعدم الياء في الخط[٧] .

« ٤ » وحجة من أثبت بعد الهاء واواً[٨] إذا كان قبلها ساكن غير الياء نحو « منهو ، واجتباهو » ، وهو ابن كثير ، أنه أتى بالهاء مع ماهو تقوية لها لخفائها ، وهو الواو ، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها .

« ٥ » وحجة من حذف الواو في هذا الصنف ، واكتفى بالضمة ، هي مثل الحجة في حذف الياء المتقدم الذكر .

« ٦ » وحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلها بواو ، إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، أنه أتى بالتقوية على أصلها إذ لا علة توجب حذف ما بعد

← وعاصم فروى المسيبي والكسائي عن نافع إثبات الياء ، وروى حفص عن عاصم الوصل بياء وأبو بكر حذفها ، انظر الحجة ١/١٣٠ ، ١٣١ ، والتبصرة ١٤/أ .

(١) مما يبين هذا ما ذكره أبو علي الفارسي قوله : « ومما لم يعتدوا فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم : قعدتا وضربتا ، لما كانت الحركة من اجل الالف ، والالف غير لازمة استجازوا الجمع بين اربع متحركات ، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه . وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربتا كما قالوا : رمتا وقضتا ، فلم يردوا الألف ، فكما لم يردوا الألف حيث كانت الحركة غير لازمة كذلك لم يكرهوا الموالاة بين اربع حركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة » انظر الحجة ١/٩٦

(٢) اسمه عمرو بن عثمان إمام النحو ، اخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وعنه ابو عمر الجرمي والأخفش وقطرب ، (ت ١٨٠ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٥ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، وطبقات القراء ١/٦٠٢

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « كسرة » .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : « ولانها » .

(٧) الحجة ١/١٣٣

(٨) ب : « واو » وتصويبها من : ص .

الهاء ، لأن قبل الهاء متحركا ، فلم يكن لحذف ما بعدها من التقوية سبيل ، وهو إجماع من القراء[١] . فأما وصل الهاء بياء في هذا النوع ، فالياء بدل من الواو ، الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألبتة . وفي هذه الهاء لغات والواو هي الأصل للتقوية لكن لما انكسرت الهاء للكسرة التي قبلها أبدل من لم يقرأ بها القراء المشهورون[٢] ، فلذلك تركنا ذكرها ، وقد اختلف في شيء من هذه الهاء على غير ماذكرنا[٣] ، نذكر إن شاء الله كل واحدة في موضعها بعلّتها .

(١) التبصرة ١٤/أ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٠٢/١

(٢) ومن تلك اللغات الإسكان والاختلاس انظر النشر ٣٠٣/١

(٣) هو ماتقدم في الباب نفسه في الفقرة الثالثة .

(٩/أ) باب

المدّ[١] وعلله وأصوله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المدّ في أي شيء يكون ، ولأيّ شيء يكون ؟

فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين وهي الألف [التي قبلها فتحة][٢] ، والواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة[٣] ، وإنما يكون المد في[٤] هذه الحروف عند ملاصقتهن[٥] لهمزة أو ساكن ، مشدّد أو غير مشدّد ، نحو : « جاء ، وقائم ، ودابة ، واللائي »[٦] في قراءة من أسكن اليـاء[٧] ، ويكون المد أيضاً في[٨] حرفي اللين ، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدّد[٩] ، وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان ، اللتان قبلهما فتحة نحو « شَيء وسَوء »[١٠] .

« ٢ » فإن قيل : فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت ؟

---

(١) عرف ابو شامة المد فقال : « عبارة عن زيادة المد في حروف المد لأجل همزة او ساكن » والقصر نقيضه قال في تعريفه : « ترك الزيادة من المد » انظر إبراز المعاني ٨٣ ، ٨٦

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) ص : « عند » .

(٥) ص : « للاصقتهن » .

(٦) اول هذه الأحرف في سورة النساء (آ ٤٣) ، وثانيها في آل عمران (آ ٣٩) وثالثها في البقرة (آ ١٦٤) ، ورابعها في الأحزاب (آ ٤) .

(٧) هو مذهب أبي عمرو ، وورش في وقفه ، انظر التبصرة ٩٩/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٨٨/أ ، والتيسير ١٧٨

(٨) ب : « من » فصوبته من : ص .

(٩) لفظ « او مشدد » سقط من : ص .

(١٠) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٠) ، وثانيهما في التوبة (آ ٩٨).

فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية ، والهمزة حرف جَلْد[١] بعيد المخرج، صعب في اللفظ ، فلما لاصقت حرفا خفياً ، خيف عليه أن يزداد ، بملاصقة الهمزة له ، خفاء ، فبُيِّن بالمدّ ليظهر[٢] ، وكان بيانه[٣] بالمد أولى ، لأنه يخرج من مخرجه بمدٍ ، فبُيِّن بما هو منه ، وبيان حرفي اللين بمد[٤] دون البيان في حروف المد واللين ، لنقص حرفي اللين ، بانفتاح ماقبلهما عن حروف المدّ واللين ، اللواتي حركة ماقبلهن منهن ، فقوين في المدّ[٤] لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن ، وضعف حرف اللين في المد ، لكون حركة ماقبله ليست منه . وأصل المد واللين للألف ، لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ماقبلها أبدا عن حركته . والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ماقبلهما . وإنما شابها[٥] الألف إذا سكنا ، وكانت حركة ماقبلهما منهما كالألف .

« ٣ » فإن قيل : ماعلة ورش في مدّه : « آمن ، وآدم ، ويستهزؤون ، ومتكئين ، وأوتي ، وآتينا [٦] » وكل حرف مد ولين ، قبله همزة ، قبلها متحرك أو ساكن من حروف[٧] المد واللين أو من حروف اللين[٨] ؟

فالجواب أن الهمزة لاصقت[٩] حرف المد واللين وهو[١٠] خفي فبُيِّن بالمد ، لئلا يزداد خفاء .

---

(١) اي حرف قوي شديد ، وذلك لبعد مخرجها .
(٢) إبراز المعاني ٨٤
(٣) ص : « بيانه منه » .
(٤) ص : « بالمد » .
(٥) ص : « شابه » .
(٦) هذه الاحرف على تواليها في النص في سورة البقرة (آ ١٣ ، ٣١) ، والانعام (آ ٥) والكهف (آ ٣١) ، والبقرة (آ ١٣٦ ، ٥٣) . وسيأتي ذكر اولها وثانيها في علل المد في قواتح السور الفقرة « ٧ ـ ٨ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ١ ـ ٢ » .
(٧) ص : « حرف » .
(٨) قوله : « او من حروف اللين » سقط من : ص .
(٩) ص : « لما لاصقت » .
(١٠) ص : « وهو حرف » .

وحجة من لم يمكّن مده ، وعليه سائر القراء ، أن الهمزة لمّا تقدمت أمِن من خفاء حرف المد واللين معها ، وإنما يخاف من خفائه ، إذا كانت الهمزة بعده ، نحو : « قائم ، وجاء » فلم يمكن مده ، لكون الهمزة قبله ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على[1] ترك مده ، ولأن البغداديين[2] رووا عن ورش ترك تمكين مده ، فمدّه في الرواية قليل ، إنما رواه المصريون[3] عن ورش ، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب ، به يتأدبون ، وبه

---

(١) لفظ « على » سقط من : ص .

(٢) البغداديون ، ويسميهم مكي وابن الجزري وغيرهما ايضاً العراقيين كما في التبصرة ١/٧ ، والنشر ١/٣٢٥ ، واولهم ابو عمر الدُّوري واسمه حفص بن عمر ، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع وعلى سُلَيم عن محمد والكسائي واليزيدي وعليه احمد بن حرب واحمد بن فرح واحمد بن يزيد الحلواني ، ثقة (ت ٢٤٦ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١/٢/١٨٣ ، وطبقات القراء ١/٢٥٥

وثانيهم سليمان بن ايوب ابو ايوب الخياط ، مقرىء جليل ، قرأ على اليزيدي وعرض عليه ، وقرأ عليه احمد بن حرب المتعدّل وإسحاق بن مخلد وبكر ابن احمد السراويلي ، ثقة ، حافظ (ت ٢٣٥ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٦١ ، وطبقات القراء ١/٣١٢ .

وثالثهم الطيّب بن إسماعيل ابو حمدون الذُّهلي النقاش ، مقرىء ، ضابط ، قرأ على إسحاق المسيّبي وعبد الله بن صالح العجلي واليزيدي ويعقوب الحضرمي ، وعليه الحسن الصواف واحمد بن الخطاب الخزاعي وإسحاق بن مخلد ، ثقة ، صالح ، (ت ٢٤٠ هـ) ، ترجم في تاريخ بغداد ٩/٣٦٠ ، وطبقات القراء ١/٣٤٣

ورابعهم سليمان بن خلاد ابو خلاد ، النحوي ، المؤدِب ، قرأ عرضا وسماعا على اليزيدي وإسماعيل بن جعفر ، وعنه القاسم بن محمد الأنباري ومحمد بن احمد ابن قطَن وابن شَنَبوذ ، صدوق ، (ت ٢٦١ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١/١/١١٠ ، وطبقات القراء ١/٣١٣

(٣) المصريون هم فئة عنهم اشتهرت قراءة ورش بمصر والمغرب ، وراسهم جميعاً هو : ابو يعقوب الأزرق ، واسمه يوسف بن عمرو بن يسار ، اخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وخلفه بها وبالإقراء بمصر ، وعرض على سِقلاب بن شيبة ومنعلى ابن دحية ، وعنه إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد وعبد الله بن مالك، ذكر ابو الفضل الخزاعي انه ادرك أهل مصر والمغرب على رواية ابي يعقوب عن ورش ←

يقرؤون[١] في محاريبهم وبه يدرسون[٢] ، ووجهه ماقدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المدّ واللين ، قياسا على إجماعهم للمدّ ، إذا كانت الهمزة بعد حرف المد واللين ، والمدّ في حرف المد واللين ، إذا كانت (٩/ب) الهمزة بعده أمكن من مدّه ، إذا كانت قبله ، لتمكن خفاء حرف[٣] المد واللين ، إذا كانت الهمزة بعده .

« ٤ » فإن قيل : فما باله لم يمدّ إذا سكن ماقبل الهمزة ، ولم يكن حرف مد ولين ، ولا حرف لين نحو : « القرآن ، ومسؤولا »[٤] ؟.

فالجواب أنه جمع بين اللغتين ، فمدّ في موضع ، وترك المدّ في موضع ، وأيضاً فإنه لمّا كان قبل الهمزة مايحسُن أن يلقي حركتها عليه ويحذف ، أسقط المد لأجلها، لأنه لو ألقى حركتها على ماقبلها لم يتمكن المدّ ألبتة ، فعامل المعنى ، وحكم لها

← لا يعرفون غيرها ، (ت ٢٤٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٤٠٢/٢

ويليه مكانة يونس بن عبد الأعلى ابو موسى الصَّدَفي ، اخذ القراءة عرضاً عن ورش وسِقلاب ومَعلى بن دحية ، وعنه رواية مَوّاس بن سهل واحمد بن محمد الواسطي واسامة بن احمد وسواهم ، فقيه كبير ، ومقرىء محدث ، ثقة صالح ، حدّث عنه ابن جرير ومسلم والنَّسائي ، (ت ٢٦٤ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٦/٢ وتذكرة الحفاظ ٥٢٧ ، وبعدهما مواس بن سهل ابو القاسم المَعافري المصري ، عرض على يونس بن عبد الأعلى واود بن ابي طيبة ، وعنه عرضا محمد بن إبراهيم الأهناسي وعبد الله بن أحمد البَلَخي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ، ذكر ابن القصاع انه ثقة ضابط مشهور في مشيخة المصريين لم يكن في طبقته مثله ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٦/٢

ورابعهم هو عبد الله بن مالك ابن سيف ابو بكر التجيبي المصري ، اخذ القراءة عرضاً وسماعاً على ابي يعقوب الأزرق ، ورواها عنه إبراهيم بن محمد واحمد بن محمد وسعيد ابن جابر وسواهم ، مقرىء مصدّر ، ومحدّث إمام ، ثقة ، وإليه انتهت الإمامة في قراءة ورش ، (ت ٣٠٧ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٠٩ ، وطبقات القراء ٤٤٥/١

(١) ص : « يقومون » .

(٢) إبراز المعاني ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠٨/٩

(٣) ص : « حروف » .

(٤) اول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٨٥) وثانيهما في الإسراء (آ ٣٤) وسيأتي هذا في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة «١» .

به ، على إرادته ونيته ، وإن لم يستعمله ، وقد فعّله حمزة في وقفه ، وفعّله ابن كثير في لفظ « القرآن » حيث وقع[١] .

« ٥ » فإن قيل : فما باله مدّ وقبل الهمزة ساكن من حروف المد واللين أو من حروف اللين ؟

فالجواب أنه إذا كان قبلها حرف من حروف المد واللين مدّه فصارت المدة حائلة بين الهمزة[٢] وبين الساكن ، فمدّ ما بعد الهمزة على أصله ، إذا كان قبلها متحرك[٣] ، وذلك نحو : « جاؤوا ، وباؤوا »[٤] وإذا كان قبل الهمزة حرف لين ، فمن أصله أن يمده من أجل الهمزة[٥] ، كما يمد « شاء ، وسواء »[٦] ، لكنه لما اجتمع له مدّ حرف لين لهمزة بعده ، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله ، آثر مدّ حرف المد واللين ، لتمكنه على حرف اللين ، فمدّ الثاني ، واستغنى بمدّه عن مدّ الأول لقوة الثاني ، وضعف الأول لانفتاح ماقبله ، وذلك نحو : « سَواءتهما ، والموءودة »[٧] ، يمد الألف والواو الثانية ، لأنهما حرفا مدّ ولين ، ولا يمد الواو الأولى الساكنة استغناءا بالمدة التي بعدها ، ويجوز أن يكون لم يمد الواو ، لأن أصلها الحركة لأن جمع « فعلة » يأتي على « فَعَلات » بالفتح ،وإنما أسكن تخفيفاً للواو ، ولأن أصل الواو الأولى في « الموءودة » الحركة ، لأنه من « وأد » وإنما سكنتْ لدخول الميم لبناء مفعوله ، كالواو من « موئلا »[٨] أصلُها الحركة أيضاً ، فتركَ المدّ لأن السكون عارض ، فإن فاء الفعل أصلها أبداً

---

(١) قوله : « حيث وقع » سقط من : ص ، انظر مصادر الفقرة المتقدمة .
(٢) ب : « الهمز » وما في « ص » ارجح .
(٣) ص : « همزة » .
(٤) اول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٨٤) وثانيهما في البقرة (آ ٦١ ، وسيأتي ذكرهما في الباب نفسه ، الفقرة « ١٠ » .
(٥) قوله : « من اجل الهمزة » سقط من : ص .
(٦) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٠ ، ٦) .
(٧) اول الحرفين في سورة الأعراف (آ ٢٠) وثانيهما في التكوير (آ ٨) .
(٨) هذا الحرف في سورة الكهف (آ ٥٨) وسيأتي في الباب نفسه ، الفقرة « ١٢ » .

الحركة ، لأنها أول ، فسكونها عارض أبداً[١] .

« ٦ » فإن قيل : فلم مدّ « ييأس ، واستيأس »[٢] وسكونُ الياء عارض ؟

فالجواب أن العارض عند العرب والنحويين على ضربين ، يجوز الاعتداد به ، ويجوز أن لايُعتد به ، قالوا في الاعتداد بالعارض[٣] « لَحْمَرَ ، وسَلْ » ، وقالوا في ترك الاعتداد به « جَيَـل » في « جَيْأل »[٤] ، و « ضَو » في « ضَوْء » فلم يعتدوا بالحركة ولم يُعِلوا[٥] . وسنذكر هذا في فصل مفرد إن شاء الله[٦] . فمدّ ورش لـ : « ييأس ، واستيأس » هو مما اعتُدّ فيه بالعارض ، وتركُ مدّه لـ « موئلا ، وسوءاتهما » وشبهه ، هو مما[٧] لم يعتد فيه بالعارض فاعلمه[٨] . وأيضاً فإن حرف المدّ واللين لاتنقل عليه حركة الهمزة كما تنقل [على الحرفين ليسا بحرفي مدّ ولين][٩] ، ولا يُلقى في « القرآن ، والظمآن »[١٠] لأنه في نية حركة ، ولا تُنقل الحركة على الحركة ، فلمّا لم يتمكن إلقاء حركة الهمزة عليه وحذفُها مدّ إذ لم يتمكن فيه توهُّم إلقاء (١٠/أ) الحركة كما يتمكن في « القرآن » وشبهه ، ولمّا تمكّن إلقاء حركة الهمزة على حرف اللين وحذفهما ، توهّم ذلك وبنى عليه ، فلم يمدّ إذ هو مثل « القرآن » وشبهه[١١] .

---

(١) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٣٤٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢٤

(٢) الحرفان في سورة يوسف (آ ٨٧ ، ١١٠) .

(٣) تقدم تعريف هذا المصطلح والتمثيل له في « باب هاء الكناية » الفقرة «٣» . وفي هذه الفقرة بيان ازيد وتمثيل .

(٤) هي الضبع انظر مجالس ثعلب ٣٨٣ ، والقاموس المحيط « جأل » .

(٥) المحتسب ٦٨/١

(٦) هو في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » .

(٧) ب : « ما » وبما رجحته تتجه العبارة .

(٨) ب : « فاعمله » وليس في « ص » وجه ، فوجهته بما فيه معنى العبارة .

(٩) تكملة اضفتها لتتجه العبارة ليست في « ب » وسقط بعض نص في «ص» . ورجحتها مهتديا بما في إبراز المعاني ١١٥ .

(١٠) الحرف الأول في سورة البقـرة (آ ١٨٥) وسيأتي في « باب تخفيف الهمزة واحكامه وعلله » ، الفقرة « ١٠ » وثانيهما في النور (آ ٣٩) .

(١١) التبصرة ١٦/أ ، والنشر ٣٩٨/١ ، وإبراز المعاني ١٣٥

« ٧ » فإن قيل : فما باله يمدّ مع إلقائه حركة الهمزة على ماقبلها في « مَن آمن ، والآخرة »[١] ؟

فالجواب أنه[٢] لمّا كان الساكن ليس من نفس الكلمة ، إنما هو من كلمة أخرى ، لم يمنعه من المدّ ، فلما لم يمنعه من المدّ في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه من المدّ في حال تخفيفها[٣] ، لأن تحقيقها عارض ، و « القرآن ، والظمآن » ليس من هذا ، لأن الساكن من نفس الكلمة ، فتوهّم التسهيل[٤] للزوم الساكن[٥] للهمزة في كلمة ، فلم يمدّ ، وأيضاً فإنه لمّا كان إلقاء حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى عارضاً ، لم يعتدّ بزوال لفظ الهمزة ، ومدّ مع زوال لفظها ، لأنها مقدرة منوية ، إذ إلقاء الحركة على الساكن عارض . فأما « الآخرة والأولى[٦] » وشبه ذلك ، فإنه في تقدير ما هو من كلمتين ، لأن الألف واللام في تقدير الانفصال . ألا ترى أنك تحذفها إذا شئت ، ولا تقدر على حذف الراء من « القرآن » وشبهه ؟

« ٨ » فإن قيل : فما باله لم يمد (عاداً الأولى) في « والنجم » « ٥٠ »، وقد القى الحركة على اللام كـ « الأولى » في غير « والنجم » هي ممدودة لورش بلا اختلاف[٧] ؟

---

(١) الحرفان في سورة البقرة (آ ٤ ، ٦٢) وسيأتي ذكر ثانيهما في باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز الفقرة « ٨ » ، انظر التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٣٣٩/١

(٢) ص : « لانه » .

(٣) قوله : « فلم لم يمنعه .. في حال تخفيفها » سقط من : ص .

(٤) ص : « التسكين » .

(٥) ص : « السواكن » .

(٦) حرف « الأولى » في سورة طه (آ ٢١) .

(٧) التبصرة ١٥/أ ، والتيسير ٢٠٤ ، وإبراز المعاني ٨٨ ، والنشر ٣٥١/١ ، ٤٠٤ ، وسيأتي ذكر إلقاء الحركة في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة«١٦»، و « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة «٥» ، وسيأتي ذكر حرف (عادا الأولى) في « ذكر علل الهمزة المفردة » « ١٦ » ، وسورة النجم ، الفقرة « ٧ » .

فالجواب أن « عـاداً الأولى » قد[١] وقع فيـه من الإدغام في « والنجم » ما أخرجه عن أن تكون الحركة الملقاة على اللام عارضة ، لأنه لمّا أدغم التنوين في اللام صارت حركتها لازمة ، فسقط المدّ ، إذ لا يمكن أن تُنوى الهمزة إذ الحركة لازمة ، وإنما تُنوى الهمزة إذا كانت حركتها الملقاة على[٢] ماقبلها عارضه ، فلمّا[٣] سقط توهّم كون الحـركة في [الحرف][٤] المُدغَم عارضة[٥] ، إذ لا يتمكن أن يلفظ به بالإدغام إلا بحركة اللام ، سقَطَ المدّ ، ولمّا صحّ توهّمُ الهمزة ، الملقاة حركتُها على ماقبلها ، صح المد وصحّ توهّمُها وتقديرها ، وسنذكر هذا بأبين من هذا في باب إلقاء الحركة لورش .

« ٩ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمدّ الألف في « يؤاخذكم »[٦] للهمزة المخففة قبلها ، ومن شأنه أن يمدّ « من آمن » وقـد خفّف الهمزة ، ويمدّ «من السماء آية ، وهؤلاء آلهة»[٧] ، وقد أبدل من الهمـزة التي قبـل الألف ، أعني مدّ «آية» و «آلهة»[٨] ؟

فالجواب أنه لمّا ألقى حركة الهمزة في « من آمن » وشبهه على الساكن قبلها بقيت الهمزة ساكنة ، فحُذفت لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة .

---

(١) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) ص : « فلما لم يمنعه من المد في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه لم يمد . فلمـا » .

(٤) في « ب » إحالة على الحاشية لسقطٍ وقع ، ولكن صورة اللفظ غير بيّنة، وسقط أيضاً في « ص » فأثبتُ مارجحته .

(٥) ص : « عارضة بما اعتد فيه بالعارض في مده » .

(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٥) وسيأتي ذكره في « علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » ، الفقرة « ٤ » « وتخفيف الهمز وأحكامه وعلله » الفقرة «٣» .

(٧) اول الحرفين في سورة الشعراء (آ ٤) والثاني في الأنبياء (آ ٩٩) .

(٨) ب : «بآلهة» ولا وجه لحرف الجر ، انظر التبصرة١٥/أ،وإبراز المعاني٨٨، ٩٨ ، والنشر ٣٣٦/١

فالهمزة مخففة منوية مرادة في النية ، فمدّ[١] لذلك . و « يؤاخذكم » قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز ، وأتت على لغة من قال : « واخذته »[٣]، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل لم يجب المد من أجلها .

« ١٠ » فإن قيل : قد ذكرتَ في كتاب « التبصرة » أنه اختلف عن ورش في الابتداء بألف الوصل (١٠/ب) إذا دخلت على همزة أصلية فأبدل منها[٢] ياء نحو (إيت بقرآن) « يونس ١٥ » ، ونحو : (اؤتمن) « البقرة ٢٨٣ » وشبهه ، وقلتَ فيه الوجهان المدّ وتركه ، فما وجه ذلك[٤] ؟

فالجواب أن مَن مدّ هذا الصنف لورش جرى على أصله في مدّه الياء والواو، وإذا أتت قبلهما[٥] همزة لخفائهما ، وشَبَّهه بـ « إيمان »[٦] وشِبهه ، فمدّ للهمزة قبل الياء[٧] ، وعامل اللفظ ، ومَن لم يمدّه أسقط المدّ ، لأن ألف الوصل عارضة والابتداء [بها][٨] عارض ، وبدل الياء من الهمزة عارض[٩] ،فلمّا لم يكن شيء من ذلك[١٠] تركَ[١١] المدّ ، وهو أقيس لما ذكرنا، ولإجماع القراء على ترك المدّ في الابتداء بهذا ونحوه ، ولهذا قلنا : إن الوقف لورش على قوله : « خطأ ، وملجأ ، وماء ، وجفاء »[١٢] بمدّة غير مُشبعة ، لأنها ألف حدثت في الوقف.

---

(١) ص : « يمد » .
(٢) ذكر الفيروزبادي هذه اللغة ونهى عنها ، انظر القاموس المحيط (اخذ) .
(٣) ص : « فأبدلت منهما » .
(٤) هو أصل مطرد عليه الخلاف ، انظر التبصرة ١٥/أ ، والتيسير ٣٤ ، وإبراز المعاني ١٠٩ والنشر ٢٤٠/١
(٥) ب ، ص : « قبلها » والعبارة تقتضي ما أثبتُ .
(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ١٠٨) .
(٧) لفظ « الياء » سقط من : ص .
(٨) تكملة مناسبة من : ص .
(٩) قوله : « وبدل ... عارض » سقط من : ص .
(١٠) ص : « من ذلك شيء لازم » .
(١١) ص : « يمد » .
(١٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة (آ ٩٢ ، ٢٢) وثانيها في التوبة (آ ٥٧) ، ورابعها في الرعد (آ ١٧) .

عوضاً عن التنوين[١] ، فهي عارضة ، فمدّها غير ممكن ، وليس كمدّ « آمن وآدم » [٢] وشبهه ، إنما يقف على همزة بعدها ألف غير مشبعة ، المراد الوقف عارض ، والبدل عارض ، ولا اختلاف في إشباع المدة الأولى في قوله : « ماءا ، وجفاءا » لأنها حرف مدّ ولين لازم أصلي ، بعده همزة فبُيِّن بالمدة ، لئلا يخفى مع جَسْوَة الهمزة وجلادتها ، وبعد مخرجها . وقد قلنا : إن هذا ليس كقوله: (باؤوا ، وجاؤوا)[٣] لأن الواو التي بعد الهمزة لازمة أصلية حرف مدّ ولين ، فمدّها لورش ممكن على أصله في مدّ : (أوتي ، وأوحي)[٤] وشبهه .

« ١١ » فإن قيل : فكيف الوقف على : (تراءى الجمعان) « الشعراء ٦١»[٥] لورش هل يُمكّن المدة الثانية المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين أو لا يُمكنّها ، ويجعلها كالوقف على «خطأ ، وملجأ» الذي لا يُمكِن مدّه ، لأجل أن إثبات الألف [بعد الهمزة][٦] عارض ؟ .

فالجواب أن تمكين المدّ لورش في الوقف على « تراءى الجمعان » واجب ، لأن الألف التي بعد الهمزة أصلية ، وحذفها هو العارض،وهذا بمنزلة الوقف لورش على : (رأى القمر) « الأنعام ٧٧ » و (تبوؤوا الدار) « الحشر »[٧] يقف عليه بتمكين المدّ ، لأن المدّ ذهَبَ في الوصل ، بحذف حرف المدّ واللين ، لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت رددْتَه الى أصله فمددت ، فالحذف هو العارض ، والإثبات هو الأصل ، فتمدّ مع رجوع الأصل ، وأنت إذا وقفت على قوله « خطأ » ، الألف التي تبدلها من التنوين عارضة ، والوقف عارض ، فلا يمكن مده[٨] .

وحجة ورش في مدّه حرفي اللين ، إذا أتى بعدهما همزة نحو : (شَيء) « البقرة ٢٠ » و (سَوء) « البقرة ٤٩ » هي ماقدّمنا من خفاء حرف اللين وجلادة

(١) التبصرة ١٥/ب .
(٢) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٣ » .
(٣) تقدم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٥ » .
(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٣٦) وثانيهما في الانعام (آ ١٩) .
(٥) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ٣ » .
(٦) تكملة موضحة من : ص .
(٧) سيأتي ذكره في « علل المد في فواتح السور » الفقرة « ٨ » .
(٨) التبصرة ١٥/ب ، والتيسير ٣١ ، والنشر ١/٣٤٠

الهمزة ، فلمّا لاصقت الهمزة حرف اللين ، وفيه خفاء ، بُيِّن بالمدّ ، لِمَا فيه من اللين ، ومده دون مدّ حرف المد واللين ، بنقصه وضعفه بانفتاح ماقبلـه ، ومخالفته بذلك لحروف المدّ واللين ، وإنما بقيت المشابهة بين حرفي اللين وبين حروف المدّ واللين بالسكون لا غير ، وبأنهما قد تكون حركة ماقبلهما منهما ، فكان المدّ فيهما للهمزة دون مدّ ماشابهاه ، ونقصا عن درجته ، وهي حروف[1] المد واللين ، وترك مدّ ذلك هو الاختيار لضعف حرفي اللين ، ولإجماع[2] القراء على ذلك ، ولإجماع[2] الرواة غير ورش عن (١١/أ) نافع على ذلك ، ولأن رواية البغداديين عن ورش في هذا بترك المدّ . فأما حمزة فإنه كان يقف على الياء وقفة خفيفة ، لأجل الهمزة ، وصعوبة اللفظ بها ثم يهمز[3] ، فورش يمدّ اليـاء من (شيء) للهمزة وحمزة يقف على الياءثم يهمز ، ففي قراءة ورش من المدّ ما ليس في قراءة حمزة . قال أبو محمد : والمدّ في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية . لم يختلف أن الياء والواو ، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين ، فلا يمتنع المدّ للهمزة في الحرف الذي فيه لين ، مع وجود الرواية بذلك ، يدلّ على ذلك أن سيبويه أجاز : « هذا ثوب بَكَر ، وجيب بَكَر » بالإدغام[4] فلولا أن الياء يحسُن فيها المد ، ويأتي ما وقع بعدها حرف مشدد ، إذ لا يقع حرف مشدد أبداً قبله ساكن ، إلا بعد حرف يتأتى فيه المدّ ، ليقوم المد مقام الحركة . وحكى سيبويه في التصغير : « هذا أصَيِّم » تصغير « أَصَمّ »[5] ، فلولا أن الياء يحسُن فيها المـد ، ويتأتى ما وقع بعدها المشدّد في هذا ، فإذا جاز المد في الياء ، وقبلها فتحة مع المشدّد ، جاز مع الهمزة لخفائه .

---

(١) ص : « درجة حروف المد » .
(٢) ص : « ولاجتمـاع » .
(٣) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ٣٤٤/١
(٤) كتاب سيبويه ٤٩٣/٢
(٥) كتاب سيبويه ١٢٢/٢ ، والنشر ٣٤٢/١

« ١٢ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمد « موئلا »[١] وفيه حرف لين بعده همزة كـ « سوء » ؟

فالجواب أنه لمّا كانت الواو سكونها عارض لدخول[٢] الميم عليها ، وأصلها الحركة في « وأل » إذا « لَجأ »[٣] لم يمد ليفرّق بين ما أصله الحركة وبين مالا أصل له في الحركة كـ « سوء » . وأيضاً فإنه فرق بين مدّ فاء الفعل وبين مدّ عين الفعل ، فمدّ عين الفعل لِلزوم السكون لها ، ولم يمدّ فاء الفعل إذ السكون لايلزمها ، والمدّ لا يكون إلا في ساكن أبدا .

« ١٣ » وحجة ابن كثير والرّقيّين[٤] عن أبي عمرو والحُلْواني[٥] عن

---

(١) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه الفقرة « ٥ » ، انظر التبصرة ١٦/أ ، والنشر ٣٤٣/١

(٢) ص : « بدخول » .

(٣) وأل بمعنى لجأ ، انظر القاموس المحيط « وأل » .

(٤) الرقيون هم أبو شعيب السوسي وأصحابه على ما ذكر مكي في التبصرة ٧/أ .

فأما أبو شعيب فاسمه صالح بن زياد بن عبد الله ، مقرىء ، ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجلّ أصحابه ، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم ، وموسى بن جرير وأبو الحارث الطّرسوسي وغيرهم ، وهو ثقة ، (ت ٢٦١ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٥٩ ، وطبقات القراء ٣٣٢/١

وأما أصحابه فأولهم موسى بن جرير النحوي أبو عِمران ، مقرىء ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي وهو أجلّ أصحابه وعنه أحمد الكتاني والحسين ابن محمد وعبد الله السامري وغيرهم ، (ت ٣١٦ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٥٩ ، وطبقات القراء ٣١٧/٢

وابن السوسي واسمه محمد أبو المعصوم ، مقرىء ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً وسماعا عن أبيه وهو ممن خلفه بها ، قرأ عليه أبو الحسن ابن شنبوذ ، ترجم في طبقات القراء ١٥٥/٢

(٥) واسمه أحمد بن يزيد ، قرأ على أحمد بن محمد القوّاس وقالون ، رحل إليه مرتين ، وخلّف وغيرهم ، وعليه الفضل بن شاذان والعباس بن الفضل ومحمد ابن بسام وسواهم ، صدوق ، متقن ، ضابط (ت ٢٥٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ١٤٩/١

قالون في ترك إشباع المد في حرف المدّ واللين[١] ، إذا وقع في آخر كلمة ، وأتت بعده همزة في أول كلمة أخرى ، أن الهمزة لمّا لم تكن لازمة لحرف المد واللين إذ ينفصل منه في الوقف ، ضعف المدّ لأجلها ، وأمن خفاء[٢] حرف المد واللين مع الهمزة ، فمدّ لذلك[٣] مدّاً ، كما يخرج ، لا إشباع فيه ، وأيضاً فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، ولا اختلاف أن الوقف لا مدّ فيه[٤] .

« ١٤ » وحجة من مدّ هذا النوع ، وهم باقو القراء ، غير من[٥] ذكرنا ، أنه عامل اللفظ ، فمدّ[٦] لملاصقة الهمزة حرف المدّ واللين ، لئلا يخفى مع الهمزة ، ولم يعرج على الوقف لأنه عارض ، وأيضاً فإن أنَساً سُئل عن قراءة النبي عليه السلام فقال : كان يمد صوته مدّاً[٧] . فهذا عموم في[٨] كل ممدود ، وذِكْرُ الصوت يدلّ على نفس المدّ ، وتأكيده بالمصدر يدل على إشباع المدّ . وقد قيل : إن معناه « يصل قراءته بعضها ببعض » من قولهم : مددت السَّيْر في هذه الليلة ، وذِكرُه في الحديث لـ « الصوت » يدل على خلاف هذا التأويل وقوله تعالى (١١/ب) (ورتّل القرآن ترتيلا) « المزمل ٤ » يدل على التمهّل ، والتمهل يعطي المدّ وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القرآء على ذلك ، ولِما فيه من البيان ، ولِما ذكرنا من الحديث ، وليجري ما هو من كلمتين على حكم إجماعهم على المدّ ، فيما هو من كلمة ، فكل حرف مدّ ولين بعده همزة ، والقراء في إشباع

---

(١) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٢٥/١

(٢) ص : « من خفاء » .

(٣) لفظ « لذلك » سقط من : ص .

(٤) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٢٥/١

(٥) ص : « ما » .

(٦) ص : « فيه » .

(٧) وفي رواية : « كانت مدا ، ثم قرا : بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد ببسم الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم » ، انظر صحيح البخاري « كتاب فضائل القرآن » باب مد القراءة ، وسنن النسائي « الرواية الأولى » : كتاب الاستفتاح ـ باب مد الصوت بالقراءة ، والدر المنثور ١٠/١

(٨) ص : « في المد في » .

المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهّلهم أو حَدْرهم[١] ، فليس مـدّ من يتمهل ويرتل كمدّ من يحدُر ويسرع ، ولكن قد ذكر الشيخ أبو الطيب[٢] أنّ مدّ أبي نشيط[٣] عن قالون والعراقيين عن أبي عمرو أزيد قليلا من [مدّ][٤] ابن كثير ومَن ذكرنا معه ، ممّن تقدم ذكره ، وأن ابن عامر[٥] والكسائي أزيد في المد قليلا ، وأن عاصما أزيد قليلا ، وأن ورشا وحمزة أزيد قليلا ، وهذا على التقريب فيما هو من كلمتين[٦] ، فأما ما هو من كلمة نحو : «جاء ، وشـاء ، وقائمين» ، فما الهمز

---

(١) الحَدْر هو المرتبة الثالثة من قراءة القرآن ، فيها سرعة وخفة ، ومـن صفاتها الإدراج والقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ، ويليـه في المرتبة الثانية التدوير ، وهو وسط بين الحَدْر وبين الترتيل ، وذكر ابن الجزري انه مذهب سائر القراء والصحيح عن جميع الائمة . واما الترتيل ويرادفـه التحقيق فهو اول المراتب فهو إتباع الكلام بعضه بعضاً على تمهل وتلبث وفهم ، وهو الذي نزل به القـرآن . انظر النشر ٢٠٧/١

(٢) اسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبـون ، الحلبي المصري ، من اجـلّ شيوخ مكي ، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمـد وغيرهما ، وعنه ابنه ابو الحسن واحمد بن علي الربعي وابو عمر الطلمنكي ، حـافظ ضابط ذو عفـاف ونسك (ت ٣٨٩ هـ) ، ترجم في وفيات الأعيان ٨٧٧/٥، وطبقـات القراء ٤٧٠/١

(٣) هو محمد بن هارون ابو جعفر ، وكنيته « ابو نشيط » شهرته ، اخذ القـراءة عرضاً عن قالون ، وسمع روح بن عبادة ومحمد الفِرْيابي ، وعنـه رواية احمد بن محمـد بن الأشعث وعن هذا انتشرت روايته عن قالون ، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، وكان ثقة ، (ت ٢٥٨ هـ)، ترجم في طبقات القراء ٢٧٢/٢

(٤) تكملة لازمـة من : ص .

(٥) ابن عامر اسمه عبد الله ابو عمران اليَحْصَبي ، إمام اهل الشام في القراءة وإليه نهاية مشيخة الإقراء بها ، عرض على أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنـه ، وسمع مـن بعض الصحابة ، وروى القراءة عنـه يحيى الذّماري وخَلَفه بها ، واخوه عبد الرحمن بن عامر وسواهما ، (ت ١١٨ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٢٢/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٤٤٩/٧ ، وطبقات القراء ٤٢٣/١

(٦) التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٢٥/١٠ ، والكافي ١/٥ .

بعد حرف المد واللين أو المشدد أو الساكن نحو : «دابّة ومحياي »[١] في قراءة من أسكن الياء[٢] ، فإشباع مد هذا لا اختلافَ فيه ، وهو أصل المدّ ، وعليه بُني باب المدّ ، ولم يُختلف في هذا الفصل في الوقف أنه[٣] بغير مدّ لأن الهمزة قد انفصلت من حرف المد واللين فأُمِن خفاؤه ، إذ هما من كلمتين . وإنما اختلف فيه في الوصل على ما بيّنا ، فأما الهمزة إذا سُهّلت بعد حرف المد واللين ، في قراءة حمزة في المتطرفة والمتوسطة ، نحو : « جاؤوا ، ويشاء »[٤] وفي قراءة هشام[٥] في المتطرفة ، فقد ذكرنا أنه يحتمل وجهين المد وتركه . وعلة من مدّه[٦] أن الهمزة المسهلة بزنتها محققة ، فمدّ مع التسهيل كما مدّ مع التحقيق ، فهو أقيس وأقوى . وأيضاً فإن التسهيل عارض ، فلا يُعتدّ به ، والتحقيق هو الأصل ، فوجب ألا يُترك مده . وأيضاً فإن التسهيل[٧] إنما هو في الوقف ، والوقف عارض ، فلا يُعتدّ به ، ويمد في الوقف على ماكان في الوصل [٨] . وأيضاً فبالمد[٩] يعرف الأصل ، فلا يجب حذفه لأنه يدل على الأصل . وأيضاً فإنك إذا وقفت على الأول لم يكن بدّ

---

(١) تقدم تخريج هذه الاحرف وسياتي ذكرها سوى آخرها في « باب علل فواتح السور » الفقرة « ٧ » .

(٢) هو نافع بخلاف عن ورش ، وفي هذا فضل بيان ، انظر التبصرة ١٧/ا ، والتيسير ١٠٨ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ٣١١/١ ، ٣١٥

(٣) لفظ « انه » سقط من : ص .

(٤) اول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٨٤) وثانيهما في البقرة (آ ٩٠) .

(٥) هشام بن عمار ابو الوليد السُّلَمي القاضي الدمشقي ، مقرىء اهل دمشق ومحدثهم ومفتيهم ، اخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وعنه ابو عبيد القاسم بن سلام واحمد الحلواني وروى عن مالك بن انس ، وثقه ابن معين وغيره ، (ت ٢٤٤ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٧٣/٧ ، والجرح والتعديل ٦٦/٢/٤ .

(٦) ص : « مد » .

(٧) ص : « التسهيل عارض » .

(٨) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٣٤٥/١

(٩) ص : « فإن المد » .

من المدّ فيجري الوقف على الوصل[١] أولى وأقوى ، وهو الاختيار .

« ١٥ » وعلة من لم يمد أن الهمزة ، لمّا زال لفظها الذي يُخاف على حرف المد واللين أن يخفى به ، أسقَط المدّ لأن الذي من أجله وجب المد قد زال ، وهو لفظ الهمزة ، فعامل اللفظ ، ولم يعرج على الأصل ، وعلى هذا قياس المد وتركه في قراءة البَزّي[٢] وقالون بالتخفيف في الهمزة الأولى ، وفي قوله : (هؤلاء إن كنتم) « البقرة ٣١ » ، و (أولياء أولئك) « الأحقاف ٣٢ » القياس والنظر يوجبان المدّ مع التسهيل على ماقدّمنا لكن الذي قرأت به في هذا الفصل هو تركُ المدّ ، لزوال لفظ الهمزة ، وأنا آخذ بالوجهين وأختار المدَّ لما قدّمنا فيه من العلل[٣] .

« ١٦ » فإن قيل : قد ذكرت علة (١٢/أ) المد لحروف المدواللين مع الهمزة، فما علة المد لهن مع المشدد أو الساكن بعدهن ؟

فالجواب أن جميع الكلام لايُلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله ، ولا يوصل أبداً إلى اللفظ بساكن بساكن آخر قبله ، لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا يُبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف على متحرك فلمّا وقع ، بعد حروف المد واللين وحرفي اللين ، حرف مشدد وأوله ساكن ، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن ، لم يمكن أن يوصل ، إلى اللفظ بالمشدد ، بساكن قبله ، فاجتُلِبت مدّة تقوم مقام الحركة ، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد ، وكانت المدة أولى ، لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ ، فزيد في مدّه ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيُتَوصّل بذلك إلى اللفظ بالمشدّد ، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين . والعلة في المد للساكن غيرالمشدد، يقع بعد حروف المد واللين ، كالعلة في المد للمشدد ، لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ

---

(١) ب : « الأصل » ، ص : « فجرى الوصل على الوقف » وتوجيهه من هذه ومن : ل .

(٢) اسمه أحمد بن محمد بن عبد الله ، قارىء ، قرأ على أبيه محمد وعبد الله ابن زياد وعكرمة بن سليمان ، وعليه الحسن بن الحباب وأحمد بن فرج ، أستاذ ، متقن ثبت ، على أنه لين ، (ت ٢٥٠ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٧١/١/١ ، وميزان الاعتدال ١٤٤/١ ، وطبقات القراء ١١٩/١

(٣) التبصرة ١٦/ب ـ ١٧/أ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٧٧/١

بالساكن بعد حرف المد واللين ، فليس ، في كلام العرب ، ساكن يلفظ به ، إلا وقبله حرف متحرك ، أو مدة على حرف مد ، تقوم مقام الحركة ، ألا ترى أن بعض العرب يحرك الساكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد ، فآثر الحركة على زيادة المد فيقول في : دابّة ، دآبّة ، وقد قرىء « ولا الضآلين » أبدل من الألف همزة مفتوحة ، ليصل بها إلى النطق باللام[١] المشددة[٢] ، ومن هذا الباب في المد قوله : (آلله) « النمل ٥٩ » و (آلذكرين) « الأنعام ١٤٤ » لأنه أبدل من ألف الوصل ألف صحيحة[٣] ليفرّق بين الاستفهام والخبر ، فلمّا أتى بعدها حرف مشدد لأجل إدغام لام التعريف فيما بعدها ، زادوا في مدّ الألف ، التي هي عوض من ألف الوصل ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيوصل بها إلى اللفظ بالمشدد[٤] ، وقَوِي المد في ذلك ، لأن لفظة الاستفهام ، وليس في الكلام موضع يثبت لألف الوصل فيه عوض[٥] في الوصل غير هذا النوع « وايم الله » في الاستفهام وفي القسم[٦] .

« ١٧ » وعلة ذلك أنك لو حذفت ألف الوصل في هذا ، على أصل حذفها في الوصل في جميع الكلام ، لم يكن بين الخبر والاستفهام فرق ، لأن الخبر في هذا ألفه مفتوحة ، والاستفهام ألفه مفتوحة ، فلا يكون بينهما[٧] فرق ، فأبدلوا من ألف الوصل ألفا صحيحة زائدة ، ليفصل[٨] بين الاستفهام والخبر ، فلمّا وقع بعدها

---

(١) ص : « إلى اللام » .
(٢) قراءة «ولا الضالين» بالهمز لأيوب السختياني انظر المحتسب ٤٦،وإعراب ثلاثين سورة ٣٤
(٣) ب : « صحيح » والاولى ما في : ص .
(٤) التبصرة ١٧/أ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ٣١٥/١ ، ٣٦٠
(٥) ص : « يثبت فيه الف الوصل عوض » .
(٦) اسرار العربية ٤٠٠ ، ٤٠٢ .
(٧) قوله : « فرق لان الخبر ... بينهما » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٨) ص : « ليفرق » .

المشدد زيد في مدها للعلة التي ذكرنا ، والوقف في هذا كالوصل ، لأن العلة باقية في الوقف كالوصل[١] .

فأماالوقف على أواخر الكلم ، التي قبل الآخر (١٢/ب) منها حرف مد ولين ، نحو : « عليم ، وخبير ، ويعلمون »[٢] وشبهه ، فإنه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام ، أن يمد بين الساكنين مدّاً غير مشبع ، لالتقائهما في الوقف ، ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان[٣] .

« ١٨ » فإن قيل : فلم لا يمدّ هذا كمد « محياي ، واللائي »[٤] في الوقف ، في قراءة من أسكن الياء في الوصل ، وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف[٥] ؟

فالجواب أن سكون الياء في « محياي ، واللائي » لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك[٦] ، فوجب أن يلزم فيه المد المشبع ، لالتقاء الساكنين ،لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها الى النطق بالساكن الثاني . و « يعلمون ، وخبير » وشبهه إنما سكن في الوقف ، فسكونه عارض ، والحركة فيه منوية مرادة ، فضعف إشباع[٧] مدّه لذلك ، وأيضاً فإنه قد وصل إلى اللفظ به بحركته ثم أسكن للوقف ، وليس كذلك « محياي ، واللائي » في قراءة من أسكن في الوصل ، فمدّ « يعلمون » وشبهه في الوقف غير مشبع لما ذكرنا ، فإن رمت الحركة فيما يجوز فيه روم الحركة فمدّه أقل من ذلك ، لأنه قريب من المتحرك ، لإتيان الرّوم للحركة فيه ، وحروف المد واللين هنّ مدّات في خلقهن ، لا بُدّ فيهن من

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١٩١

(٢) الأحرف الثلاثة في سورة البقرة على ترتيبها : (آ ٢٩ ، ٢٣٤ ، ١٣).

(٣) التبصرة ١٧/أ ـ ١٨/ب ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٣٤٥/١

(٤) أول الحرفين في سورة الانعام (آ ١٦٢) والثاني في الأحزاب (آ ٤) .

(٥) التبصرة ١٧/ب ، والتيسير ٦٨ ، ١٠٨ ، ١٧٧ ، والنشر ٣١١/١

(٦) الحرف الأول روي عن نافع الوجهان فيه : الإسكان والفتح غير أن الدّاني استحب له الفتح ، انظر التيسير ١٠٨ ، والحرف الثاني مروي عن أبي عمرو والبزي وورش في حال الوقف انظر التيسير ١٧٧

(٧) لفظ « إشباع » سقط من : ص .

المـد على[١] انفرادهن ، وإن قَلّ[٢] . ولا يَحسن ترك المدّ في اسم « الله » لأن تركـه يوجب حذف الألف منه ، وذلك غير جائز إلا في شعر[٣] ، والوقف عليـه بالإسكان أو بالإشمام لا بدّ فيه من مد زائد على ماذكرنا ، لالتقاء الساكنين ، وإن وقفت عليه برَوْم الحركة كان المدّ أقل .

(١) ص : « عند » .
(٢) ص : « قيل » .
(٣) ذكر مكي أن الفرّاء نسب لغة قصر لفظ الجلالـة لبعض قيس وردّ اهـا، انظـر التبصرة ١٧/ب .

أول الثاني

باب

علل المدّ في فواتح السور

« ١ » قال أبو محمد : اعلم أن المدّ في فواتح السور إنما يحذف لاجتماع ساكنين لازمين ، فحيثما اجتمعا فمُدّ لتفصل بين الساكنين بالمد ، الذي يقوم مقام حركة ، يتوصل بها إلى اللفظ[١] بالساكن الثاني ، فهو مبني على ماقدّمنا من العلل، في المد للمشدد والساكن ، يقعان بعد حرف المد واللين،فهو مثله في العلة المتقدمة[٢]، فتمدّ « قاف ، وصاد ، وسين ، وميم ، ونون » لاجتماع الساكنين ، وأصل هذه الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية، غير مُخبَر عنها بشيء، فالسكون والوقف عليها هو أصلها[٣] ، فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك ، فمن القراء من يترك المد على حاله ، كورش خاصة ، على الأصل ، ولا يعتدّ بالحركة ، لأنها عارضة حدثت لعلة الوقف عليها ، والسكون هو الأصل ، وذلك نحو : (الم ، الله) « آل عمران ١ ، ٢ » (١٣/أ) و (الم • أحسب الناس) « العنكبوت ١ ، ٢ » في قراءة ورش ، لأنه يلقي حركة الهمزة من « أحسب » على الميم ، فلما

---

(١) ص : « لنطق » .

(٢) انظر الفقرة « ١٦ » من الباب المتقدم .

(٣) معاني القرآن١/٩، ومجاز القرآن ١/٧،٢٨، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٠، وتفسير الطبري ١/٦٧ ، ٢٠٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩ ، وكتاب سيبويه ٢/٣٤ ، والكشاف ١/١٢ ، والبحر المحيط ١/٣٤ ، والقطع والائتناف ١/١٢ .

كانت الحركة في الميم ، ليست بلازمة ، أبقى المد على حاله ، لسكون الميم وسكون الياء قبلها ، وهو القياس ، والاختيار في « الم • أحسب الناس » ومنهم من لا يمدّه ، لأن الثاني قد تحرّك ، فزال لفظ [الميم][1] لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في « الم الله » ، وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك[2] .

« ٢ » فإن قيل : فلأيّ علة حُركت الميم في « الم الله » ، وما الفرق بينه وبين « الم • أحسب الناس »؟

« ٣ » فالجواب أن في حركة الميم في « الم الله » ثلاثة أقوال : الأول أنها فُتحت لسكونها وسكون مابعدها ، وهو اللام المشددة ، على نية الوصل بما بعدها، ووجبت الحركة فيها ، لأنها ليست من حروف المدّ واللين ، التي تمدّ للمشدد ، فتقوم المدة مقام الحركة • والقول الثاني أنها فُتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ، على نية وصلها بما بعدها ، لا على نية الوقف عليها ، فهي في هذا الوجه كـ « أين ، وكيف » • والقول الثالث أنها ألقي عليها حركة الألف من اسم « الله » جل ذكره ، على نية الوقف عليها ، وقطع ألف اسم « الله » للابتداء بها ، وعلى أن الألف من اسم « الله » ألف قطع ، على قول ابن كَيْسان[3] ، وإنما وصلت عنده لكثرة الاستعمال ، وكذا هي عنده[4] في كل موضع ، أصلها الهمزة والقطع ، لكن رفض أصلها ، ووُصلت بما قبلها لكثرة الاستعمال فهي واللام بعدها بمنزلة « قد » •فلما ألقيت حركة الهمزة على الميم تحركت ، وصارت بمنزلة « الم • أحسب الناس » في هذا الوجه على قراءة ورش ، فأما الفرق ، بين « الم الله » و « الم • أحسب الناس » لورش ، فهو ماقدّمنا ، من أن حركة الميم في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١٨/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٣٥٥/١

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن ، كان قيّما بمذهب البصريين والكوفيين ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وقال ابن مجاهد : كان انحَى منهما ، يعني المبرد وثعلبا ، (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في انباه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٤) ص : «وكذلك القول عنده» .

« الـم الله » تحتمل ثلاثة أوجه على ماذكرنا ، فهي متمكنة في الحركة ، و« الم• أحسب الناس » لا تحتمل حركة الميم في قراءة ورش ، إلا وجهاً واحداً ، وهو إلقاء حركة الهمزة عليها ، فهي عارضة ، فالمد فيه أقوى من المد في « الم الله » وبالمد قراءة ورش[١] فيهما[٢] .

« ٣ » قال أبو محمد : فالمد في هذا الفصل ، في أوائل السور لالتقاء الساكنين مشبَع عند القراء كلهم ، غير أن ماوقع بعده مشدد أمكن في المد ، من الذي ليس بعده مشدد[٣] نحو : (طسم) « الشعراء ١ » في قراءة من أدغم النون في الميم ، هو أمكن مدّاً من المد في قراءة من أظهر النون[٤] وكذلك المد في : (كهيعص • ذكر) « مريم ١ ، ٢ » مد الصاد أشبع على قراءة من أدغم الدال ، من هجاء صاد في الذال من « ذكر » ، مِن مدّ من أظهر الذال[٥] .

والعلة في ذلك أن (١٣/ب) المشدد حرف يقوم مقام حرفين ، وفي زنة حرفين ، فطال المد قبله باشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان • وأيضاً فإن جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد ، وقيس عليه غيرُ المشدد ، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع ، ومِن القراء مَن يسوّي بينه وبين غير المشدد في المد[٦] . وعلته في ذلك أن المد إنما وجب لاجتماع ساكنين،

---

(١) ص : «قرات لورش» .

(٢) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٥٥/١

(٣) ص : «الذي لم يقع بعده غير مشدد» .

(٤) الذين ادغموا في هذه السورة وفي القصص في الإدراج هم سوى حمزةوابي جعفر انظر النشر ١٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٨٠/أ

(٥) الذين ادغموا الدال في الذال هم ابو عمرو وحمزةوالكسائي ، انظر المختار في معاني قراءات اهل الامصار ٣/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٣٥٧/١ ، ٤/٢

(٦) هو ورش على ما ذكر ابن الجزري من رواية إسماعيل النحاس ومحمد القيرواني عن اصحابهما عن ورش ، وكذا الداني جوّد الوجهين . واما مكي فقد ذكر وجوه ما تقدم ، لكنه آثر المد لجميعهم لانه اقيس ، انظر التبصرة ١٨/ب ، والنشر ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ ، وانظر ايضا كتاب سيبويه ٥٠٤/٢

فكيفما اجتمعا وجب المد لهما ، فالمد يوصل بها إلى النطق بالساكن ، كان مشدّداً أو غير مشدد ، فذلك سواء .

« ٤ » قال أبو محمد : وزيادة المد للمشدد أقوى ، وذلك أن الذي أجمع على جوازه من التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين ، والثاني حرفاً مشدداً ، فهو[١] الأصل ، ثم قيس عليه في الجواز فرع[٢] الساكن غير المشدد بعد حرف المد واللين . وسيبويه لا يجيزه ، وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد[٣] ، والمشدد هو الأصل[٤] ، والأصل له مزيةٌ على الفرع ، والمشبّه بالشيء ليس كمثل ذلك الشيء في قوته وتمكنه ، فزيادة المد مع المشدد أحسن ، لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين ، وكلا الوجهين حسن . فأما مدّ « عين » في « كهيعص » وفي « عسق »[٥] دون مد « ميم » قليلا لانفتاح ما قبل الياء في هجاء « عين » وانكسار ما قبل الياء في هجاء ميم ، فحرف المد واللين أمكن في المد من مد حرف اللين ، وكلا الوجهين ممدود لالتقاء الساكنين . ولو قال قائل : إني أسوّي بينهما في المد لأن في كلتيهما ساكنين ، اجتمعا ، لكان قياساً ، لكن تفضيل مدّ « ميم » على مد « عين » أقوى في النظر ، وفي الرواية في ذلك لجميع القراء ، وأكثر هذا المد إنما أُخذ[٦] مشافهة ، وليس هو كله بمنصوص .

« ٥ » فأما تفضيل حرف المد واللين في المد على حرف اللين ، مع الهمزة ، فلا اختلاف فيه نحو : « سَوء ، وسَوءة ، وشَيء ، وسيئت »[٧] في قراءة ورش ،

---

(١) ص : « فهذا » .

(٢) ب : « وفرع » ، ص : « وقوع » وما اثبته وجهه ، وانظر مصادر إحالة الفقرة الثانية من الباب نفسه .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٤٩٤

(٤) ص : « فالمشدد الأصل » .

(٥) الحرف الأول في سورة مريم (آ ١) ، والثاني في الشورى (آ ٢) .

(٦) ص : « اخذ به » .

(٧) الحرف الأول والثالث في سورة البقرة (آ ٤٩ ، ٢٠) والثاني في المائدة (آ ٣١) والرابع في الملك (آ ٢٧) ، وسيأتي ذكر هذه الأحرف في « باب تخفيف الهمزة وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ٨ » .

وليس « عين » في المد كمد « شيء » في الوقف ، لأن « عين » الساكنان فيه لازمان في الوصل والوقف ، و « شيء » إنما عرض فيه لاجتماع ساكنين في الوقف، فهو كـ « يعلمون » في الوقف وشبهه الذي مدّه غير مشبع ، وقد مضى ذكر ذلك وعلته[١] . فـ « عين » ألزم في المد من « شيء » في الوقف ، في غير قراءة ورش، ألا ترى أنك لا تصل « عين » بما بعدها إلا بالمدّ ، وتصل « شيئاً » بما بعدها، في غير قراءة ورش ، بغير مدّ ، فهما مختلفان ، فإن وقفت عليهما كان مد « عين » في الوقف كمدّها في الوصل ، ويدخل في « شيء » في الوقف من المد مثلُ مايكون في « يعلمون » ونحوه في الوقف ، غير أن « شيئاً » أقل مداً ، لأنه ليس فيه حرف مد ولين ، إنما فيه حرف لين ، وقد (١٤/أ) بيّنا أن حرف المد واللين ، إذ وجب له المد ، فهو أمكن في المد من حرف اللين ، إذا وجب له المد .

« ٦ » واعلم أن المد مع الساكن بعد حرف المد واللين ، والمشدد بعد حرف المد واللين ، أقوى منه مع الهمزة ، بعد حرف المد واللين ، وعلة ذلك أن حرف المد واللين ، إذا وقع بعده ساكن مشدد أو غير مشدد ، لا[٢] بدّ فيه من المد ضرورة ، ليصل بالمدة إلى اللفظ بالساكن ، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المد واللين لك[٢] أن تدع إشباع المد في الكلام ، فتقول : صائم ، وقائم ، بغير إشباع، قد تثبت الألف والهمزة ، ولا تشبع المد ، فأما في القرآن فلا بد من إشباع المد اتباعاً للرواية ، وإلا فتركُ إشباع المد جائز فيه في الكلام ، فما كان المدّ فيه لازما لا بدّ منه ، أقوى في المد مما يجوز فيه ترك إشباع المد[٣] .

« ٧ » واعلم أن كل كلمة مددتها ، لهمزة أو ساكن بعد حرف المد واللين ، فإنك إذا وقفت عليها مددتها ، والعلة التي من أجلها مددت باقية ، مددت أيضاً كالوصل كـ « جاء ، وشاء ، وقائم ، ودابة »[٤] ونحوه ، فإن زالت العلة ، التي

---

(١) انظر الباب المتقدم الفقرة «١٧» ومصادر إحالة رقم «١» .
(٢) الوجه ربط جواب «إذا» بالفاء .
(٣) التبصرة ١٨/أ ـ ب ، والنشر ٣٤٤/١
(٤) أول هذه الأحرف في سورة النساء (آ ٤٣) والثاني والثالث في البقرة (آ ٢٠ ، ١٦٤) والرابع في آل عمران (آ ٣٩) .

مددت من أجلها في الوقف ، تركت المد نحو : (في أنفسهم) « آل عمران ١٥٤ » و (قوا أنفسكم) « التحريم ٦ » وشبهه ، إذا وقفت على الكلمة الأولى لم تمدّ ، فإن زالت العلة ، التي توجب المد في الوصل ، مددْتَ على تقدير إثبات تلك العلة ، لأن زوالها عارض نحو : « من آمن ، والآخرة »[١] في قراءة ورش . ونحو : « هؤلاء إن كنتم ، وأولياء ، وأولئك »[٢] في قراءة قالون والبَزّي يخففان الهمزة الأولى.وقد ذكرنا أن من القراء من لايمدّ هذا الفصل لقالون والبزي، وعلّلناه فيما تقدّم بزوال لفظ الهمزة[٣] .

« ٨ » واعلم أنه ، إذا زال الحرف الذي يجب[٤] له المد في الوصل لعلة ، تركت المد لزوال الحرف الممدود ، فإن وقفت رجع الحرف ، ومددْت نحو قوله تعالى : (تبوّؤوا الدار) « الحشر ٩ » تصل بغير مدّ لزوال الواو ، لالتقاء الساكنين ، الواو واللام ، فإن وقفت مددْت لرجوع الواو ، وقبلها همزة في قراءة ورش .

---

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين في الباب المتقدم أولهما في فقرة «١٠» وثانيهما في فقرة «٧» وسيأتي ذكر الثاني في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» الفقرة «٢» ، و«علل الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٨» .

(٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة (آ ٣١ ، ٥٠) وثانيهما في آل عمران (آ ٢٨) وسيأتي ذكرها جميعا في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .

(٣) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٣ ، وإبراز المعاني ١١٥ ، والنشر ٣٥١/١ ، ٤٠٢

(٤) ب : «لا يجب» ووجهه ما في : ص .

بـاب
علـل اختلاف القراء
في اجتماع همزتـين

« ١ » اعلم أن أصل هذا الباب على ضربين : ضرب لم يُختلف في تخفيف الثانية فيه ، وذلك إذا كانت الثانية ساكنة نحو : « أامن ، وأادم ، وأوتي ،وأاتنا[١]» ونحوه ، كلهم على تخفيف الثانية وإبدالها[٢] بألف ، إذا انفتح ما قبلهـا ، وبيـاء إذا انكسر ماقبلها ، وبواو إذا انضم ماقبلها ، وعلى ذلك لغة العـرب فيها ، قـد رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النحـو حيث وقع . وعلة ذلك أن الهمزة الثانية لمّـا (١٤/ب) كانت لاتنفصل منها الأولى ، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة ، استثقلوا ذلك فيها ، مع كثرة استعمالهم لذلك ، وكثرة تصرفـه في الكلام ، فتركوا تحقيقها استخفافاً ، إذ كانوا يخفّفون المفردة استخفافاً ، لثقل الهمزة المفردة ، فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلا ، فإذا لزمت كل واحـدة منهما الأخرى كان ذلك أشد ثقلا ، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع ، لما ذكرنا ، وعليه لغة العرب وكل القراء[٣] . والضرب الثاني اختلفت العرب والقراء في تحقيق الثانية وتخفيفها فيه ، وهو كل همزتين اجتمعتا ، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية نحو : « جاء أحدهم ، وهؤلاء إن كنتم ، ويشاء إلى»[٤]

---

(١) تقدّم ذكر هذه الأحرف في «باب المد عله وأصوله» الفقرة «٤» .
(٢) في : «وبدلهـا» .
(٣) كتاب سيبويه ١٩٦/٢
(٤) أول هذه الأحرف في سورة المؤمنون (آ ٩٩) وثانيهما تقدّم ذكره في الباب المتقدم الفقرة «٧» . وثالثها في البقرة (آ ١٤٢) ، وسيأتي ذكره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .

وشبهه . ومثل : « أأنذرتهم ، وأأقررتم »[١] لأن حذف الأولى من هذا جائز ، والوقف على الكلمة الأولى جائز ، فالأولى كالمنفصلة من الثانية فيه . غير لازمة لها في كل حال ، ففارق ذلك علة الهمزتين في « أأدم ، وأأمن » ونحوه ، وعلة ذلك أنه لمّا جاز انفصال الأولى من الثانية آل الأمر إلى جواز انفراد كل واحدة من الأخرى ، وذلك غير ثقيل ، فجاز الجمع بينهما مُحقَّقتين . إذ الأولى في كلمة والثانية في كلمة أخرى . وهذا النوع على ضربين : ضرب من كلمتين ، يجوز لك أن تقف على الهمزة الأولى وتفصلها من الثانية ، فصار اجتماعهما في الوصل كأنه عارض . فحسن تحقيقهما في الوصل ؛ إذ لا اجتماع لهما في الوقف ؛ وإذ لا بُدَّ من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية ؛ فجرى الوصل في حكم الوقف[٢] في هذا . والضرب الثاني هو ما اجتمعت الهمزتان فيه ، في ظاهر اللفظ من كلمة ، والتقدير في الأولى أنها منفصلة في النية ، لأن لك حذفها في كلام العرب . ولأنها داخلة على الثانية[٣] قبل أن لم تكن فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، وذلك كل همزة استفهام دخلت على مابعدها من همزة أخرى نحو : « أأنذرتهم ، وأأقررتم » وشبهه ، الهمزة الأولى دخلت على « أنذر ، وأقرر » قبل أن لم تكن . وقد قُرِئ بحذفها في « أأنذرتهم »[٤] ، فهي بمنزلة همزة من كلمة أخرى ، إذ الانفصال والزيادة فيها مقدران منويان ، فصارت بمنزلة ماهو من كلمتين ، فجاز تحقيقهما بخلاف الهمزتين اللتين لا يمكن أن يقدر في الأولى الانفصال من الثانية ، ولا يمكن حذفها على وجه ، إلا أن تُلقى حركتها

---

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٦) وثانيهما في آل عمران (آ ٨١) ؛ وسيأتي ذكر الأول في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٧» وفي سورة الاعراف ، الفقرة «٣٤» .

(٢) ص : «حكم الوصل على حكم الوقف» .

(٣) ب : «الأولى» ووجهه ما في : ص .

(٤) ذكر ابو علي مذهب ابي عمرو في القراءة في الدَّرْج ، على ما حكي سيبويه ، انه يلقي حركة الهمزة الأولى على ماقبلها ويحذفها ، انظر الحجة ٢١٦/١

على ساكن قبلها ، فتكون مرادة منوية . وتحقيق الهمزتين فيما هو من كلمتين في اللفظ أقوى من تحقيقه فيما هو من كلمة في اللفظ ، وإن كان تقدير الأولى الانفصال ، لأن اللفظ قد جمعهما في كلمة ، فشابه ما قد اجتمع (١٥/أ) على تخفيف الثانية من نحو : « أأدم » وما كان من كلمتين ، وإن كان اللفظ قد جمعهما ، فإن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، إذ الوقف عليها والابتداء بالثانية جائز حسن ، فصار اجتماعهما في اللفظ في الوصل كأنه يشبه[١] العارض فحسُن تحقيقهما من كلمتين ، وقوي ذلك .

« ٢ » فإن قيل : فما بال الهمزة كُرِه فيها التكرير واستُثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت ، إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرر في نظيره؟[٢]

فالجواب أن الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جَلْد صعب على التلافظ به ، بخلاف سائر الحروف ، مع مافيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف ، فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ماقبلها ، وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيرا عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى، والتخفيف للثانية ،والحذف للثانية ، والحذف للأولى ، وبعضهم يحققهما جميعا ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية، إذ هي من كلمة أخرى[٣] .

---

(١) ص : «شابه» .

(٢) قال سيبويه في استثقال الهمزة مكررة : «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة» ، وذكر قبل ذلك أن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الواحدة ، وردّاً مذهب من حققهما ، انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ٤٩٥ ، وانظر كراهة إدغام الحرف المتكرر ، سوى الهمزة في نظيره في الكتاب أيضا ٤٩٤/٢ ، والحجة ٢٠٩/١

(٣) كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، ١٩٤ والحجة ٢٠٥/١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١

« ٣ » فحجة من حقّق الهمزتين في كلمة ، وهي قراءة أهل الكوفة[١] وابن ذَكْوان[٢] ، في نحو : « أأنذرتهم » وشبهه[٣] ، أنه لمّا رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، ورآها داخلة على الثانية ، قبل أن لم تكن ، حقّق كما يحقق ما هو من كلمتين ، وحسّن ذلك عنده لأنه الأصل ، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن ، فلو خفّف الثانية ، التي قبل الساكن ، لقرُب ذلك من اجتماع ساكنين[٤] ، لا سيما على مذهب من يبدل من الثانية ألفا[٥] ، فلمّا خاف اجتماع الساكنين حقّق ، ليسلم من ذلك ، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة ، ولأنه لو خفّف الثانية لكانت بزنتها محققة . فالاستثقال[٦] في القياس مع التخفيف باق ، ولذلك قُرِىء بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية، لأن الاستثقال[٦] مع التخفيف باق ، إذ المخففة بزنتها محققة[٧] .

« ٤ » وحجة من خفّف الثانية هو ماقدّمنا من استثقال الهمزة المفردة (١٥/ب) فتكريرها أعظم استثقالا ، وعليه أكثر العرب ، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام . وأيضاً فإنه لمّا رأى العرب ،وكلّ القراء قد خفّفوا الثانية ، إذا كانت ساكنة استثقالا ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل ، وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد

---

(١) اهل الكوفة او الكوفيون كما يذكر احيانا حمزة والكسائي وعاصم .

(٢) اسمه عبد الله بن احمد بن بشير احد من روى القراءة عن ابن عامر ، شيخ الإقراء بالشام ، اخذ عرضا عن أيوب بن تميم . وقرأ على الكسائي وروى الحروف عن ابن المسيبي عن نافع ، وعنه ابنه احمد ، واحمد بن يوسف التغلبي وابو زرعة الدمشقي وغيرهم ، (ت ٢٤٢ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ١/٤٠٤

(٣) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١/٣٥٩

(٤) ص : «من اجتماعهما» .

(٥) هو ورش . انظر مصادر الإحالة المتقدمة .

(٦) ص : «فالاستعمال» .

(٧) هي قراءة قالون وأبي عمرو وهشام ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة في الفقرة ذاتها .

كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة ، فخفّفوهـا ساكنة ومتحركة نحو : « يومـن ، ويواخذ[١] » ، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس[٢] .

« ٥ » وحجة من خفف الثانية من كلمة ، وأدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر ، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدّر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بينهمـا ألفا ليحول بين الهمزتين بحائل ، يمنع من اجتماعهما . وقـد رُوي ذلك أيضاً عن ورش[٣] ، والعلة في الجمـع بين الهمزتـين من كلمة المختلفتي الحركـة نحو : « أئذا ، وأئنكم »[٤] وشبهه ، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان ، وفي تخفيف الثانية ، وهي قراءة ورش وابن كثير ، وفي إدخال الألف بينهما ، مع تخفيف الثانية، وهي قراءة أبي عمرو وقالون [وهشام][٥] هوماقدّمنا من العلة في الهمزتين المتفقتي الحركة من كلمة نحو : « أأنذرتهم » فقِسه عليه ، فالعلة[٦] واحدة .

« ٦ » وحجة من حقّق الهمزتين المتفقتين من كلمتين هو ماقدّمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية ، وأن الوقف يفصل بينهما ، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق ، فقرأه على الأصل ، وهو التحقيـق . فعلى العلل المتقدمة في

---

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وسيأتي ذكره «بـاب علل الهمزة المفردة» الفقرة «٣» ، وثانيهما في النحل (آ ٦١) ، وتقدّم ذكـره في باب المـد وعلله واصوله ، الفقرة «٩» .

(٢) التخفيف للهمزة ، وبعامة هو مذهب أهل الحجاز ، قال سيبويه :«استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة» ، وقال : «ألا ترى أن لـو لـم تكن إلا همزة واحدة خففوها» انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ١٩٥ ، واما القراء الذين يخففونها واحدة فهم ورش، وابو عمرو في القراءة درجا أو في الصلاة ، وحمزة أيضا ، انظر التبصرة ٢٣/أ ـ ب ، والتيسير ٣٤ـ٤١ ، والنشر ٣٨٥/١

(٣) التبصرة ١٩/ب .

(٤) أول الحرفين في سورة الرعد (آ ٥) ، وثانيهما في سورة آل عمران (آ ١٥)، وسيأتي ذكرهما في سورة الرعد ، الفقرة «٥» .

(٥) تكملة لازمة من : ص ، وتوجيهها من التيسير ٣٢

(٦) ب : «والعلة» وبالفاء كما في «ص» وجهه .

الهمزتين من كلمة في هذا الفصل ، وله مزية في القوة في التحقيق أن الأولى منفصلة من الثانية ، في الوقف . وأن الوصل كأنه عارض ، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر[١] .

« ٧ » وحجة من خفّف الثانية كحجته المتقدمة[٢] في تخفيف الثانية : فيما هو من كلمة نحو : « أأنذرتهم » فقِسه عليه ، وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى . لأن الثانية تقع للتكرير ، وبها يقع الاستثقال ، فخفّفها لأنها أولى بالتخفيف من الأولى . وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا الفصل ، فلو خفّفها لقرُب اللفظ من الجمع بين ساكنين . فآثر تخفيف الثانية لذلك ، إذ قبلها متحرك . وبه قرأ ورش[١] .

« ٨ » وحجة من خفّف الأولى[٣] أنه لمّا رأى الثانية ، لا بدّ لها من التحقيق في الابتداء ، أجرى الوصل على ذلك فحقّقها ، فوجب تخفيف الأولى ، إذ قد حصل التحقيق للثانية (١٦/أ) لما ذكرنا . وأيضاً فإنه لما كان بالثانية ، يقع التكرير والاستثقال ، خفّف الأولى ، ليزول لفظ التكرير والاستثقال عن الثانية .

« ٩ » وحجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفقتي الحركة من كلستين ، وهو أبو عمرو . في المكسورتين والمضمومتين ، ووافقه البَزّي وقالون على الحذف في المفتوحتين[٣] . أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها ، وفي المدة الأولى وجهان : المد لأن الحذف عارض ، ولأن الثانية تقوم مقام الأولى . وعلة ترك المد أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد ، وكذلك الاختلاف فيها ، في قراءة من ترك مدّ حرف لحرف المد ، وتركه على ماذكرنا من العلل فيما تقدم[٤] .

---

(١) انظر مصادر إحالة الفقرة الرابعة .

(٢) ص : «كالحجة المتقدمة» .

(٣) هو مذهب البزّي وقالون . انظر التبصرة ٢٢/أ . والتيسير ٣٣ . والنشر ٣٦٤/١

(٤) انظر الفقرة «٧» من باب علل المد في فواتح السور .

« ١٠ » وحجة من حقّق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين هو ماقدّمنا من أن الأولى منفصلة من الثانية ، وأنه الأصل ، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع ، فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وخفّ عليه اجتماعهما ، إذ هما من كلمتين ، وإذ انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدّر منويّ ، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر[١] ، في نحو : « جاء أمة رسولها ، والسفهاء ألا »[٢] وشبهه ، فقس[٣]عليه على ماقدّمنا[٤] . فأما ماخالف القراء أصولهم من هذه الفصول فعلّته تذكر مع كل حرف في موضعه . وكلّه جارٍ على ماذكرنا من العلل . فأما حكم تخفيف الهمزة في هذه الفصول فنذكر منه في هذا الموضع جملة ، ثم نبسطه ،إن شاء الله ، في أبواب تخفيف الهمز ونعلله .

---

(١) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه ، والتبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٦٠

(٢) الحرف الأول من سورة المؤمنون (آ ٤٤) والثاني في البقرة (آ ١٣) ، وسيأتي ذكر هذا في الباب التالي ؛ و«باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» الفقرة «١٧» .

(٣) ص : «فقسه» .

(٤) قوله : «على ماقدّمنا» سقط من : ص .

بـــاب

ذكر جُمَل من تخفيف الهمز فيما ذكـــرنا

أما ماكان من التخفيف في كلمة ، والثانية ساكنة ، فقد قلنا : إنك تبدل من الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وواواً إذا انضم ماقبلها ، وياءاً إذا انكسر ماقبلها ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد[١] . وما كان من التخفيف فيما هي من كلمة ، وكلاهما مفتوح ، فإنك تجعل الثانية بين الهمزة والألف ، وقد ذكر عن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، وبينَ بينَ أقيسُ وأحسن له ولغيره ، ممن خفّف الهمزة الثانية ، ومع الألف يشبع المد[٢] ، وأما ماكانت الهمزة الثانية في كلمة مكسورة أو مضمومة ، والأولى مفتوحة[٣] ، فإنها تُجعل في التخفيف ، المكسورة بين الهمزة واليـــاء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، والمفتوحة [بين الهمزة والألف][٤] ، وذلك نحو : « أئذا ، أؤلقي »[٥] وشبهه . وأما ماكان من كلمتين ، على اتفاق الحركة بالكسر أو الضم ، [فإنـــه][٦] إذا خُفِّفت (١٦/ب) الأولـــى جُعلت بين بين أيضاً ، وبين الهمزة والياء نحو : « هؤلاء ان كنتم » والمضمومة بين الهمزة والواو نحو : « أولياء اولئك »[٧] ، فإذا[٨] خُفّفت الثانية، فكذلك أيضاً مثل تخفيف الأولى ، وأما

---

(١) وذلك في «باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» .
(٢) التبصرة ٢٠/ب ، ٢١/أ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٥٨/١ .
(٣) قوله : «والأولى مكسورة» سقط من : ص .
(٤) تكملة لازمة من : ص .
(٥) أول الحرفين في سورة مريم (آ ٦٦) وثانيهمـــا في القمر (آ ٢٥) ، انظر التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٩/١
(٦) تكملة موافقة من : ص .
(٧) تقدّم تخريجه والذي قبله في «باب علل المد في فواتح السور» الفقرة «٧» .
(٨) ب : «فإن» ورجحت ما في : ص .

ماكان من كلمتين ، باتفاق الحركة بالفتح ، فإنه إذا خُففت الثانية جُعلت بين بين ، بين الهمزة والألف ، وعن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، والأول أقيس ، ومع الألف يتمكن إشباع المد[١] . وأما ماكان من كلمتين ، باختلاف حركة الهمزة ، فإنك إذا خَففت الثانية ، وقبلها حركة ، جعلتها بين بين ، إن كانت مضمومة ، فبين الهمزة والواو نحو : « شهداء اذ حضر »[٢] إلا أن يكون قبلها ضمة ، فالأخفش[٣] يجعلها بين الهمزة والواو[٤] . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والياء نحو : « يشاء الى »[٥] . وسنذكره بأبين من هذا في تخفيف الهمزة ، فإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة ، وقبلها ضمة ، أبدلت منها واوا مفتوحة نحو : « السفهاء الا »[٦] ، وإن كانت قبلها كسرة أبدلت منها ياء مفتوحة نحو : « من الشهداء أن تضل »[٦] . وهذا كله يأتي معلّلا مفسرا في أبواب تخفيف الهمزة ، كحمزة وهشام ، إن شاء الله . وسنذكر « أئمة »[٧] ، وما انفرد من الحروف عما ذكرنا ، وعللها في موضعها إن شاء الله[٨] .

---

(١) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٥٨/١ ، ٣٦٠

(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣٣) .

(٣) هو سعيد بن مَسعدة ابو الحسن ، من اكابر ائمة نحاة البصرة ، واعلم مَن اخذ عن سيبويه ، وأخذ عن شيوخ سيبويه ، وهو الطريق إلى الكتاب ، وحدّث عن الكلبي والنَّخَعي ، (ت ٢١٠هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٨ ، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١ ، ووفيات الأعيان ١٤٧/٦

(٤) ذكر ابو علي عن الأخفش قوله : «ومع ذلك فإن ابا الحسن قد جوّز على قياس اكمَيك في المنفصل فقال : إلا ان تكون المكسورة منفصلة فتكون على موضعها انها تقلب إلى جنس حركتها» ، وناقش ابو علي المسالة فاشبعها ، انظر الحجة ٢٧٢/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٩

(٥) تقدّم تخريج هذا الحرف في الباب المتقدّم ، الفقرة «١» ، وانظر كتاب سيبويه ١٩١/٢

(٦) هذا الحرف والذي قبله في سورة البقرة (آ ١٣ ، ٢٨٢) ، انظر الباب كله في كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، والحجة ٢٧٠/١

(٧) الحرف في سورة التوبة (آ ١٢)

(٨) التبصرة ١٩/ب ، ٢٢/أ ، والتيسير ٣١ ، والنشر ٣٥٨/١

فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار تخفيف الثانية[١] في جميعه لخفة ذلك . ولاستثقال اجتماع[٢] همزتين متحركتين ، وللعلل التي ذكرنا ، ولأن أهل الحرمين وأبا عمرو عليه .

(١) ص : «الهمزة الثانية» .
(٢) ص : «ذلك ولاجتماع» .

بـــاب

ذكر علل الهمزة المفردة

قد قدّمنا[١] ذكر الهمزة[٢] ، واستثقال العرب لها ، واستعمالهم فيها لثقلها ، مالم يستعملوا[٣] في غيرها من الحـــروف .

« ١ » فحجة من حقّقها في فاء الفعل وعينه ولامه[٤] أنه أتى بها على الأصل، فأظهرها محقّقة ، كما يفعل بسائر الحروف ، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها ، إذ ليس قبلها همزة ، وزاده قوة أن كثيرا من العرب والقراء يحقّقونها ، مع تكررها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة آكد وأخفّ وأقوى . وأيضاً فإنه همز ذلك ليبين أن الأصل الهمزة ، إذ لو خفّف لجاز لظانّ أن يظن أنه لا أصل للكلمة فيالهمز فكان في الهمز بيان أصلها ، ألا ترى أنّ مَن ترك همز « مؤصدة »[٥] وهمـــز

---

(١) ب : «ذكرنا» ورجحت ما في : ص .

(٢) ص : «علل الهمزة المفردة» .

(٣) ص : «يستعملوه» .

(٤) كل القراء حقّقوا فاء الفعل غير ورش إلا أحرفا ، ذكرت في مواضعها ، وأجمعوا على همز عين الفعل غير أن لأبي عمرو مواضع استثنيت لـــه ، إذا قـــرأ في الصلاة أو ادرج او ادغم ، ولحمزة وهشام مذاهب مذكورة في الوقف ، وتابع ورش الجماعة على الهمز سوى احرف سهلها ، وأما لام الفعل فكلهم همز سوى ان نافعـــا ترك همز حرف (ردايصدقني) انظر التبصرة ٢٢/ب ، ٢٣/أ ، والتيسير ٣٤ ـ ٤١ ، والنشر ٣٨٥/١

(٥) الحرف في سورة الهُمَزة (آ ٨) ؛ وانظر الكلام على همزه وتركه في إيضـــاح الوقف والابتداء ٤٠٢ ،والتيسير ٣٧ ، والنشر ٣٨٧/١

« ورئيا »[١] يجوز أن يكون مما لا أصل له في الهمز . ففي همزه بيـان أن أصله الهمز .

« ٢ » وحجة من خفّف الهمزة أنه (١٧/أ) استثقلها محقّقة فخفّفهـا على ما قدّمنا من العلل ، وأيضاً فإن التخفيف لغة أهـل الحجاز[٢] ، وأيضاً فإن التخفيف أخف على القارىء ، مع موافقة لغة العرب والرواية .

« ٣ » وحجة من ترك همز فاء الفعل خاصة ، وهو ورش ، أن فاء الفعـل حكمها أن يكون في أول الكلام ، لأنها أول الوزن ، فحقّها أن تكـون مخفّفة أبداً ، إلا أن يدخل عليها زائـد ، فتصير ثانية ، أو زائدان فتصير ثالثة ، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها ، فتثقل فتخفّف حينئـذ ، فلذلك خفّف فاء الفعل ، لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة ، وذلك نحو:« يؤمن ، وسيؤمن واستأمن »[٣] فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت .

« ٤ » وحجة من همز عين الفعل ولامه إجماعهم على ذلك، فهمز للإجماع، لئلا يخرج عن الإجماع . وأيضاً فإن الهمز هو الأصل . وأيضاً فإنه لو لم يهمز لظن ظان أنـه لا أصل له في الهمز ، فأتى به مهموزاً على أصله .

« ٥ » وحجة ورش في همزه « المأوى »[٤] ، والهمزة فاء الفعل ، ومن أصله أنه لا يهمز فاء الفعل ، أنه لو سهّل ولم يهمز لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلـة متوالية ، وذلك قليل ، لم يقع إلا في « أوى » لإجماع[٥] العرب على ترك همز الهمزة الساكنة ، إذا كان قبلها همزة نحو : « آتى ، وآمن »[٦] .

---

(١) الحرف في سورة مريم (آ ٤٧) وسيأتي ذكره في سـورة مريم ، الفقـرة «٢٧» ، انظر مجالس ثعلب ٢١٦ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٦٨/أ .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وليس للفظتين الأخريين مثـال في القرآن ، انظر التبصرة ٢٦/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٣١/١

(٤) الحرف في سورة السجدة (آ ١٩).

(٥) ص : «لاجتمـاع» .

(٦) الحرفان في سورة البقرة (آ ١٧٧ ، ١٣) .

وأيضاً فإنه لما همز « تؤويه ، وتؤوي »[١] لئلا يجتمع واوان في التخفيف ، فذلك أثقل من التحقيق ، رجع إلى التحقيق ، لأنه أخفّ ، فأجرى باب « الإيواء » على سنن واحد في الهمز ، لئلا يختلف ؛ إذ هو كله من أصل واحد ، من «أوى»، مع نقله ذلك عن أئمته .

« ٦ » فإن قيل : فما بال ورش همز « فأذن ، ومن تأخـر ، ومآرب ، ومآبا ، وتؤزهم ، ويؤده ، ويؤوده »[٢] ، والهمزات[٣] فيه كله فاء الفعل ، ومن أصله أن لايهمز فاء الفعل ؟

فالجواب أنه إنمـا خفّف من فاء الفعل ، ما وجد فيه سبيلا إلى البدل في التخفيف ، وأبدل من الهمزة حرفاً يقوم مقامها ، وينوب عنها ، فاستغنى عنها بحرف يقوم مقامها ، هو أخفّ منها ، وذلك في «يؤمن ، ويأكل ، ويؤاخذ »[٤] وشبهه، وهذه الكلمات لا يتمكن في تسهيلها البدل لأنها متحركة ، قبلها حركة ، فلا تكون إلا بين بين . وبعد كل همزة منها ساكن . وهمزة بين بين ، يبعد وقوع ساكن بعدها ، لأنها تصير وصلة إلى اللفظ بالساكن بعدها ، فكأنها مبتدأ بها ، وهمزة بين بين لا يبتدأ بها ، فوجب (١٧/ب) فيها التحقيق ضرورة في القيـاس . وقد تُسهّل الهمزة ، وإنْ كان بعدها ساكن في بعض الكلام ، لكن المعمول به ماذكرت لك ، فلمّا لم يجد إلى البدل سبيلا وبعُد جَعْلُها بين بين ، رجع إلى التحقيق ، إذ لا سبيل إلى غير التحقيق أو التسهيل ، فلمّا صعب التسهيل رجع إلى التحقيق .

---

(١) أول الحرفين في سورة المعارج (آ ١٣) وثانيهما في الاحزاب (آ ٥١) .

(٢) هذه الاحرف على ترتيبها في النص في سورة النور (آ ٦٢) ، في البقـرة (آ ٢٠٣) في طه (آ ١٨) في النبأ (آ ٢٢) في مريم (آ ٨٣) في ال عمران (آ ٧٥) في البقرة (آ ٢٥٥) .

(٣) ص : «والهمزة» .

(٤) أول الاحرف في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وثانيهما في النسـاء (آ ٦) وثالثهمـا في النحل (آ ٦١) .

« ٧ » فإن قيل : فما حجة ورش في تخفيفـه لـ « الذئب ، وبئس ، وأرأيت »[١] ومن أصله أن يحقق عين الفعل حيث وقعت ؟

فالجواب أنه خفّف همزة « الذئب » على لغة من قال : لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي : لا أعرف أصله في الهمز ، فلم يهمزه في قراءته ، وكذلك « البئر »[٢] قد قيل : لا أصل لها في الهمز . فأما تخفيفه للهمزة الثانية من «أرأيت» وهي عين الفعل ، فإنه لمّا اجتمع في كلمة همزتان ، بينهما حرف ، خفّف الثانيـة استخفافاً . وأيضاً فإنه لمّا رأى بعض العرب يحذف الثانية حذفا مستمراً ، وبه قرأ الكسائي خفّفها ، وجعل تخفيفها عوضاً من حـذفها ، إذ في حـذفها بعض الإجحاف بالكلمة[٣] . وسيأتي علة[٤] من حذفها ومن خفّفهـا في موضعها ، إن شاء الله .

« ٨ » فإن قيل : فما بال ورش ترك همز[٥] (ردءا يصدقني) « القصص ٣٤ » والهمزة لام الفعل ، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت ، ومن أصله أيضاً أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟

فالجواب أنه لمّا وجد سبيلاً إلى إلقاء حركـة الهمزة على الساكن قبلها لم يهمزها ، وألقى حركتها على ماقبلها ، قياساً على فعله في إلقاء حركة كل همزة ، أتت[٦] في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى . فأجرى ما هو من كلمة مجـرى ما هو من كلمتين ، وقد[٧] همز قوله : (ملء الارض)« آل عمران ٩١ » على

---

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة يوسف (آ ١٣) وسيذكر في سورته الفقرة «١١» في البقـرة (آ ١٠٢) في الكهف (آ ٦٣) وسيأتي ذكره في سورة الانعام : الفقـرة «١٧ ـ ١٨» .

(٢) هذا الحرف في سورة الحج (آ ٤٥) .

(٣) التبصرة ٢٣/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٣٨٨/١ ، ٣٩٢ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٤

(٤) ص : «ونحن نذكر علة» .

(٥) ب ، ص : «همزة» ورجحت ما اثبته .

(٦) قوله « اتت » سقط من : ص .

(٧) لفظ «وقد» سقط من : ص .

أصله في همزة لام الفعل ، ولم يلق حركة الهمزة ، ليفرّق بين ما هو من كلمة ، وما[١] هو من كلمتين ، فاستثقل ما هو من كلمتين لثقله ، فخفّف[٢] فيـه الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، نحو : « من آمن »[٣] ، واستخفّ ما هو كلمة فهمزه ، ولم يُلق فيه الحركة ، وكان أصله ألا يلقي الحركة في (ردءا) لكنه أجراه على حكم ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة للجمع بين اللغتين[٤] .

« ٩ » فإن قيل : فلم خصّ « ردءا » بإلقاء الحركة دون غيرها ، مما هو في كلمة كـ « الخبء ، وجزء »[٥] ؟

فالجواب أنك إذا خفّفت « ردءا يصـدّقني » أشبه لفظه لفظ كلمتـين منفصلتين مفهومتين ، فـ « رِد » كلفظ الأمر من « وَرَد ، يَرِد » والهمزة والتنوين كالخفيفة في اللفظ ، فصار لفظه كلفظ كلمتـين مفهومتين ، فألقى فيه الحركة ، لأنه ككلمتين في اللفظ .

« ١٠ » ومن الهمزة المفردة تخفيف أبي عمرو لكل همزة ساكنة إذا أدرج (١٨/أ) القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، وهي رواية الرَّقيّين عنه ، رواية أبي شعيب السوسي وغيره . وعلته في ذلك أنه آثر التخفيف عند إدراج القراءة وعنـد الصلاة بالقرآن ، فخفّف الهمزة ، إذ التخفيف أبين في اللفظ من التحقيق ، وهي لغة العرب[٦] .

« ١١ » فإن قيل : فلم خصّ الساكنة وآثرها بالتخفيف إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة دون المتحركة ، والمتحركة أثقل من الساكنة فخفّف الخفيف وحقّق

---

(١) ص : «وبين ما» .
(٢) لفظ : «فخفف» سقط من : ص .
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٦٢) .
(٤) التبصرة ٢٣/أ ، والتيسير ٣٥ ، ١٧١ ، والنشر ٤٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٥ ، وإبراز المعاني ٨٧
(٥) أول الحرفين في سورة النمل (آ ٢٥) والثاني في الحجر (آ ٤٤) ، وسيأتي هذا في سورة الزخرف ، الفقرة «٢» .
(٦) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه .

الثقيل ، وهذا ضد النظر والقياس ؟

فالجواب أن الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد وقياس واحد ، وهو البدل ، فسهّل ذلك فيها ، واستمر القياس في حكمها ، فخصّها بذلك لجريها على حكم واحد ، وهو البدل . والمتحركة ليست كذلك في التخفيف ، بل تكون مرة بين الهمزة والألف ، ومرة بين الهمزة والواو ، ومرة بين الهمزة والياء ، ومرة يلقي حركتها على ماقبلها ، ومرة يبدل منها حرف غيرها ، ومرة يدغم الحرف الذي قبلها فيما هو بدل منها ، ومرة تُحذف . فهي تجري على وجوه كثيرة مضطربة . فلما رآها لا تستقر على أصل واحد ، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارىء من تحقيقها حققها ، ولم يخففها . ولمّا رأى الساكنة تجري على سنن واحد ، وقياس غير منخرم ، وتخفيفها أسهل على القارىء من تحقيقها آثر تخفيفها مع روايته ذلك عن أئمته .

« ١٢ » فإن قيل : فما باله حقّق الساكنة التي سكونها بناء أو عَلَم للجزم ، وتخفيفها في الحكم مستمر جار على قياس واحد .

فالجواب أن ماسكونه عَلَم للجزم ، وما سكونه بناء ، أصله كلّه الحركة ، والسكون فيه عارض . ومن أصله أن يحقّق المتحركة ، فحقّق هذه على ماكانت عليه في أصلها[١] قبل الجزم والبناء ، وأيضاً فإن هذين[٢] النوعين قد غُيّرا مرة من الحركة إلى السكون ، فكره أن يغيرهما مرة أخرى إلى البدل ، فيقع في ذلك تغيّر بعد تغير ، فيكون فيه إجحاف بالكلمة[٣] .

« ١٣ » فإن قيل : فما باله حقّق « تؤويه،وتؤوي » وحقّق «مؤصدة» في الموضعين ، وحقق « ورئيا »[٤] في مريم ، والهمزة ساكنة فيها ، يحسُن فيها البدل ويتأتى ؟.

---

(١) ص : «أصله» .
(٢) لفظ «هذين» سقط من : ص .
(٣) التبصرة ٢٤/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٣٨٦/١
(٤) تقدّم تخريج هذه الأحرف في الباب نفسه الفقرتين «١ ، ٦».

فالجواب أنه إنما سهّل الهمزة الساكنة للتخفيف ، وهـو إذا سهّل همزة « تؤويه ، وتؤوي » اجتمع فيه واوان وضمة وكسرة ، وذلك ثقيل جدا ، فلمّا كان التخفيف للهمز[١] أثقل من الهمز آثر الهمز[٢] وترك التخفيف لثقـله . فأما « مؤصدة » فإنه لمّا كان فيه لغتان في اشتقاقه ، يجوز أن يكون مشتقاً مما أصله الهمز ، مـن « آصدت » أي : أطبقت (١٨/ب) ومـن « أوصدت » لغة فيه بمعنى واحد[٣] ، كرِه أن يخفّف همزة ، وهو عنده من « آصدت » . فيظن ظان أنه عنده من « أوصدت » ، فخاف أن يخرج بالتخفيف من لغة إلى لغة ، فحقّق همزه لذلك . وكذلك « ورئيا » فيه لغتان : الهمز على معنى « الرّواء » وهو ما يظهر من الزّي ، وترك الهمز على معنى « الرّي »[٤] فكره أن يترك همزه ، فيظن أنه عنده من« الرّي »[٥] ، فيخرج بترك الهمز من لغة إلى لغـة أخرى ، ومـن معنى إلى معنى آخر ، فهمزه ليتبيّن مِمّ هو مشتق ، وما معناه .

فأما ماذكرنا من الاختلاف في الهمزة ، إذا أسكنها أبو عمرو في رواية الرّقيين عنه في « بارئكم »[٦] ، وأن مِن القراء مَن يبدل من الهمزة ياء لسكونها ، عـلى أصله في تخفيف الساكنة[٧] ، وأن منهم من لايخفّفها ، ويحققها .

« ١٤ » فعلّة مَن خفّفها فأبدل منها ياء أنه أجراها مجرى كل همزة ساكنة ، أبدل منها ياء إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة ، لتكون الساكنة كلها عـلى قياس واحد .

---

(١) قوله «للهمز» سقط من : ص .
(٢) ص : «اتى بالهمز» .
(٣) قوله : «بمعنى واحد» سقط من : ص .
(٤) القاموس المحيط مادة «اصد ، وصد ، راى ، روي» .
(٥) قوله : «فيظن انه ... الري» سقط من : ص .
(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ٥٤) ، وسيأتي في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرة «٤» انظر كتاب سيبويه ٣٥٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهـل الامصار ٧/أ ، والتبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٥/٢
(٧) التبصرة ٢٤/أ ، والتيسير ٣٩ . والنشر ٣٨٨/١

وعلّة مَن حققها ولم يخففها أنه لمّا كان أصلها الحركة أجراها في التحقيق على أصله في المتحركة ، وأيضاً فإنه لما رآها قد تغيّرت عن الحركة إلى السكون كره أن يغيرها مرة أخرى بالبدل ، قياسا على مذهبه في تحقيق ماسكونه علم للجزم أو البناء ، إذ قد حققه ، ولم يخفّفه لتغيره مرة ، فكره أن يغيّره مرة أخرى[١] .

« ١٥ » فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار في ذلك الهمز ؛ لأنه الأصل ، ولإجماع القراء عليه ، ولأن التخفيف تغيير ، فتركه أولى .

« ١٦ » فصل : قال أبو محمد : اعلم أيها الناظر في هـذا الكتاب أني لا أعتمد على ترك الاعتداد بالعارض[٢] في كثير مما تقدّم وما يأتي ، وربما اعتددت به قياساً على مذهب[٣] العرب في ذلك ، فربما اعتدوا بالعارض في قليل من الكلام ، ولا يعتدون به في أكثر الكلام . فمما اعتدوا فيه بالعارض قولهم : سَلْ زَيداً[٤] ، اعتدوا[٥] بالفتحة التي على السين وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ، نُقلت الى السين ، فلذلك حذفوا ألف الوصل ، وقالوا : لَحْمَرَ جاء[٤] ، فاعتدوا بالحركة التي على اللام ، وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة من « أحمر » نُقلت إلى اللام ، فحذفوا ألف الوصل واستغنوا عنها بالحركة العارضة . ومن هذا قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » في « والنجم »[٦] بالإدغام ، وذلك أنهما لمّا ألقيا حركة الهمزة على لام التعريف اعتدّوا بها ، فحسُن (١٩/أ) الإدغام

---

(١) التبصرة ٢٤/أ ــ ب ، والتيسير ٣٦ ، ٧٣ ، والنشر ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ ، وإبراز المعاني ١١١

(٢) تقدّم الكلام على الاعتداد بالعارض وتركه في «باب المد وعلله واصوله» الفقرة «٦» انظر التبصرة ٢٤/أ ــ ٢٥/ب ، وكتاب سيبويه ١٩٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣٠/أ ــ ب .

(٣) ص : «مذاهب» .

(٤) سيأتي هذا المثال في آخر الفقرة «٥» من الباب التالي .

(٥) ص : «اعتدوا بالعارض وهو الفتحة» .

(٦) هو الآية (٥٠) ، انظر «باب المد علله واصوله» الفقرة «٨» .

في اللام إذ عليها حركة مُعتَدٌّ بها • ولولا ذلك ماجاز إدغام التنوين في لام ساكنة، إذ لا يكون المدغم فيه أبداً إلا[١] متحركاً بحركة معتد بها • ومما لم يعتدوا فيه بالعارض في[٢] تخفيف همزة « رؤيا »[٣] فلم يدغموا الواو في الياء على أصلهم في «ميت ، وهين» لأن الواو عارضة ، إنما هي بدل من همزة • وقالوا : ضوء ، فإذا خففوا الهمزة قالوا: ضَوّ، فأتوا بواومتحركة، قبلها فتحة، وليس ذلك في كلام العرب ، ولم يُعلّوها على أصولهم في الكلام ،لأن حركتها عارضة ، إنما هي حركة الهمزة نُقلت اليها • وهذا أكثر في الكلام وأقيس من الاعتداد بها ، و[٤] على هذا عَوّل مَن أنكر قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » بالإدغام[٥] • وقال : الحركة على اللام عارضة ، واللام ساكنة على أصلها ، فلا يحسن الإدغام فيها ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، والمدغم فيه لا يكون إلا متحركاً ، فلم يجز عندهم الإدغام في اللام وهي ساكنة في الأصل[٦] .

---

(١) ب : «لا» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «بالحركة العارضة قولهم في» .
(٣) الحرف في سورة يوسف (آ ٤٣) .
(٤) ص : «فإن قيل فما الاختيار في ذلك ... فتركه أولى» والظاهر انهـا عبارة مكررة ، لتقدمها قبل بدء هذه الفترة .
(٥) النحويون هم الذين انكروا أن يشار إلى المصدر ، وهو سيذكر مفصلا في الفقرة «٥» من الباب التالي .
(٦) ص : «الوصـل» .

بـاب

علل نقـل حركة الهمزة على الساكن قبلهـا لورش

« ١ » قد[١] قدّمنا القول في ثقل الهمزة ، وبُعـد مخرجها ، وصعوبة اللفظ بها ، فلمّا كثرت الهمزة في الكلام ، وأمكن أن تُلقى حركتها على ماقبلها ، فتقوم حركتها مقامها ، وتذهب صعوبة لفظها ، آثر ذلك ورش ، مـع روايته ذلك عن أئمته . فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ماقبلها لم يُخِلّ بالكلام ، وخفف الثقل الذي في الهمزة ، فآثر ذلك لذلك ، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف ؛ لثقل اجتماع كلمتين والهمزة ، ولم[٢] يفعل ذلك فيما هو من كلمة لخفة الكلمة ؛ نحو : « مسؤولا ، والظمآن ، والمشأمة »[٣] ونحـوه ، غـير أنـه فعَـله في « ردءا يصدقني »[٤] وحده ، لأنه بناه على ماهو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة . وأيضاً فإنه جمع بين اللغتين .

« ٢ » فإن قيل : فما باله ألقى الحركة في كلمة على لام التعريف نحو : « الآخرة ، والأرض »[٥] وشبهه ؟

---

(١) لفظ « قـد » سقط من : ص .

(٢) ب : « لم » ووجهه ما في : ص .

(٣) أول الأحرف في سورة الإسراء (آ ٣٤) وقد تقدم في «باب المـد وعلله وأصولـه» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (آ ٣٩) ، وثالثها في الواقعة (آ ٩) ، وسيأتي في «تخفيف الهمز وأحكامه . . .» الفقرة «١٠» .

(٤) تقدّم ذكره في الباب المتقدم ، الفقرة الثامنة .

(٥) كلا الحرفين في سورة البقرة (آ ٤ ، ٢٢) ، ذكر أولهما في «باب المـد علله وأصوله» الفقرة «٧» وسيأتي ذكرهما في «تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» الفقرة «٨» .

فالجواب أن الألف واللام ، اللذين للتعريف ، ككلمة منفصلة مما بعدها ، لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا ، ولأن حذفهما جائز ، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم ، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين ، فأجراه[١] في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين[٢] .

« ٣ » فإن قيل : فما باله لم يلق حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان [حرف][٣] مدّ ولين ؟ (١٩/ب) .

فالجواب أنه لو ألقى الحركة على الألف في نحو قوله : (فما آمن) « يونس ٨٣ » لتغيَّرت الألف وانقلبت همزة ، ولحالَ الكلام عن أصله ، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف ، وفعل ذلك بأختي الألف : الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، للتشبيه[٤] بالألف ، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما، مثلما امتنع في الألف . وأيضاً فإن الألف في نية حركة لايتغيّر ماقبلها أبداً ، والحركة لا تُلقى على حركة .

« ٤ » فإن قيل : فلم ألقى ورش حركة الهمزة على حرفي اللين نحو : (ولو أن أهل) « المائدة ٦٥ » و (ابني آدم) « المائدة ٢٧ » وحرفا[٥] اللين فيهما شبه بالألف ؟

فالجواب أن حرفي اللين لمّا انفتح ماقبلهما وتغيّر نقصا عن شبه الألف ، إذ الألف لايتغير ماقبلها أبداً . فلما فارقا الألف ، في قوة الشبه ، دخلا في مشابهة سائر الحروف ، التي تتغيّر حركة ماقبلها ، فحسُن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف[٦] .

---

(١) ص : « فأجراهما » .

(٢) التبصرة ٢٥/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ ، والحجة ٢٩٦/١ ، وإبراز المعاني ١١٥

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : «بالتشبيه» .

(٥) ب : «وحرفي» وتصويبه من : ص .

(٦) انظر مصادر إحالة الفقرة «٢» المتقدمة .

« ٥ » فإن قيل : فما علة قالون وموافقته ورشا[١] في إلقائه الحركة في « الآن » في موضعين في يونس[٢] . وفي « ردءا يصدقني » . وفي . « عادا الأولى » في « والنجم » ؟

فالجواب أن « الآن » اجتمع فيها مدتان . مدّة في أوله . لأجل الألف التي هي بدل من ألف الوصل . للفرق بين الاستفهام والخبر . وإتيان الساكن بعدها كقوله : (آلذكرين) « الأنعام١٤٣ » ومدّة بعد الهمزة الثانية . وهي همزة « آن »[٤] فعل ماض . ودخلت عليه الألف واللام . وألف الاستفهام . والألف والتغيير . إذ[٣] كان أصلها « أوان » عند القراء ثم حُذفت الواو . وقيل : أصله « آن »[٤] فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف واللام زوائد فيها . فثقلت الكلمة . إذ خالفت سائر مافيه الألف واللام الداخلتان على همزة ، فخفّف قالون الهمزة الثانية ، فألقى حركتها على لام التعريف كورش لذلك . فأما « ردءا يصدقني » فقد مضى الكلام عليه لورش ، أنه أجراه مجرى ما هو من كلمتين في إلقاء الحركة[٥] . [وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين][٦] . فأما « عادا الأولى » في « والنجم » فإنه لما أراد إدغام التنوين في اللام لم يمكن أن يدغمه في ساكن ، إذ لا يُدغم حرف أبدا إلا في متحرك ، فألقى عليه حركة الهمزة ، ليتأتّى له الإدغام في متحرك . واعتدّ بالحركة على ماذكرنا من مذاهب العرب . فأما إتيان قالون بهمزة ساكنه بعد اللام ، فإنه لمّا أدغم التنوين في اللام صارت الحركة لازمة غير عارضة ، فسقط المدّ في قراءة ورش (٢٠/أ) لأن المدّ إنما كان [يكون][٧] في هذا ونظيره ، إذا كانت الحركة عارضة ، والهمزة

---

(١) ص : «لورش» .
(٢) هما الآيتان (٥١ ، ٩١) .
(٣) ب : «إذا» وتوجيهها من : ص .
(٤) القاموس المحيط مادة «أون ، أين» .
(٥) تقدّم في الباب قبل هذا ، الفقرة «٨» .
(٦) تكملة لازمة من «ص» .
(٧) تكملة مناسبة من : ص ، واستؤنس بـ : ل .

مقدّرة ، فمدّ لتقدير لفظ الهمزة ، فلمّا لم يقدّر الهمزة ، لاعتداده بالحركة في اللام في هذا الوضع ، أسقط المدّ ، ولمّا تحركت اللام بحركة لازمة ، معتدّ بها ، لأجل الإدغام فيها ، ردّ قالون الواو ، التي بعد اللام ، إلى أصلها ، وهو الهمز ، وذلك أن أصل « أولى » « وولى » مشتق من « وأل » إذا لجأ ، فلمّا انضمت الواو أبدل منها همزة ، كما فعل في « وجوه ، ووُقّتت »[1] فاجتمع همزتان ، الثانية ساكنة ، فخُفّفت الثانية فأُبدل منها واو لانضمام ماقبلها ، فصارت « أولى » ، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام ، ووقع الإدغام ، اعتدّ بالحركة ، فلم يتغيّر[2] رجوع المضمومة ، فسقط المد لورش ، ورجعت الواو إلى أصلها ، وهو الهمز في قراءة قالون[3] . وقد تقدّم من هذا[4] جملة في باب المدّ[5] . وقراءة نافع وأبي عمرو[6] في « عادا الأولى » في « والنجم » ضعيفةعند النحويين حتى إن بعضهم عدّها من اللحن[7] ، وعلتهم في ذلك أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن ، والساكن لايُدغم فيه ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، فامتنع[8] أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً . وحركة الهمزة ، التي على اللام ، لايَعتدّون بها ، لأنها عارضة ، فاللام في حكم الساكنة ، والساكن لايُدغم فيه ، فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك . وقد وافقه على ذلك أبو عمرو ، ووجه ذلك ماقدّمنا من أن الحركة العارضة ، قد يُعتدّ بها في قولهم : « سَلْ » ، ولَحْمَر » وشبهه .

---

(١) القاموس المحيط مادة «وال ، وجه ، وقت» .
(٢) ص : «يقدر» .
(٣) وروى عنه بغير همز جمهور العراقيين كلهم من طريق ابي نشيط . انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٢٠٤ ، والنشر ٤٠٤/١ «يشبع التوجيه» .
(٤) ص : «علة هذا» .
(٥) تقدّم في «باب المد علله وأصوله» ، الفقرة «٤» .
(٦) لفظ «أبي عمرو» سقط من : ص .
(٧) ص : «لحنا» .
(٨) ب : «فمتنع» ، ص : «فممتنع» فوجّهتها .

وقد بيّنا ذلك ، وسنزيده بيانا في موضعه إن شاء الله[١] .

« ٦ » فإن قيل : فما الاختيار في باب نقل الحركة ؟

فالجواب أن الاختيار الهمز وترك الحركة ، لأنه هو الأصل ، ولأن القراء أجمعوا على ذلك ، ولأن نافعا ، عند جميع الرواة عنه ، لاينقل الحركة ، إنما رواها عنه ورش وحده ، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه[٢] الوصل على الوقف أحسن من مخالفته ، ولأن الهمز في جميعه ، في تقدير الابتداء به ، لأنه في أول كلمة ، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف ، فأجرى الوصل على ذلك[٣] .

« ٧ » فإن قيل : فما تقول في هاء السكت في قوله تعالى : (كتابيه . إنّي) « الحاقة ١٩ ، ٢٠ » هل تنقل إليها حركة الهمزة لورش ؟

فالجواب أن المتعقبين (٢٠/ب) اختلفوا في ذلك ، فمنهم من يُلقي حركة الهمزة على الهاء ، وعلتُه في ذلك أنه أجراه مجرى كل ساكن ، يقع قبل الهمزة ، غير حروف المد واللين ، فألقى على الهاء الحركة لسكونها ، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همزة ، غير حروف المد واللين ، ومنهم من لايلقي على الهاء الحركة ، لأن الوقف على الهاء لازم[٤] ، ولذلك جيء بها ، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل ، فهي غير متصلة بالهمزة ، والهمزة مبتدأ بها ، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة ، لأن الحركة إنما تلقى على ساكن متصل لفظه بالهمزة ، وهذه ليس لفظها متصلاً بالهمزة لأن حكمها وأصلها الوقف عليها ، لأنه إنما جيء بها زائدة ليتبين بها حركة ياء بالإضافة في الوقف . ومن ألقى عليها الحركة فقد وصلها بما بعدها ، وترك

---

(١) تقدم الكلام على ذلك باختصار انظر «باب المد علله وأصوله» ، الفقرة «٨» ، و«باب ذكر علل الهمزة المفردة» الفقرة «١٦» .

(٢) ص : «فجري» .

(٣) التبصرة ٢٥/ب ، والحجة ٢٩٧/١

(٤) ورواية الجمهور عنه في ذلك الإسكان وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف ؛ قطع به غير واحد من طريق الأزرق ، لكن الوجه الآخر ، أي النقل ظاهر نصوص العراقيين له ؛ وذكره بعضهم عن الأزرق ، ومنهم مَن سوّى بين الوجهين ، كالمهدوي ، انظر النشر ٤٠٢/١

الوقف الذي من أجله جيء بها ، ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها ، فهي حرف زائد للوقف • فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل ، وأثبتها في الوصل • وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها[١] • وعلى هذا الاختلاف اختلف في إدغام الهاء في الهاء ، التي بعدها ، في قوله : (ماليه • هلك) « الحاقة ٢٨ ، ٢٩ » ، والوجه والاختيار إظهارها لأن «الأولى» موقوف عليها في اللفظ والنية ، وللوقوف جيء بها ، فالثانية منفصلة منها ، والإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين ، وملاصقة الأول للثاني ، فإذا كان الأول منفصلا من[٢] الثاني ، بالوقف عليه ، لم يكن سبيل للإدغام ألبتة • فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها ، فقد غلط في ذلك ، وأتى بغير الاختيار ، ولكن الصواب ، أن يوقف على الأول أبداً ، وإن نوى الواقف عليها الوقف، وهو واصل، فهو أقرب للصواب • وقد[٣] قال المبرد وغيره إن من أثبت هذه الهاء ، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت ، التي جيء بها لبيان حركة ما[٤] قبلها في وصله فقد لَحَن • ورُوي عنه أو عن بعض النحويين أنه صلى خلف إمام الصبح ، فقرأ الإمام « الحاقة » ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها ، فقطع الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللَّحن[٥] • فالوقف على هاتين الهاءين هو وجه الصواب ، والاختيار ، وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة ، ولا إلى الإدغام ، لأن الهمزة تصير مُبتدأ بها ، وكذلك الهاء[٦] •

---

(١) التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢١

(٢) ص : «عن» .

(٣) لفظ «وقد» سقط من : ص .

(٤) ص : «الحركة التي» .

(٥) ذكر الحريري في نحو هذا قوله : لحَنوا حمزة في قراءته : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ، حتى قال أبو العباس المبرد : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ، انظر درّة الغواص ٣٧ ، وأيضا الكامل ٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٤٨/٤

(٦) ص : «الهاء فافهم» ، انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٢/١ – ٤١٢ وإبراز المعاني ٨٧ – ٩٠ ، ١٠٩ ، ١١٥

(٢١/أ) بـاب

علة الاختلاف في الوقف على الهمز

« ١ » تفرّد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصة، ووافقه هشام على تخفيف المتطرفة خاصة ، وحقّق ذلك سائر القراء غيرهما في الوقف كالوصل . فإن[١] كانت الهمزة بعد حرف زائد ، لا يغيّر الكلام حذفُه ، لم يخفف نحو : « فإن ، ولأن ، وفبأي ، والآخرة[٢] » وشبهه .

وحجة من خفّف الهمزة هو ماذكرنا متقدماً من ثقل الهمزة وجَلادتها وبُعْد مخرجها ، وتصرُّف العرب في تغيير لفظها[٣] ، فخفّفها طلباً للتخفيف فيها ، لصعوبة التكلف في تحقيقها .

« ٢ » فإن قيل : فلم خُصّ الوقف بالتخفيف للهمزة دون الوصل ؟

فالجواب أن القارىء لا يقف إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته ، فيما قرأ قبل وقفه . والهمزة حرف صعب" اللفظ به ، فلمّا كان الوقف ، يضعف فيه صوت القارىء بغير همز ، كان فيما فيه همزة أضعف ، فخفّف الهمزة في الوقف للحاجة إلى التسهيل والتخفيف على القارىء ، مع ما أنها لغة للعرب ، ومع نقله ذلك عن أئمته . فأمّا الوصل فإن قوة القارىء في لفظه وجِمام[٤] قوته في ابتدائه تكفي

---

(١) ص : «فـإذا» .

(٢) اول الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٤) وثانيها في سورة الـرحمن (آ ١٣) وثالثها في الأعراف (آ ١٨٥) . في البقرة (آ٤) وقد ذكر في «باب المدّ وعلله واصوله» الفقرة «٧» .

(٣) انظر «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» الفقرة «٢» .

(٤) الجمام جمع جم وهو من الماء معظمه وجمعه ، والكثير من كل شيء ،انظر القاموس المحيط مادة «جم» .

عن[١] تخفيف الهمزة ، وإذ قد استولى عليها القارىء ، وعلى اللفظ بها مُحقّقة لجِمام قوته ووصله لكلامه[٢] .

« ٣ » فإن قيل : فلِمَ لم يخفف الهمزة مع الزوائد ، لأنها في اللفظ بعد حرف أو حرفين كالمتوسطة ؟

فالجواب أن الهمزة مع الزوائد قبلها ، اللواتي لا يتغيّر الكلام بحذفهن ، كالمُبتدأ بها . فالهمزة المبتدأ بها لا يجوز تخفيفها ، فأجراها مع الزوائد مجراها في الابتداء بها ، فلم يخفّفها . وقد رُوي تخفيفها مع الزوائد لأنها في اللفظ كالمتوسطة . وعلة مَن فعل ذلك أنه عامل اللفظ عملا واحد ، فخفّف كل ما كان في اللفظ متوسطاً بزوائد أو بغير زوائد ، وبالأول قرأتُ ، وهو الاختيار ، للعلل التي ذكرنا . وقد رُوي عنه أيضاً أنه يخفّف الهمزة في الوصل ، وهي منفصلة ممّا قبلها ، إذا اتصلت بكلام قبلها نحو : (يا صالح ائتنا) « الأعراف ٧٧ » ، يبدل من الهمزة واوا لانضمام الحاء قبلها وبالتحقيق قرأتُ في ذلك ، وبه آخذُ ، لأن الهمزة منفصلة مما قبلها ، والوصل عارض ، ولا سبيل إلى تخفيف الهمزة المنفصلة ممّا قبلها على قياسه ، وهو جائز في (٢١/ب) العربية ، وكذلك قياس كل همزة مبتدأ بها[٣] .

« ٤ » والعلة في ذلك أن الهمزة المبتدأ بها ، لو خُفّفت لم يكن بدّ أن تُخفّف بين بين ، أو على البدل ، أو بإلقاء الحركة ، فلا سبيل إلى جعلها بين بين ، وهي[٤] مبتدأ بها ، لأن همزة بين بين معناها بين الهمزة المتحركة وبين

---

(١) ص : «أغنى من» .

(٢) ذكر ابن الجزري ان هذا الباب مشكل وذكر عن أبي شامة انه قال :«هذا الباب من اصعب الابواب نظما ونثرا في تمهيد قواعده وفهم مقاصده . قال : ولكثرة تشعبه افرد له ابو بكر احمد بن مِهران المقرىء رحمه الله تصنيفا حسنا جامعا ، وذكر انه قرا على غير واحد من الائمة فوجد اكثرهم لايقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف» ، انظر النشر ٤٢١/١ ، وإبراز المعاني ١٢٣ ، وكتاب سيبويه ٤٤٢/٢

(٣) التبصرة ٢٦/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٦/١

(٤) ب : «وهو» وتصويبه من : ص .

الحرف الساكن ، الذي هو من حركتها ، فهي تقرب من الساكن ، ولا يبتدأ بساكن، ولا بما يقرب من الساكن ، لأن الساكن يحتاج إلى حركة يوصل بها إلى اللفظ بالساكن أبداً ، فكنتَ تحتاج أن تجعلها بين بين ، وتجتلب لها حرفاً متحركاً ، تصل به إلى النطق بها ، وذلك تغيير وتكلّف وخروج عن لغة العرب ، فليس هذا في لغتهم ، ولا سبيل فيها ، وهي مبتدأ بها ، إلى تخفيفها بالبدل ، لأن التخفيف بالبدل في غيره ، إنما يجري على حكم حركة ماقبل الهمزة،وهذه الهمزة ليس قبلها شيء لازم لها ، ولا سبيل إلى إلقاء حركتها ، إذ ليس قبلها شيء تُلقى عليه حركتها ، فقد امتنع الابتداء بهمزة مخفّفة على أي وجوه التخفيف كان تخفيفها ، فوجب أن يُبعد تخفيف الهمزة المبتدأ بها ، وإن اتصلت بما قبلها من المتحركات ، وعلى تركه العمل ، وبه نأخذ[١] . فأما علة ما أقرأني به الشيخ أبو الطيب ، رحمه الله ، لهشام من تحقيق الهمزة المتطرفة ، إذا كان سكونها عَلَماً للجزم ، فإنها[٢] لمّا تغيّرت الهمزة مرة إلى السكون كَرِه تغييرها مرة أخرى إلى التخفيف ، على ما تقدّم من قولنا من العلة لأبي عمرو ، في تخفيفه ما سكونه عَلَم للجزم ، إذا أدرج القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، مع تخفيفه لكل همزة ساكنة[٣] ، وعلى ما قدّمنا من الاختيار في تحقيق الهمزة لأبي عمرو في « بارئكم » إذا أسكنها وقرأ في الصلاة أو أدرج القراءة ، فعلة ذلك كله واحدة[٤] ، وهي أنه كَرِه تغييره مرة أخرى بعد تغييره السكون قبل ذلك[٥] ، ولهذا رُوي عن ابن مجاهد[٦] أنه

(١) إيضاح الوقف والابتداء «باب ذكر الألفات اللاتي يكن في اوائل الافعال» ١٥١ ، ١٦٢ ـ ١٦٤ ، والتبصرة ٢٦/أ ـ ب ، وإبراز المعاني ٩٤ ، والنشر ٤٢٤/١

(٢) ب : «فإنه» وتصويبه من : ص .

(٣) انظر مصادر إحالة الفقرة «١» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٤) ب : «واحد» وتوجيهه من : ص .

(٥) انظر مصادر الفقرة «١٣» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٦) هو أحمد بن موسى بن العباس ابو بكر ، اول من سَبّع السَّبعة ، قرا على عبدالرحمن بن عبدوس وقنبل المكي وعبدالله بن كثير صاحب ابي ايوب←

كان يختار التحقيق في الوقف لحمزة فيما سكونه عَلَم للجزم[١] . والمشهور عن حمزة في ذلك التخفيف في الوقف ، وإن سكنت للجزم ، أعني المتطرفة ، والمشهور عن هشام تخفيف الهمزة المتطرفة في الوقف،سكنت للجزم أو لم تسكن. وقد قرأتُ لهشام خاصة بترك التخفيف[٢] في هذا النوع رواية[٣] .

« ٥ » والعلة في تخصيص هشام لتخفيف المتطرفة خاصة أن المتطرفة هي في آخر لفظ القارىء ، وعندها تقع الاستراحة والسَّكْتْ ، وإليها تنتهي قوة (٢٢/أ) اللافظ ، وعندها ينقطع نفس القارىء ، فخصها بالتخفيف لصعوبة اللفظ بها محققة ، عند زوال قوة القارىء ، وكان التخفيف عليه أيسر في وقفه[٤] .

« ٦ » وحجة مَن حقّق الهمزة في الوقف في جميع ذلك ، من المتوسطة والمتطرفة ، أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام ، وأنه وافق بين الوصل والوقف ، وأنه إجماع من القراء غير حمزة ، وأن التخفيف يحتاج إلى معاناة شديدة[٥] وكلفة عظيمة من جهتين : إحداهما إحكام اللفظ بالهمزة المُخفّفة بين بين ، والأخرى معرفة ما يُخفّف بين بين ، وما يُبدل ويدغم فيه ماقبله ، وما يُبدل ولا يدغم فيه شيء ، وما قبله زائد أو أصلي ، وما تُلقى حركته على ماقبله ، وذلك أمر لايحكمه إلا مَن تناهى في علم العربية ، وتمرّن في إحكام اللفظ بذلك ، ودَرِبَ في اللفظ بالهمزة المخففة ، وهذا الصنف في طلبة القراءات قليل معدوم جداً . وأيضاً فربما أدى التخفيف إلى مخالفة خطّ المصحف ، وذلك غير مستقيم ولا مختار[٦] فما عليه

← الخياط ، وروى الحروف عن إسحاق الخزاعي ومحمد الاصفهاني والكسائي الصغير وثعلب وسواهم ، وعنه إبراهيم الحطاب وإبراهيم الجلاء وأحمد بن بَدْهَن وآخرون ، (ت ٣٢٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٨٢٠ ، وطبقات القراء ١٣٩/١

(١) التبصرة ٢٦/أ

(٢) ب : «التحقيق» وصوابه ما في : ص .

(٣) التبصرة ٢٥/ب .

(٤) إبراز المعاني ١٢٥

(٥) ص : «تعب شديد» .

(٦) النشر ٤٢١/١

سائر القراء والعرب في تحقيق الهمزة ، في الوقف كالوصل ، أولى وأحسن ، وهو الاختيار لما قدّمنا .

« ٧ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل عن وقف حمزة على « أئذا وأؤلقي ، وأأنذرتهم ، وأفأمن ، وأفأنت ، وها أنتم ، وهاؤم »[١] وشبهه ، أيخفّف الهمزة في هذا كله وشبهه أم يحقق ؟

فالجواب أن هذه الزوائد إذا قدّرْتَ حذفها تغيّر معنى الكلام بحذفها ، فهي كالمتوسطة ، فتخفيفُها أحسن في قراءة حمزة في الوقف على أصله في المتوسطة. وقد أخذ قومٌ له في ذلك بالتحقيق في الوقف[٢] .

« ٨ » والعلة في ذلك لهم أن الزوائد ، إذا حُذفت بقي كلام مفهوم مستعمل، فالهمزة فيه في تقدير الأُولى التي لاتُخفف ، وإنما يُخفّف من الهمز مع الزوائد التي ، إذا حُذفت[٣] لم يبق كلام مفهوم ولا مستعمل ، فيكون حينئذ كالمتوسطة ، فيخفف نحو : « يؤمنون ، والمؤلفة »[٤] وشبهه ، ويلزم مَن خفّف هذا النوع في الوقف أن يخفف مع لام التعريف كـ « الأرض ، والآخرة »[٥] في الوقف لحمزة ، لأنها إذا حُذفت تغيَّر الاسم عن التعريف إلى التنكير[٦] ، ولا يلزم ذلك مَن حقّق لأنه يقول : إذا حُذفت اللام بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة كالمبتدأة[٧] . وكلا القولين له قياس حسن،والهمز في ذلك فيالوقف لحمزة(٢٢/ب) أحبُّ إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن الهمزة كالمبتدإ بها ، والتخفيف أيضاً لا يمنع[٨] .

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة الرعد (آ ٥) وتقدّم ذكره في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «٥» ، القمر (آ ٢٥) ، البقرة(آ ٦)وتقدم في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «١» ، الأعراف (آ ٩٧)، يونس (آ ٩٩) ، آل عمران (آ ١١٩) ، الحاقة (آ ١٩) .

(٢) التبصرة ٢٦/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٧/١

(٣) ب ، ص : «حذفت الزوائد» وكذلك نسخة «ل» ، وبطرح لفظ«الزوائد» تتجه العبارة .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٣) وثانيهما في التوبة (آ ٦٠) .

(٥) تقدّم ذكر الحرفين ، الثاني في «باب المد وعلله واصوله» الفقرة «٧» .

(٦) ب : «التكبير» وصوّبته من : ص .

(٧) ص : «كالمتوسطة» .

(٨) انظر الملاحظة «٢» من هذه الصفحة .

وقد روى خلف عن حمزة أنه خفّف في الوقف الهمزة الثانية من « أأن ذكرتم »[١]، فهو أيضاً قياس حسن . فأما « ها أنتم » على قراءة حمزة ، بالهمز والمدّ فيه ، فالوقف بالتحقيق ، وعليه[٢] العمل ، لأنها ها التي للتنبيه ، دخلت على « أنتم »، فهما كلمتان . ومثله « يا أيها »[٣] لأنها يا دخلت على « أي » فهي كلمتان ، ولذلك ترك مدّه البزّي ، كما يترك مدّ « ما أتى الذين »[٤] وشبهه ، ومثله « هؤلاء »[٥] لا يُخفّفه لحمزة ، أعني الهمزة الأولى ، ولا يمدّه ، لمن اعتبر المدّ ، لأنها هاء دخلت على « أولاء » ، ولا يحسُن أن يقدره في قراءة حمزة ومَنْ تابعه على المدّ والهمز فيه ، أن الهاء بدل من همزة[٦] ، لأنه يصير قد أدخل بين الهمزتين ألفا ، مع بدل الأولى هاء ، وليس هذا من أصولهم مع التحقيق[٧] ، فكيف مع البدل والتخفيف ، وسنذكر ما فيها من العلل في موضعه .

« ٩ » فأما « هاؤم » فبالتخفيف تقف لحمزة ، لأنها[٨] ليست بـ « ها » التي للتنبيه ، دخلت على « أم » ، لأن « أم » مخفّفاً بضمّ الهمزة ، كلام غير مستعمل . وإنما « هاء » اسم للفعل معناه« خُذ ، وتَناول » ، تقول للواحد : هاء يارجل ، أي : خذ ، وللاثنين هاؤما ، فتزيد ميماً وألفاً ، كما تزيد ذلك في « أنتما » ، وتقول للجميع : هاؤمو ، أي : خذوا ، فتزيد ميماً وواوا ، كما تزيد ذلك في« أنتمو »[٩] ، فالهمزة متوسطة من نفس الكلمة ، فتخفيفها

---

(١) الحرف في سورة يس (آ ١٩) .
(٢) ب ، ص : «عليه» وبإضافة الواو وجهه كما في : «ل» .
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٢١) .
(٤) الحرف في سورة الذاريات (آ ٥٢) .
(٥) الحرف في سورة البقرة (آ ٣١) .
(٦) هو مذهب قالون إذ يقراها على مثال «هَعَنتم» انظر التبصرة ٢٦/ب .
(٧) يعني الكوفيين وابن عامر والبزّي ، انظر التبصرة ٢٦/ب .
(٨) ب : «لأنه» وتوجيهه من : ص .
(٩) التبصرة ٢٧/أ ، ومغني اللبيب ٣٤٩

لحمزة في الوقف واجب ، على أصله في المتوسطة ، ولو كانت « ها » التي للتنبيه لم تنفرد في قولك : هاء يارجل ، ولم يكن معها همزة . فأصلها في القرآن « هاؤمُ »[١] ، كتب على لفظ الوصل ، إذ قد حُذفت الواو لسكونها وسكون القاف ، ولا يَحسُن الوقف عليه ، لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل ، ولهذا في خط المصحف نظائر كثيرة[٢] ، قد حُذف منها حرف المد واللين لالتقاء الساكنين ، وكتب على لفظ الوصل بالحذف. فهذا قياس الوقف عليها ، وفي « هاء » مع الواحد والتثنية والجمع لغتان ، غير ما ذكرنا ، إحداهما : سكون الهمزة في الواحد فتقول : هاء يارجل ، أي : خذ ، وفي الاثنين[٣] : « هاءا » فتزيد ألفا ، كما تقول : قُوما وخُذا ، فتزيد ألفاً في التثنية ، وفي الجمع : « هاءوا » ، فتزيد واواً ، كما تزيدها في : قوموا وخُذوا . والأخرى أن يأتي بالهمزة مكسورة في الواحد فتقول : « هاءِ يارجل »،وفي الاثنين: « هائِيا » ، وفي الجمع « هاءوا » كالذي قبله[٤] .

---

(١) وهو الحرف الذي في سورة الحاقة (آ ١٩) .

(٢) وهو في الكلام والقرآن نحو حذف أحرف العلة لفظا او خطا ولفظا إذا لقيها ساكن نحو قوله تعالى : «يوم يدع الداع ، وفلا تسألن» . وقولهم: لا أدرِ .

(٣) ص : «وللاثنين» .

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٠ ، وزاد المسير ٣٥١/٨ «عن الزجاج » ، ومغنى اللبيب ٣٤٩ ، واللسان «ها» نقل عن ابن السِكيت .

(٢٣/أ) بـــاب

تخفيف الهمز واحكامه وعلله

« ١ » قد[١] قدّمنا علة امتناع تخفيف الهمزة التي تكون أول الكلام ، فأما المتوسطة والمتطرفة فتخفيفها جائز حسن ، على ماذكره من الأصول ، لمن روي عنه ذلك ، وهو حمزة .

فنبدأ بالمتوسطة ، اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ومكسورة . فأما الساكنة[٢] فهي تجري على ماقبلها ، فما قبلها من الحركة يدبّرها، لأنها لمّا كانت ساكنة ضعُفت ، فلم تدبر نفسها ، إذ لا حركة فيهـــا ، ولا قوة ، فدبّرها أقرب الحركات منها ، وهي الحركة التي قبلها ، فإذا انفتح ماقبلها أبدلت ألفا ، لأن الفتحة من الألف ، والألف من إشباع الفتحة تحدث . وكانت الألف أولى بالبدل ، لأنها أخت الهمزة في المخرج ، ولأن الألف ، إذا احتيج إلى حركتهـــا في بعض اللغات أُبدل منها همزة ، وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة ، لأن الضمة من الواو ، والواو من إشباع الضمة تحدث ، ولأن الواو تبدل منها الهمزة، إذا انضمت أو تطرّفت بعد ألف زائـــدة ، نحو : « دعاء » وأصله « دعاو » ، ونحو « وجوه »[٣] ، فجُعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « تؤمن ، وتؤتي »[٤] ، وإذا[٥] انكسر ما قبلها أبـــدل منها ياء

---

(١) ص : «قال الشيخ رحمه الله قد» .
(٢) ب : «الساكن» وصوبتها من : ص .
(٣) نظير اول المثالين في سورة البقرة (آ ١٧١) وثانيهما في آل عمران (آ ١٠٦).
(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٦٠) وثانيهما في آل‌عمران (آ ٢٦) .
(٥) ب : «وإن» ورجحت ما في : ص .

ساكنة كالهمزة[١] ، لأن الكسرة من الياء ، والياء تحدث من إشباع الكسرة ، ولأن الياء تبدل منها همزة ، إذا تطرّفت بعد ألف زائدة نحو « سقاء»[٢] أصله « سقاي » فجُعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « بئس ، وبئر »[٣] ، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها[٤] .

« ٢ » فصل : فأما حكم تخفيف المفتوحة فإنها ، إذا أنفتح ماقبلها ، أو كان ألفاً وخُفّفت ، جُعلت بين الهمزة المفتوحة وبين الألف في « رأى ، وجاء »[٥] .

وعلة ذلك أنها ، لمّا لم يكن قبلها ساكن ، تُلقى حركتها عليه ، ولم يحسن فيها البدل كالساكنة[٦] ، لقوتها في الحركة[٧] ، فكان تدبيرها بحركتها أولى من تدبيرها بحركة ماقبلها ، لأنها لو جرت على البدل جرت على حكم حركة ماقبلها ، فكانت حركتها أولى بها ، وحركتها الفتح . فلو أُبدلت منها ألف على حكم حركتها لم تكن الألف إلا متحركة بمثل حركة الهمزة (٢٣/ب) ، فتعود همزة كما كانت ، لأن الحرف الذي يجري على البدل ، يجري على حركة الهمزة مع البدل أو سكونها ، الا ترى أن المفتوحة ، إذا انضم ماقبلها أو انكسر . جرت على البدل ، فأُبدل منها حرف من جنس ماقبلها ، ويكون ذلك الحرف متحركا بمثل حركة الهمزة ، وأن الساكنة تجري في البدل على سكون الهمزة ؟ فالهمزة ، التي تجري على البدل ، لها حكمها وأصلها في الحركة أو السكون ، فلو جرت المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، على البدل لأُبدل منها حرف ، تكون حركته كحركة الهمزة ، وذلك

---

(١) اي تخفف من الهمزة في نحو المثال التالي وهو : «سقاء» .
(٢) لا حرف منه في القرآن .
(٣) تقدّم الحرفان في «باب ذكر علل الهمزة المفردة» ، الفقرة «٧» .
(٤) التبصرة ٢٧/أ ؛ والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٣/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢
(٥) اول الحرفين في سورة الأنعام (آ ٧٦) وثانيهما تقدّم في «باب المد وعلله واصوله» الفقرة «١٤» .
(٦) لفظ «كالساكنة» سقط من : ص .
(٧) ص : «بالحركة» .

يؤول إلى رجوع لفظ الهمزة ، لأن الألف لا تتحرك[١] عند الضرورة إلا بأن تبدل منها همزة ، فامتنع في الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف إلقاء حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، أو لأنه ألف ، والألف لا تُلقى عليها الحركة ، لأنها تصير همزة ، ويعود الأمر مع التخفيف إلى تغيير وحدوث همزة تحتاج أيضاً إلى تخفيفها[٢] ، فيصير التخفيف للهمزة يحدث الهمز ، وليس هذا من كلامهم ، فلم يكن بد من جعل الهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، بين بين في التخفيف ، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة ، والألف أولى ، لأن حركتها الفتح ، والفتح من الألف ، والألف تحدث من إشباع الفتحة ، فكانت حركتها أولى ، والحرف الذي من حركتها أولى بها[٣] .

« ٣ » فصل : فأما المفتوحة ، إذا انضم ماقبلها أو انكسر ، فإنها تُبدل منها مع الضم واو مفتوحة ، نحو : « يواخذ »[٤] ، ومع الكسر ياء مفتوحة، نحو: « مِيَر » جمع « مئرة »[٥] . وعلة ذلك أنها لمّا لم يمكن إلقاء حركتها على ماقبلها ، إذ هو متحرك ، ولا تُلقى حركة على حركة ، ولم يمكن فيها أن تُجعل بين بين ، لأنها لو جُعلت بين بين لجُعلت بين الهمزة والألف ، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر ، فامتنع ذلك أيضاً فيها ، ولو جُعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ، ليس هو من حركتها . وكذلك الياء ، وأيضاً فإن التي قبلها ضمة، لوجُعلت بين الهمزة والياء الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . ولو جُعلت التي قبلها كسرة ، بين الهمزة والواو الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، فلم

---

(١) ب : «تتحرى» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «تحقيقها» .
(٣) التبصرة ٢٧/ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ٤٢٩/١ ، وكتاب سيبويه ١٩١/٢ ، ١٩٣
(٤) تقدّم هذا الحرف في «المد وعلله وأصوله» ، الفقرة «٩» .
(٥) والمِئَر جمع مئرة بالكسر الدخل والعداوة والنميمة ، ومار السقاء كمنع ملأه ، وبينهم أفسد واغرى ، انظر القاموس المحيط «مار» .

يكن بدّ فيها من البدل على حكم حركة ماقبلها ، يبدل منها واو[١] ، مفتوحة ، إذا انضم ماقبلها ، لأن الواو من الضمة تتولّد ، وياء مفتوحة إذا انكسر ماقبلها ، لأن الياء من الكسرة تتولّد ، وإنما فتحها على حكم (٢٤/أ) فتحة الهمزة التي هما بدلان منها ، والبدل أبداً تجري حركته على مثل حركة ما أبدل منه[٢] .

« ٤ » فصل : فأما المكسورة والمضمومة ، إذا تحرك ماقبلهما بأي حركة كانت ، أو كان ألفاً ، فإنهما يُجعلان في التخفيف بين بين ، المكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، نحو : « سئم ، وقائم ، وسائل ، وإمام »[٣] وشبهه . والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، نحو : « يؤوده ، وجاؤوا ، ولأمه ، ، ويؤوس »[٤] وشبهه .

« ٥ » وعلة ذلك أنهما ، لمّا لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما ، لأنه متحرك أو ألف ، وذلك ممتنع : إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف ، ولم يمكن بدلهما لقوتهما بحركتهما ، على ما ذكرنا من العلة في منع البدل في المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، فقسهما عليها ، فالعلة واحدة . فلمّا امتنع إلقاء الحركة والبدل لم يبق إلا إن يُجعلا بين بين ، فجُعلا بين الهمزة والحرف ، الذي منه حركتهما ، إذ هو يتولّد عند إشباع حركتهما . وكان أَولى بذلك لقربه منهما ، ولأنه يُبدل من الحركة التي قبله ، الواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، ولم يتمكن أن يُجعلا بين الهمزةوالألف ، لاختلاف حركة ما قبلهما ، والألف لا تتغير حركة ما قبلها ، فجُعلت المضمومة بين الهمزة والواو ، لأن الواو أولى بها من الياء والألف

---

(١) ب : «واوا» وصوبتها من : ص .

(٢) التبصرة ٢٧/أ ـ ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ٤٣٠/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الأحرف على ترتيبها سوى الأول في سورة آل عمران (آ ٣٩) وتقدّم هذا في «باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «١» ، المعارج (آ ١) ، الحجر (آ ٧٩) .

(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٥٥) وتقدّم في «باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة «٦» ، آل عمران (آ ١٨٤) ، وتقدّم في « باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «٦» ، النساء (آ ١١) ، هود (آ ٩) .

لِما[١] قدّمنا . وجُعلت المكسورة بين الهمزة والياء ، لأن الياء أَولى بها من الواو والألف لِما قدمنا ، كما كانت الألف أَولى بالهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، لأن الألف أَولى بها ، إذ هي منها ، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف ، ويتكوّن في اللفظ . وقد ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة ، بين الهمزة والواو[٢] .

وعلته في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة ، كما يقول سيبويه ، لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة ، وذلك لا يجوز . وسيبويه يقول إنها ليست بياء ساكنة محضة ، إنما هي بين بين بزنتها متحركة ، فكما تكون الضمة قبلها ، وهي متحركة كذلك تكون قبلها ، وهي بين بين[٣] ، وهو الاختيار . وكذلك اختلفوا في المضمونة ، التي قبلها كسرة ، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء ، للكسرة التي قبلها . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة (٢٤/ب) مضمومة[٤] فحركتها أَولى بها من حركة ما قبلها ، والعلة في هذه كالعلة فيما قبلها ، وذلك نحو : « سئل ، ولأمه »[٥] .

---

(١) ص : «كما» .

(٢) تقدّم ذكر ذلك والإحالة على مصادره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا» ، وانظر التبصرة ١/٢٨ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٢

(٤) ب : « الساكنة نحو يؤده وجاؤوا مضمومة »، وارى ان هذين المثالين اقحما او خطفت عين الناسخ إليهما في موضع آخر من الكتاب ، فهما غريبان على المسألة ، والأولى ان يستبدلا بما ذكره ابو علي الفارسي في المسألة ذاتها قوله : «هذا قاري ، وهؤلاء قاريون ويستهزيون» انظر الحجة ٢٧٣/١ ، والنشر ٤٣٧/١

(٥) ثاني المثالين في «ب» هكذا «لأمك» وما في «ص» وجهه ، واول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٠٨) ، وثانيهما في النساء (آ ١١) وهو نحو ماجاء في «باب في هجوم الحركات على الحركات» في نحو : «يرمون ويقضون» انظر الخصائص ١٣٦/٣ ، ١٣٨ ، والحجة ٢٧٣/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٨/٢

« ٦ » فصل في الساكن[١] يقع قبل الهمزة المتحركة .

فإن سكن ماقبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت فانظر إلى ذلك الساكن ، فإن كان ألفا جعلتها كلها بين بين ، على ماذكرنا وشرحناه ، المفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف ، والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة . وقد قدّمنا الكلام في علته قبل هذا في علل المفتوحة . وإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة غير الألف فانظر ، فإن كان واوا أو ياء زائدتين للمدّ خاصة ، لا لإلحاق بناء ببناء[٢] كالألف ، فأبدل من الهمزة ، التي قبلها واو زائدة ، واوا ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في : « قُروء » « قروّ » . وأبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في « هنيئا » « هنيّا » وفي « خطيئة » « خطيّة » ، ألا ترى أن « قروءا » وزنه « فعول » الهمزة لام الفعل ، والواو قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء ، وأن « هنيئا » وزنه « فعيل » ، الهمزة لام الفعل ، والياء قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء . ومثله « النسيء[٣] » لأنه « فعيل » ، فهما زائدتان ، لم يدخلا لإلحاق بناء ببناء ، فيكونا كالأصلين فافهمه .

« ٧ » وعلة ذلك أن الهمزة ، لمّا كان قبلها حرف مد ولين زائد ، زيد للمد لا للإلحاق ، كالألف ، وأردت تخفيفها ، لم يمكن جعلها بين بين لعلتين[٤] :

---

(١) ص : «السواكن» .

(٢) مثال بناء ببناء ما ذكره سيبويه قوله : « تقول في حوابة حوبة ، لان هذه الواو ألحقت بنات الثلاث ببنات الأربعة وإنما هي كواو جدول ، الا تراها لاتغير إذا كسرت للجمع ، تقول : حوائب ، فإنما هي بمنزلة عين جعفر» انظر كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ١/٢٨ .

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٢٨) ، النساء (آ ١١٢ ، ٤) التوبة (آ ٣٧) .

(٤) ب : «للعلتين» وتصويبها من : ص .

إحداهما أن همزة بين بين قريبة من الساكن ، فكنت تجمع بين ساكنين ، وجاز ذلك في الألف للضرورة ، إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفا ، وتدغمه في الألف ، لأن الألف لاتدغم ، ولايدغم فيها ، لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة ، فتخرج عن لفظها وبنيتها ، ويتغير الكلام ، ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف ، لأنها تنقلب أيضا همزة ، ولأن الألف في نية حركة ، ولا تتلقى حركة على حركة ، وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدتين للمد ، لأنهما زيدا للمد كالألف ، وهما أختا الألف في المد واللين وفي السكون ، فلم يمكن إلقاءالحركة عليهما ، ولا كون الهمزة بعدهما بين بين ، فلم يبق إلا الحذف أو البدل ، فبعُد الحذف ، لأنه إخلال بالكلمة ، ولأنه لا يبقى ما يدلّ على المحذوف ، فلم يبق إلا البدل ، فأبدل من الهمزة حرف مثل الزائد الذي قبلها ، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع (٢٥/أ) المثلين ، والأول ساكن ، ولكونهما في كلمة متلاصقين ، وجاز في أختى الألف الإدغام ، وهو لا يجوز في الألف ، لأنهما قد يتحركان ، وقد تتغيّر حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال ، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثلين والأول ساكن ، فالواو والياء أَخَذا بحظهما من مشابهتهما الألف ، في امتناع إلقاء الحركة عليهما ، كما امتنع ذلك في الألف ، وأَخَذا بحظهما من مشابهتهما سائر الحروف ، غير الألف ، في جواز الحركة فيهما ، وجواز تغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، فجاز أن يُدغما كسائر الحروف ، وهذا أصل في كثير[١] من الحروف ، يكون فيه شبه من حرف وشبه من حرف آخر ، فيحكم له مرة بشبهه أحدهما ، ومرة بشبهه الآخر . وحكم ياء التصغير ، تقع قبل الهمزة ، فتخفّف الهمزة ، حكم الزائد في الإبدال والإدغام ، لأنها زائدة ، زيدت لمعنى التصغير ، كما زيدت ياء « خطية »لمعنى المد ، لم يزادا ليلحقا بناء ببناء فيكونا كالأصول[٢] .

---

(١) ب : «أصل كبير» وما في «ص» وجهه .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ٢٨/أ ـ ب ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٥/١

« ٨ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي وقع قبل الهمزة المتحركة ، حرف لين أو حرف مد ولين غير زائدين ، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان : أحدهما ، وهو الأحسن ، أن تلقي عليه حركة الهمزة[١] ، والثاني أن تبدل مع الواو واوا ، وتدغم الأول في الثاني[٢] ، ومع الياء ياء ، وتدغم الأول في الثاني ، وذلك نحو : « سيئت ، وسوء »[٣] إن شئت قلت : « سيت ، وسو » في التخفيف ، وهو الأحسن ، تلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها ، وإن شئت قلت : « سيّت ، وسوّ » تبدل وتدغم . وكذلك في حرفي اللين نحو : « سوءة ، وكهيئة »[٤] لك إلقاء الحركة ، وهو الأحسن ، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة[٥] ، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المد واللين الأصلي المذكور قبله ، لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد[٦] من حرفي المد واللين الأصليين ، فحرفا اللين[٦] أقرب إلى مشابهة سائر الحروف ، غير حرف[٧] المد واللين ، فحملهما[٨] على حكم سائر الحروف ، في إلقاء الحركة عليهما ، أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام .

« ٩ » وعلة ذلك أن الواو والياء ، لمّا خرجا عن تمكّن شبه الألف ، بكونهما[٩] غير زائدين ، أشبها سائر الحروف غير الألف ، فجاز فيهما أن تلقى

---

(١) هو مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها سوى حرف المد واللين ، انظر التيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١

(٢) قوله : «وتدغم الاول في الثاني» ، تاخر عن قوله : «ومع الياء ياء» في : ص .

(٣) اول الحرفين في سورة الملك (آ ٢٧) وثانيهما في البقرة (آ ٤٩) .

(٤) اول الحرفين في سورة المائدة (آ ٣١) وثانيهما في آل عمران (آ ٤٩) .

(٥) ص : «الزوائد» .

(٦) لفظ « الزوائد » ، و « حرفا اللين » سقط من : ص .

(٧) ص : «حروف» .

(٨) ب : «فجعلهما» وتصويبه من : ص .

(٩) ص : «لكونهما» .

حركة الهمزة[١] عليهما ، كما يُفعَل ذلك في سائر الحروف غير الألف[٢] . وهو (٢٥/ب) الاختيار . فأما الوجه الثاني فإنه لمّا بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين ، في أنهما ساكنان كالزائدتين ، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين ، وأنهما يُمدّان كالزائدتين[٣] ، كان معهما الإبدال والإدغام ، على التشبيه بالزائدتين . وحكمُ الياء ، التي دخلت ليلحق بناء ببناء ، حكمُ الأصلي ، إن وقعت قبل الهمزة ، لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي ، في لحق[٤] بناء ببناء ، وذلك نحو : « جيأل » وهو الضبع[٥] ، هو ملحق ببناء جعفر ، فلو حُذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة ، والإبدال والإدغام ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم (بعذاب بَيْئَس) « الأعراف ١٦٥ » هو « فَيْعَل » ملحق بـ « جعفر »[٦] .

« ١٠ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي قبل الهمزة ، ليس[٧] بحرف مد ولين ، ولا بحرف لين ، أُلقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف ، ولا يجوز غير ذلك ، نحو « المسألة ، والمشأمة ، والقرآن »[٨] وشبهه ، تقول في التخفيف : « المسلة ، والمشمة ، والقران » فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وتحذفها استخفافا . وقيل : تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة . والأول أحسن .

---

(١) قوله : «حركة الهمزة» سقط من : ص .
(٢) قوله : «غير الالف» سقط من : ص .
(٣) قوله : «في انهما ساكنان .. كالزائدتين» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٥) انظر «باب المد علله واصوله» الفقرة «٦» .
(٦) التبصرة ٢٨/١ ، والتيسير ٣٩ ،والنشر ٤٢٥/١ ،وكتاب سيبويه١٩٣/٢، والخصائص ٥٤/٢
(٧) ب : «ليست» فصوبته بما اقتضته العبارة واستئناسا بـ : ل .
(٨) أولها مثال لاحرف منه في القرآن ، والثاني حرف في سورة الواقعة (آ ٩)، وثالثها في البقرة (آ ١٨٥) .

« ١١ » وعلة هذا الفصل أن الهمزة لمّا وقع قبلها ساكن ، غير حرف مد ولين ، ولا حرف لين ، لم يمكن جعلها بين بين ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف ، لئلا يجتمع ماهو قريب من الساكن ، ولم يمكن بدلها ، إذ ليس قبلها حركة تُدبّرها ، وتبدل على حكمها ، إذ البدل في الهمز إنما يجري على حكم حركة ما قبله ، ولا حركة قبل هذه ، فلم يبق إلا إلقاء حركتها على ما قبلها ، فعليه العمل في هذا . وأيضا فلو أبدلت من الهمزة حرفا ، حملا على البدل مع حرف المد واللين الزائد ، لأبدلته من جنس ماقبله ، فكنتَ تُبدل من الهمزة في « المشمة » شينا ، وفي « المسلة » سينا ، وهذا تغيير للكلام[1] وإحالته ، فامتنع ذلك ، ولم يكن بد من إلقاء الحركة[2] .

« ١٢ » فصل في الهمزة المتطرفة :

قال أبو محمد : قد كنا ألّفنا كتابا مفردا في تخفيف الهمزة المتطرفة لحمزة وهشام ، وعلّلناه وبسطناه بأمثلة ظاهرة ، ومثل[3] ذلك أيضا قد بيّناه في الكتاب الذي هذا شرحه ، وعلّلناه ، فأغنانا[4] ذلك عن أن يطول الكلام فيه[5] ، في هذا الكتاب ، لكنا نذكر فيه جملا ، تتذكّر بها مافي الكتابين المتقدمين .

« ١٣ » اعلم (٢٦/أ) أن الهمزة المتطرفة تجرى في التخفيف على ماقدّمنا من الأصول في المتوسطة ، غير أنها لا تكون بين بين إلا في حال الروم للحركة . والمتوسطة تكون بين بين في حال[6] حركتها الكاملة ، فإن وقفت بالسكون أو الإشمام جرت على البدل ، ودبّرها حركة ما قبلها كالساكنة . فإن كان قبلها ألف وأبدلت منها ألفا حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، نحو : « أولياء ،

---

(١) ب ، ص : «الكلام» ورجّحت ما اثبت صورته .
(٢) التبصرة ٢٨/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٤٠٧ ، ٤٢٥
(٣) ب : «وقبل» وتوجيهه من : ص .
(٤) ص : « فاغنى» .
(٥) ص : « فيه الكلام» .
(٦) لفظ «حال» سقط من : ص .

وشاء ، وأنبياء »[١] تبدل في الوقف من الهمزة ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، لأنها تسكن ، إذ لا يستعمل الروم في المنصوب عند القراء ، فيجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين[٢] ، فإذا قدّرت أن الألف الأولى هي المحذوفة ، وهو الأصل ، وقفت بغير مدّ ، لأن التي كان المد فيها قد حُذفت ، ولمّا وقفت على الألف ، عوضا[٣] من الهمزة ، لم يكن فيها مدّ قط . وإن قدّرْتَ أن الألف الثانية ، التي هي بدل من الهمزة ، هي المحذوفة ، وقفت بالمد ، لأن التي كان فيها المد لم تحذف ، فبقيت ممدودة على أصلها ، لأن حذف الهمزة وتخفيفها عارض ، فمددت على الأصل ، ولا يحسن الإشمام بعد البدل . وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن غير الألف جرت على الأصول[٤] ، التي ذكرنا في المتوسطة التي قبلها ساكن غير الألف ، فإن كانت المتطرفة ، قبلها حركة ، فانظر ، فإن كانت تلك الحركة بمنزلة حركتها ، وقفتَ على الهمزة بالسكون ، وأبدلتَ منها حرفا من جنس الحركة التي قبلها ، نحو « امرؤ ، وذَرأ ، ولؤلؤ (المرفوع) ، وشاطيء ، ولكل امرىء »[٥] تبدل مع الفتحة ألفا ، ومع الضمة واوا ، ومع الكسرة ياء .

« ١٤ » وعلة ذلك أن هذه الهمزة ، لمّا أردت تخفيفها في الوقف ، لم يمكن أن تجعلها[٦] بين بين ، لأن همزة بين بين متحركة في الوزن والأصل[٧] ، ولا يوقف على متحرك ، ولم يمكن أن تُلقَى حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، ولم يمكن[٨]

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة آل عمران (آ ٢٨) ، في البقرة (آ ٢٠) وتقدم ذكر هذا في «باب المد وعلله واصوله» ، الفقرة «٥» ، البقرة (آ ٩) .

(٢) ب ، ص : «الالفين» ورجحت ما في «ل» إذ هو أوضح واعرف .

(٣) ب : «عوض» فصوبته .

(٤) ص : «الأصل» .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النساء (آ ١٧٦) ، في الانعام (آ ١٣٦) في الطور (آ ٢٤) ، في القصص (آ ٣٠) ، في النور (آ ١١) .

(٦) ب : «تجعل» ورجحت ما في : ص .

(٧) قوله : «لأن همزة بين ... والأصل» سقط من : ص .

(٨) قوله : «ولم يمكن» سقط من : ص .

أن تبدل بحرف[١] غيرها ، لأنها متحركة ، وما قبلها متحرك بمثل حركتها ، فلم يكن بد من الوقف عليها بالسكون، إذ هو أصل الوقف ، فلمّا وقفتَ عليها بالسكون ، ومن شأن حمزة وهشام فيهما التخفيف ، جرت على البدلِ مجرى الساكنة ، وحسُن ذلك لموافقة الخط للّفظ . فمن شأن حمزة أن يتبع الخط في وقفه ، فلا تقف على المتطرفة أبداً إلا وقفا ، لا يخالف فيه لفظك خطّ المصحف ، فعلى هذا الأصل فابن في المتطرفة أبدا ، على أن مِن القراء مَن يجري هذا الأصل الذي (٢٦/ب) ذكرتلك في الوقف على بين بين في المتوسطة[٢] على ماقدّمنا ، لكن لا تكون بين بين إلا في حال روم حركة الهمزة ، لا في حال حركتها ، لئلا تقف على متحرك ، وهو أيضا وجه حسن ، موافق للخط ، وهو الأصل في تخفيف المتحركة ، التي قبلها حركة مثل حركتها[٣] .

« ١٥ » فصل : فإن كانت حركة ، ماقبل المتطرفة ، مخالفة لحركتها أجريتَها على السكون في الوقف ، ثم أبدلتَها على حكم حركة ما قبلها ، نحو : « قرىء ، واستهزىء »[٤] ، وقَوِي ذلك لموافقة الخط اللفظ[٥] ، ولأن المنصوب لا يستعمل فيه القراء الرّوم ، فإن انفتح ما قبلها ، أو انضمت أو انكسرت ، فالإسكان والبدل فيها جائز ، وبين بين على روم الحركة فيها جائز[٦] ، غير أنك تنظر ما يوافق الخط من[٧] هذين الوجهين فتؤثره على الآخر ، فتقف على : « تفتؤ ، ومن نبأ المرسلين »[٨]، بين بين في حال روم حركة الهمزة ، لأنك توافق الخط ، إذ فيه واو ، في « تفتؤ »

(١) ص : «بحركة» .
(٢) ص : «على ما قدّمنا في المتوسطة» .
(٣) التبصرة ٢٨/ب ، ٢٩/أ ـ ب ، والتيسير ٣٧ ، والنشر ٤٢٥/١ ، ٤٣٨ .
(٤) الحرف الأول في سورة الأعراف (آ ٢٠٤) وثانيهما في الأنعام (آ ١٠) .
(٥) ص : «للفظ» .
(٦) لفظ «فيها جائز» سقط من : ص .
(٧) ص : «تنظر الاقوى من» .
(٨) أول الحرفين في سورة يوسف (آ ٨٥) والآخر في الأنعام (آ ٣٤) .

وياء في « نبأ » ولو وقفتَ[١] على هذه بالإسكان والبدل لخالفتَ الخط ، لأنك كنتَ تبدل من الهمزة ألفا ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فتخالف الخط ، وتقف على : « يُبدىء ، وما أُبرىء »[٢] بالإسكان ثم تبدل من الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فتوافق أحد وجهي القياس ، ويوافق لفظك خط المصحف ، ولا يحسن في جميع ذلك ، في الحرف الذي أبدلته من الهمزة ، إشمام ، ولا روم ، لأنه لم تكن عليه حركة ، ولأنه غير الهمزة التي كان عليها الإعراب ، قياسا على الوقف المجمع عليه بالسكون في:«رحمة،ونعمة» وشبهه[٣] . ولو وقفتَ على«يُبدىء ، وأُبرىء» بين بين لجعلته بين الهمزة والواو ، لأن الهمزة مضمومة ، وفي ذلك مخالفة للخط ، إذ[٤] الخط إنما فيه[٥] ، فيهما[٦] ، ياء ، فرجعتَ إلى تخفيف ، يؤدي إلى خط المصحف ، وهو الوقف على السكون ، ،ثم البدل للتخفيف ، إلا على مذهب الأخفش فإنه يقول بجعل الهمزة في التخفيف في « يُبدىء ، وأُبرىء »[٧] بين الهمزة والياء في حال الروم ، فيوافق قوله الخط ، وكونها بين الهمزة والواو قول سيبويه ، إلا أنه مخالف للخط فيرجع إلى البدل في الوقف على السكون ، ليوافق الخط . فالوقف على السكون ، في أكثر هذا الباب ، ثم البدل أسلم وأقرب لموافقة الخط . فإن كان بين بين يوافق الخط وقفتَ على ذلك في حال الروم خاصة ، نحو : [« تَفتؤ ، ويتفيؤ »][٨] ولا (٢٧/أ) تقف على السكون ،

---

(١) لفظ «وقفت» سقط من : ص .

(٢) الحرف الأول في سورة العنكبوت (آ ١٩) وثانيهما في يوسف (آ ٥٣) .

(٣) ص : «وما اشبهه» .

(٤) ص : «لان» .

(٥) لفظ «فيه» سقط من : ص .

(٦) يريد بالجار والمجرور الإشارة إلى حرفي سورتي العنكبوت ويوسف المذكورين قبل تقدّم ذكر هذا في الباب نفسه ، وفي ما تقدّم من ذكر الهمزة المتوسطة ، انظر الفقرة «٥» من هذا الباب .

(٧) تقدّم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة النحل (آ ٤٨) .

(٨) تكملة لازمة من : ص .

فيجب أن تبدل من الهمزة ألفا ، فتخالف الخط ، فإذا كان البدل يخالف الخط رجعتَ [إلى بين بين ، وإذا كان بين بين يخالف الخط رجعتَ][1] إلى البدل ، فاضبط هذا الأصل[2] .

« ١٦ » قال أبو محمد : وقد ذكرنا بعد هذا الباب ، في كتاب التبصرة ، باب ما جرى في التسهيل على غير قياس ، وعلّلناه ، فأغنانا عن إعادته في هذا الكتاب[3] .

قال أبو محمد : ونذكر جملة مختصرة تحفظ في تخفيف الهمزة .

اعلم أن الهمزة في التخفيف لحمزة تجري على ثلاثة أوجه :

الأول : البدل ، وذلك في الساكنة ، وفي المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، وفي المتحركة التي قبلها حرف مد ولين زائد غير الألف ، أو غير زائد ، أو حرف لين ، فهذا كله يجري على البدل ، على ما قدّمنا وأصّلنا وعللنا .

الثاني : إلقاء الحركة ، وذلك إن[4] كان قبل الهمزة ساكن ، غير ألف وغير حرف مد ولين زائد ، فهذا تُلقَى فيه حركة الهمزة على ما قبلها ، فيتحرك ما قبلها بحركتها ، أو تحذفها ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثالث : بين بين وذلك في كل همزة متحركة ، قبلها ألف أو حرف[5] متحرك ، إلا المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، فإنها تجري على البدل . فهذا أصل تسهيل الهمز[6] كله مختصر أصله وعلله وبسطه ، وتمثيله قد تقدّم قبل هذا .

« ١٧ » قال أبو محمد : والذي ذكرناه في « كتاب التبصرة » مما جرى في

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) التبصرة ٣٠/أ ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ٤٣٨/١ ، ٤٤٥
(٣) التبصرة ٣١/أ ـ ٣٢/ب .
(٤) ص : «إذا» .
(٥) ب : «وحرف» ورجّحت ما أثبته من : ص .
(٦) ب : «للهمز» وبطرح الجار وجهه كما في : ص .

التسهيل على غير قياس ، إنما ذكرناه ليعرف ، ليس ليُقرأ به كله[١] ، لشذوذه وخروجه عن القياس وعن الأصول . والصواب فيه أن يُقرأ على الأصول ، من ذلك « الموءودة »[٢] الصواب أن تقف لحمزة بإلقاء حركة الهمزة على الواو الساكنة التي قبل الهمزة ، لأنها حرف لين أصلي ، وتحذف الهمزة . ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم الواو الأولى في الثانية ، وهو قبيح لاجتماع الواوات والضمة ، والذي ذكرنا في « الموءودة » عن ابن مجاهد لم يقرأ به ، ولا عليه العمل[٣] . فأما ما ذكرنا من وقف حمزة على « هزوا ، وكفوا »[٤] فعليه العمل ، تبدل من الهمزة واوا مفتوحة ، كأنه خفّف قبل إسكان الزاي والفاء ، وكان حقه ، على الأصول المتقدمة ، أن يلقي حركة الهمزة على الزاي والفاء فيقول : « هُزًا ، وكُفًا » فلم يفعل (٢٧/ب) . وعلته في ذلك أن أصل الزاي والفاء الحركة ، والسكون عارض ، فلو أُلقي عليهما الحركةُ كان قد ألقى حركة الهمزة على متحرك ، فعامل الأصل فلم يلق الحركة ، وأيضا فإنه لو ألقى الحركة على ما قبلها لذهب لفظ الواو ، وخالف السَّواد[٥] والخط ، وأصلُه اتباع خط المصحف ، فرجع إلى البدل ، وتوهّم ضمة الزاي والفاء ، فلما توهّم الضمة الأصلية على الزاي والفاء أبدل من الهمزة واوا [مفتوحة][٦] لانضمام ما قبلها ، وهو الأصل فيها ، على ما قدّمنا من الأصول[٧] والذي عليه العمل في قراءة قالون والبزّي ، في قوله تعالى في يوسف : (بالسوءِ إلا)«٥٣» أن تبدل من الهمزة واوا وتدغم

---

(١) لفظ «كله» سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة التكوير (آ ٨) .

(٣) التبصرة ٣١/أ ـ ب ، والنشر ٤٥٣/١ ، ٤٧١

(٤) أحد الحرفين في سورة البقرة (آ ٦٧) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٤١ » ، وثانيهما في الإخلاص (آ ٤) وسيأتي ذكره في سورة البقرة ، الفقرة «٤١» .

(٥) اي اغلب القراء .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) التبصرة ٣١/أ ، والتيسير ٣٩ ـ ٤٠ ، والنشر ٤٤١/١

الأولى فيها . وقد كان القياس إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها ، لكنه لم يرو عنهما . وكان أبو الطيب يأخذ للبزّي بأن يجعل الأولى كأنها بين بين ، وهو على غير الأصول والقياس ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن ، إلا بعد الألف خاصة ، لتمكّن الألف في المد واللين . وقرأت للبزّي بالبدل ، وهو أحسن . وقرأت له على مذهب الشيخ[١] رواية تتبع لا قياس لها لما ذكرنا[٢] . والذي عليه العمل ، فيما رُوي عن أبي عمرو أنه ينحو بالمفتوحة بعد المضمومة نحو الألف ويبدل[٣] منها واوا مفتوحة، ولا وجه لأن يُنحى بها نحو الألف، لأن الألف لا يكون قبلها ضمة . وذلك نحو « السفهاء ألا »[٤] ومعنى هذه الرواية أنها على معنى أن يُنحى بها نحو فتحة الهمزة[٥] . فأما الهمزة المكسورة بعد المضومة فقد ذكرنا أن مذهب الأخفش أن تُجعل بين الهمزة والواو ، لانضمام ما قبلها ، لأنه لو جعلها بين الهمزة والياء لصارت ياء ساكنة[٦] ، قبلها ضمة ، وذلك لا يكون . وذكرنا أن مذهب سيبويه أن يجعلها بين الهمزة والياء على أصلها ، لأنها مكسورة ، قبلها متحرك ، ولا يلزم إتيان ياءساكنة في هذا قبلها ضمة ، لأنها ليست بياءساكنةمحضة . إنما هي همزة بين بين ، بزنة المتحركة . والذي عليه العمل ، في الثانية من المضمومتين والمكسورتين ، أن تُجعل بين بين ، على[٧] الأصول المتقدمة ، والبدل فيها بعيد . وقد رُوي عن ورش ، وبه نأخذ له . وبين بين أحسن ، وكذلك الذي عليه العمل في الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة ، في وقف حمزة ، أن تُجعل بين

---

(١) يعني أبا الطيب .
(٢) التبصرة ٣٧/ب .
(٣) ب : «أن يبدل» وتوجيهه من ص .
(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣) وتقدم في «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «١٠» .
(٥) التبصرة ٣١/ب .
(٦) لفظ «ساكنة» سقط من : ص .
(٧) قوله : «بزنة المتحركة ... بين على» سقط من : ص .

الهمزة والواو ، على حكم حركتها ؛ وهو مذهب سيبويه نحو (٢٨/أ) « يستهزئون » وبدلها بياء[١] ، ولا قياس له ، وهو خارج عن الأصول ، والرواية المشهورة . ورُوي عن الأخفش جوازه ، وكذلك الذي عليه العمل ، في « موئلا » ، أن تُلقى الحركة على الواو لحمزة إذا وقف . ويجوز الإبدال والإدغام ، وبدل الهمزة ياء ، لا قياس له في ذلك . والذي عليه العمل ، في الوقف لحمزة [على : « رؤوف »][٢] ، أن تجعل الهمزة بين بين ؛ بين الهمزة والواو الساكنة . فهو القياس ؛ وعليه الأصول ، ومثله « يؤوسا » . وقد ذكرنا من علة هذا الفصل جُملا في « كتاب التبصرة »[٣] ، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الكتاب[٤] .

هذه[٥] مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بها الطالب

قال أبو محمد : هذه المسائل جارية على الأصول المتقدّمة غير خارجة عنها ، لكنا ذكرناها ليعلم الطالب كيف يردّ المسائل إلى الأصول المتقدّمة ، وليتدرب بمعرفتها .

« ١ » إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على (ولؤلؤا)[٦] المخفوض ؟

فالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة ، قبلها ضمة ، فالأصل أن تُجعل بين الهمزة المَرومة الحركة والياء الساكنة ، وذلك ممتنع فيها ، لأن الخط بالواو ، فيجب أن يُرجع فيها[٧] إلى السكون ثم يبدل منها واوا ، لانضمام ما قبلها ، ويخفّف

---

(١) قوله : «وبدلها بياء» سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ٣٢/أ ـ ب .

(٤) جاء بعد لفظ «الكتاب» في «ب» مايلي : تمّ الجزء ، ويتلوه مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بمعرفتها .

(٥) جاء قبل لفظة «هذه» في «ب» ما يلي : أول الثالث .

(٦) هما حرفان في سورة الحج (آ ٢٣) وفي فاطر (آ ٣٣) ، وقراءتهما بالخفض لغير نافع وعاصم ، انظر التيسير ١٥٦

(٧) ص : «ما قبلها» .

الأولى الساكنة لحمزة فيقول : « ولولو » بواوين ساكنتين • وإن كان القارىء ممّن يرى قول الأخفش في المكسورة ، التي قبلها ضمة ، فله أن يجعلها بين الهمزة والواو ، للضمة التي قبلها ، فذلك قول"،فيقف علىالمتطرفة في هذا بينالهمزة المَرومة الحركة وبين الواو الساكنة ، فيصحّ له موافقة الخط ، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك • وقول سيبويه فيها أقيس وأَولى ، ولكنه يخالف الخط ، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البدل[١] •

« ٢ » فإن قيل : فكيف الوقف على « لؤلؤ »[٢] المرفوع ؟

فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهمزة بين الهمزة المَرومة الحركة والواو ، على الأصل المتقدّم ، لأنها مضمومة قبلها (٢٨/ب) ضمة ، فإن لم تَرم الحركةَ وقفت لهما بالإسكان ، ثم تبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبلها ، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين ، بينهما لام كالأولى المخفوضة[٣] •

« ٣ » فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : (ليسؤوا وجوهكم) « الإسراء ٧ » ؟

فالجواب أنها همزة مفتوحة[٤] في قراءتهما ، قبلها حرف مدّ ولين أصلي ، ومن شأنهما أن لا يَروما الحركة في الوقف على المنصوب [رواية][٥] ، وإلا فهو جائز ، فإذا وقفتَ عليه لحمزة وهشام ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها ، ثم يجب إسكانه للوقف ، فتقف على واو ساكنة ، وتمدّ لأن حذف الهمزة عارض ، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة ، لم تتغير ببدل ولا غيره • ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد[٦] ،

---

(١) التيسير ١٥٦ ، والنشر ٤٦٢/١
(٢) الحرف في سورة الطور (آ ٢٤) .
(٣) التيسير ٣٧ ، والنشر ٤٦٢/١
(٤) لفظ «مفتوحة» سقط من : ص .
(٥) تكملة لازمة من : ص .
(٦) ص : «التشبيه بالزائد» .

فتقول « ليسوّ » فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمـدّ ، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة[١] عند إدغامها فيما بعدها ، ولا يقع المدّ في متحرك ، ولأنه منصوب ، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعـده لاجتماع الواوات[٢] .

« ٤ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على : (السّوأى) « الروم ١٠ » ؟

فالجواب فيه كالجواب فيما قبله ، يُلقي حركة الهمزة على الواو ، ويحذف الهمزة ، لأن الواو أصلية ، فيقول : « السّوى » . ولا يمدّ هذا لتحرّك الواو في اللفظ ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك ، كانت حركته عارضة أو لازمة ، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو ، التي قبلها على التشبيه بالزائد ، فتقول : « السّوّ » . ولا تمدّ أيضا لتحرّك الواو التي كان المد فيها ، والأول أحسن . فأما مدّ الألف فلا يلزمه ، وإن كانت ممدودة في الوصل ، لأن المد فيها[٣] إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها ، وهي همزة (أن) ، فلمـا وقفت على الكلمـة الأولـى زال المد ، لزوال الهمزة وانفصالها عن حروف المد واللين ، على ما قدّمنا في أبواب المد . فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف .

« ٥ » فإن قيل : فكيف الوقـف لحمزة وهشام عـلى قولـه تعـالى : (ولا المسيء قليلا) « غافر ٥٨ » ؟

فالجواب أن تلقي حركة الهمزة على الياء ، لأنها أصلية ، إذ هي بدل من حرف أصلي ، وهو الواو ، ثم تسكن الياء للوقف ، وإن شئت رمت الحركة أو أشممت ، وتمدّ الياء على ما كانت في الأصل ، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون ، وحذفُ الهمزة عارض ، لكن إذا رُمْت الحركة كان المد أقـل ، لِما فيها من الحـركة

---

(١) ص : « قد تحركت » .

(٢) التبصرة ٣٣/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٤٥٢/١ ، ٤٦٧ ، وابراز المعاني ١٣٥

(٣) ب : « فيهما » وما في « ص » وجهه .

(٢٩/أ) وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء ، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : « المسيّ » ، ولك الروم والإشمام أيضا . والأول أحسن . وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفا من غير إدغام [فيه][1] ، فحينئذ لا تروم ولا تُشِم ، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط . وهو غير الهمزة قياسا على الوقف على « رحمة ، ونعمة » .

« ٦ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على « ملجأ » المنصوب ، و « ملجإ » المخفوض ، و « ملجأ »[2] المفتوح غير منون ؟

فالجواب أنك تقف له على المنصوب المنون بهمزة ، بين الهمزة والألف ، وبعد ذلك ألف عوض من التنوين : « ملجأا »، وتقف على المخفوض بالسكون، وتبدل من الهمزة ألفا فتقول : « ملجا » ، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء ، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط ؛ إذ لا ياء في الخط . وتقف على « ملجأ » المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان ، ثم تبدل ألفا من الهمزة فتقول « ملجا » ، يقاس على هذا ما شابهه[3] .

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) أول الأحرف وثالثها في سورة التوبة (آ ٥٧ ، ١١٨) ، وثانيها في الشورى (آ ٤٧) وتقدّم ذكر أولها في «باب المد وعلله واصوله» ، الفقرة «١٠» .

(٣) التبصرة ٢٩/أ ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٤٣٨/١

باب
علل الرّوم والاشمام

« ١ » اعلم أن الرّوم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة ، كيف كانت في الوصل . وأدل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام ، لأن الروم يسمع ويرى ، والإشمام يُرى ولا يسمع . فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل ، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك . والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم . فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسمعها الأعمى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، ولا يفهمه الأعمى بحسّه ، لأنه لرَأي العين ، والفرق بين الوقف على الحركة والوقف برَوم الحركة ، أنك إذا وقفت على الحركة تَولّدت من الفتحة ألف ، ومن الضمة واو ، ومن الكسرة ياء . وإذا وقفت بالرّوم لم يتولّد منه شيء . والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن نحو إشمامك ضمة الدال من : « نعبد »[1] بعد إسكانها ، وإشمامك ضمة النون الأولى من : « تأمنّا »[2] وهي ساكنة ، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا . فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك،فهو في الحقيقة رَوم، لأنه لايُسمع[3] نحو ترجمتهم الإشمام في: «سِيئت، وقِيل »[4] وشبهه ، هذا إشمام يُسمع ، فهو كالرّوم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام ، الذي لا يُسمع ، بالرّوم ويترجمون عن[5] (٢٩/ب) الرّوم ، الذي يُسمع ، بالإشمام ، الذي لا يسمع . فكأن

---

(١) الحرف في سورة الفاتحة (آ ٥) .

(٢) الحرف في سورة يوسف (آ ١١) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «٦» .

(٣) ص : «فهو يسمع» .

(٤) أول الحرفين في سورة الملك (آ ٢٧) وتقدّم في «باب علل المد في فواتح السور» الفقرة «٥» ، والآخر في البقرة (آ ١١) .

(٥) ب : «على» وتصويبه من : ص .

الرَّوم عندهم من قولك : رُمت فعل كذا ، وأنت لم تفعله . والإشمام من قولك : شممت كذا ، إذا وجدتَ ريحه . فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم . وإشمام المتحرك إلى غير حركته كإمالة المُمال إلى غير حركته[١] . وإذا وقفتَ على هاء التأنيث أو على حركة عارضة ، وَحَيْتَ بشيء قد فارقها وبايَنها ، أو على حرف بدل من همزة لم يحسن فيه إشمام أو رَوم[٢] ، لأن الحركة ، التي تريد أن تبينها بالإشمام والروم ، لم تكن على ذلك الحرف ، ولا لزمته ، إلا أن تقف على التاء في هاء التأنيث فيحسُن الروم والإشمام ، لأن الحركة كانت على التاء التي وقفت عليها . فإن كانت الحركة العارضة تدل على الحرف ، الذي له الحركة في الأصل ، نحو وقفك على : « جزء ، وملء »[٣] تلقي الحركة على الساكن ، قبل الحركة العارضة على الهمزة المحذوفة ، فيجوز فيها الروم والإشمام ، لأنها[٤] تدل على ما الحركة فيه أصل ، وهو الهمزة جاز الروم والإشمام[٥] .

* * *

مسائل من هذا الفصل تبينه

« ٢ » اعلم أنك تقف على : « قل » من : (قل ادعوا) « الأعراف ١٩٥ » وعلى الدال من : (ولقد استهزىء) « الأنعام ١٠ » بالسكون لا غير ، لأن

---

(١) الملاحظ ان تعريف اصطلاحي الروم والإشمام قد تقدّم ذكرهما قبل دون تفسير لهما غير ان عرض المؤلف رحمه الله تعالى لهما بالتوجيه والتفسير حملني على تأخير الكلام عليهما ، ولمن يرغب في مزيد بيان أن يرجع الى الحجة ١٥٨/١، والتبصرة ٣٢/ب ، وابراز المعاني ٥٦ ، والتعريفات ١٧ ، وكتاب سيبويه ٣٣٩/٢

(٢) ص : «ولا روم» .

(٣) أول الحرفين في سورة الحجر (آ ٤٤) والثاني في آل عمران (آ ٩١) وتقدّم ذكرهما في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » ، « الفقرة ٨ ، ٩ » .

(٤) ص : «بكونها» .

(٥) التبصرة ٣٢/ب ـ ٣٣/ا ، وايضاح الوقف والابتداء ٣٨٥، والتيسير ٥٨، والنشر ٢٩٤/١ ، ٤٥٥

الذي تحرّكت له الدال واللام ، قد انفصل ممّا قبله ، بالوقف على ما قبله ، فلا تقدير له في الوقف ، ولا هو في نيّة ولا إرادة ، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام ، وتقف على : « جزء ، ودفء ، وملء »[١] في وقف حمزة وهشام بالإسكان ، وإن شئت بالروم والإشمام ، لأن الحركة تدل على الهمزة المخفّفة ، وهي مُقدّرة مع ما قبلها منوية مُرادة ، بخلاف ما حُرّك لساكن في كلمة أخرى ، أو لهمزة في كلمة أخرى نحو قراءة ورش[٢] : (وانحر) « الكوثر ٢ » أن تقف على الراء بالسكون لا غير ، لأن الهمزة التي تحرّكت الراء بحركتها ، قد انفصلت ممّا قبلها في الوقف ، وبانت ، ولا تقدير لها في نيّة ، ولا في[٣] غيرها ، وتقف على : (يُبدىء) « العنكبوت ١٩ »[٤] بياء ساكنة لحمزة وهشام ، بغير روم ولا إشمام ، لأن الياء بدل من همزة كانت مضمومة ، ولم يكن على الياء حركة قط ،مثل وقفك على : « رحمة ، ونعمة » ، فإن وقفت على « هؤلاء » في قراءة من حقّق الهمزة وقفت بالرّوم ، لأن الذي حُركت الهمزة من أجله ، لالتقاء الساكنين ، لم يذهب من الكلمة ، ولا فارقها ، وهو الألف التي قبل الهمزة ، فصارت الكسرة لازمة ، فوجب فيها جواز الروم ، وكذلك تقف (٣٠/أ) عليه في قراءة حمزة وهشام على همزة بين بين ، في حال الروم للحركة ، لأنها همزة مكسورة قبلها ألف ، هذا وجه الوقف لحمزة وهشام ، وفيه مخالفة للخط ، لأن الخط لا ياء فيه . ويجوز أن تقف بالإسكان ، ثم تُبدل من الهمزة ألفا لانفتاح ما قبلها ، ولا يُعتدّ بالألف الأولى لخفائها ، فإذا أبدلت من الهمزة ألفا حذفتَ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وتمدّ إن قدّرت الألف الثانية هي[٥] المحذوفة ، ولا تمدّ إن قدّرتَ الألف الأولى هي المحذوفة . وقد تقدّم ذكر هذا ، ومثل هؤلاء في الروم

---

(١) تقدّم تخريج أولهما وثالثهما في الفقرة السابقة ، وثانيها في سورة النحل (آ ٥) .

(٢) انظر « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» .

(٣) لفظ «في» سقط من : ص .

(٤) تقدّم هذا الحرف في «باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» ، الفقرة «١٥» .

(٥) ب : «وهي» وتصويبها من : ص .

« حيث »[١] لأن الياء التي من أجلها حُرِّكت الثاء لازمة ، فالروم والإشمام جائزان فيه . فإن وقفتَ على : « يومئذ ، وحينئذ »[٢] وقفت بالإسكان ، لأن الذي من أجله تحركت الذال ، وهو التنوين ، قد سقط في الوقف ، وانفصل مما قبله ، فرجعت الذال إلى أصلها ، وهو السكون ، فلم يجب فيه روم . فأما الوقف على : « غواش ، وجوار »[٣] فبالرَّوم ، لأن الشين والراء لا أصل لهما في السكون ، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما ، وهما مكسوران ، ودخل في « يومئذ ، وحينئذ »[٤] والذال ساكنة ، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين ، لسكون الذال وسكون التنوين ، ولم تكسر الراء في « جوار » ولا الشين في « غواش »[٥] لالتقاءالساكنين ، بل[٦] الكسرة فيهما أصل لهما ، فلذلك حسُن الوقف عليهما بالرَّوم ، وإن كان التنوين قد دخل فيهما للعِوَض ، كما دخل في « يومئذ ، وحينئذ »للعِوَض .

« ٣» فإن قيل : فبيّن لنا العِوَض في الموضعين كيف هو ؟

فالجواب أنك إذا قلت : رأيتك يوم إذ جلست في الدار ، وحين إذ كلّمت فلانا ، كانت الذال ساكنة ، لأنه ظرف زمان ماض مبني على السكون . وعلة بناء « إذ » على السكون أنها محتاجة إلى إيضاحها ، وبإيضاحها يتمّ المعنى ، وإيضاحها إنما هو في الجملة التي تضاف إليها « إذ » من ابتداء أو خبر ، ومن فعل وفاعل ، فلمّا كان بيانها بغيرها أشبهت « الذي ، والتي » اللذين هما محتاجان إلى

---

(١) الحرف في سورة البقرة (آ ٣٥) .
(٢) اول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٦٧) ، والثاني في الواقعة (آ٨٤) .
(٣) الحرف الأول في سورة الأعراف (آ ٤١) وثانيهما في الشورى (آ ٣٢) .
(٤) ذكر الدّاني ان ابن كثير اثبتها في الحالين ، وفي الوصل نافع وابو عمرو ، انظر التيسير١٩٥ ، وفيه بيان من وجوه أخر في الحجة في القراءات السبع ٢٩٢
(٥) الحرف الأول في سورة الشورى (آ ٣٢) والثاني في الأعراف (آ ٤١) .
(٦) قوله : «لسكون الذال . . . بل» سقط من : ص ، واحسبه بسبب انتقال النظر .

ما يُبيّنهما من الصلة[١] بعدهما ، فصارت « إذ » بمنزلة بعض اسم ، إذ لا تدل[٢] على المعنى إلاّ بما بعدها ، وبعض الاسم مبني ، فبُنيت لذلك على (٣٠/ب) السكون ، الذي هو أصل البناء ، فلمّا حذف مع « إذ » الجملة ، التي تُبيّنها وتوضّحها ، جعل التنوين عوضا من تلك الجملة المحذوفة. والتنوين ساكن والذال ساكنة للبناء ، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين . فلمّا وقفت انفصل الساكن الثاني وزال ، ورجعت الذال إلى سكونها ، الذي هو أصلها ، فلم يجز فيها روم . فأما « غواش ، وجوار » فأصلها « غواشي ، وجواري » في الرفع وفي النصب « غواشي ، وجواري » لايدخلها الخفض،ولا التنوين ، لأنهما يتعرفان[٣]، لأنه جمع ، ولأنه غاية الجمع ، ولأنه لا نظير له في الواحد . فلمّا سكنت الياء استثقالا للضمة في حال الرفع ، دخل التنوين عوضا من زوال ضمة الياء عن الياء، والتنوين ساكن والياء ساكنة ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعاًللكسرة التي كانت قبل الياء . فالكسرة أصلية فيه ، فلذلك قلنا : إن الوقف عليه بالرَوم إذ لا أصل للراء والشين في السكون ، فهذا فرق مابينهما ، وإن كان التنوين فيهما عوضاً[٤] من محذوف ، فإذا قلت : جئتك يومئذ كان كذا ، ويومئذ قام زيد ، لم تكن الذال إلا ساكنة ، لأنك قد جئت بالقصة بعد « إذ » ، فبقيت على سكونها ، فإن حذفْتَ القصة دخل التنوين عوضاً منها ، فقلت : جئتك يومئذ ياهذا[٥] .

---

(١) ب : «الجملة» ورجحت مافي : ص .
(٢) ص : «تدل به» .
(٣) ص : «ينصرفان» .
(٤) ب : ص : «عوض» فصوبته .
(٥) انظر ما تقدم مستوفى شرحا وتوجيها وتمثيلا في إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣ وما بعدها ؛ و٣٤٨ وما بعدها أيضا ، وانظر التبصرة٣٣/ب ؛ وكتاب سيبويه ٣٤٥/٢

فصل في الوقف

على هـاء الكناية وميم الجمع

« ٤ » اعلم أن الهاء حرف خفيّ ، فكأن حركة ماقبل الهـاء على الهاء ، إذا كانت حركة الهاء مثل ماقبلها ، فإذا وقفْتَ على هاء الكتابة ، وهي مضمومة، وقبلها ضمة أو واو ، وقفت بالإسكان لا غير ، لأنها لمّا كانت حركتها بمنزلة ماقبلها ، كأنها موقوف عليها ، وكأن ماقبلها هو آخر الكلمة ، فاستغني بهـا عن الروم . وكذلك إذا[1] كانت الهاء مكسورة ، وقبلها كسرة أو ياء ، تقف عليهـا بالسكو ، ولا تقف بالروم ، لأن الحركة التي قبلها ، كأنها عليهـا ، وكأنها موقوف عليها ، لخفاء الهاء[2] والياء[3] كالكسرة والواو كالضمة في ذلك .وتقف على ماعدا هذين الأصلين ، مما قبل الهاء فتحة أو ساكن غير الياء والواو ، بالروم أو الإشمام ، كسائر الحروف ، لأنها لمّا خالفَتْ حركة ماقبلها حركتها ، ولم يستغن في الروم بحركة ماقبلها عن رَوم حركتها ، لأنها مخالفة لحركتها ، فحسُن في ذلك الروم (٣١/أ) وكذلك الإشمام في المضمومة ، فتقف على :« عليه ، وأنسانيه ، ولأهله »[4] بالإسكان لا غير في قراءة الجماعة ، الذين كسروا الهاء ، وتقف على ذلك كله بالروم أو بالإشمام ، في قراءة من ضمّ الهاء ، فافهمه[5] .

« ٥ » وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم والإشمام فيهـا ، في

---

(١) ص : «أن» .
(٢) ص : «لخفائها» .
(٣) ب : «والواو» وتصويبه من : ص .
(٤) أول الأحرف في سورة الأنعام (آ ٣٧) وثانيهما في الكهف (آ ٦٣) ، وثالثهما في طه (آ ١٠) .
(٥) التبصرة ٣٤/أ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٣٠٢/١ .

الوقف على قراءة من ضمّها لغير التقاء الساكنين ،لأنها كسائر الحروف • وقد سووا في جواز الروم في الحركات ، التي هي إعراب ، أو هي بناء لساكن لازم ، نحو : « يقول ، وقيل» فميم الجمع[١] كسائر الحروف المتحركة ، يلزم فيها مايلزم[٢] في الحروف المتحركة بحركة إعراب ، أو بحركة بناء ساكن لازم • وما علمتُ أن أحدا نصّ عليها بمنع ولا إيجاب ، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام ، في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم ، لساكن قبله ، أو مكسور لساكن قبله• فالميم من جملة الحروف •فمَن كان مذهبه فيها في الوصل[٣] الضم ، وجب عليه أن يروم أو يُشِم في الوقف • وأيضاً فإن الروم والإشمام إذا دخلا الكلام ، ليُبيِّن بهما ماكانت حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل ، فذلك واجب في الميم ، لأن بالرَّوم والإشمام يُعلم : أنها كانت في الوصل مضمومة • ولو وقف عليها بالإسكان لم يُعلم : هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة • ففي الروم والإشمام بيان ماكانت حركة الميم عليه في الوصل ، وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة ، وليست[٤] صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما أنه ليس صلة هاء الكناية بواو في : « قدَّره ، وأنشَره »[٥] بمانع فيها من الروم والإشمام في الوقف عليها • وليس كون حركة ماقبل الميم كحركتها بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما كان ذلك مانعا في الهاء ، إذا كان حركة ماقبلها كحركتها ،لأن الميم ليست بحرف خفي كالهاء • ولو كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام والروم في «يقوم ويحكم» وليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الروم والإشمام ، كما لم تمنع في « يقوم ، ويحكم » وشبهه ، وكما لم يمنع ذلك في الياء والواو ، وهما من الشفتين • والإسكان فيها حسَن ، وهو الأصل[٦] •

(١) ب : «الجميع» وتوجيهه من : ص .
(٢) ب : «لزم» والأولى مافي : ص .
(٣) ص : «في الوصل فيها» .
(٤) ب : «وليس» وفضلت مافي : ص .
(٥) أول الحرفين في سورة يونس (آ ٥) والثاني في عبس (آ ٢٢) .
(٦) التبصرة ٣٤/أ ـ ب ، والتيسير ٥٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، وكتاب سيبويه ٣٥٠/٢

(٣١/ب) « فصل في وقف البزّي على « ما »[١] التي للاستفهام التي دخل[٢] عليها حرف جر » .

« ٦ » اعلم أن « ما » التي للاستفهام ، إذا دخل عليها حرف جر حُذفت ألفها ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، فتقول في الاستفهام « عمَّ تسأل ياهذا » وفي الخبر « عمّا تسأل أسأل أنا » وتقول في الاستفهام : « لِمَ تؤذونني » وتقول في الخبر : « لما آذيتني آذيتك » ، فتحذف الألف في الاستفهام للفرق . فإذا وقفتَ على الميم ، من « ما » [في][٣] الاستفهام ، وجب أن تحذف الفتحة ، وهي دالة على الألف المحذوفة ، فكَرِه ذلك بعض العرب ، فأدخل « هاء » في الوقف ، لتثبت الفتحة ولا تُحذف ، فيكون في الكلام مايدلّ على الالف المحذوفة ، ولئلا يُخِلّ بالكلمة على قلة حروفها ، فتحذف منها حرفا وحركة ، وهي على حرفين ، فتبقى على حرف واحد ساكن ، ولتظهر[٤] الحركة ، فيقوى الاسم ، وتدلّ الحركة على المحذوف منه . وخُصّ الوقف بذلك لأن الوصل تكون الميم فيه متحركة ، وهي قراءة البزي عن ابن كثير ، يقول في الوقف : « عمه ، وبمه ، وفيمه »[٥] وشبهه . فيأتي بها لِبيان حركة الميم ، وهذه الهاء هي هاء السَّكْت في : « كتابيه ، وحسابيه »[٦] وشبهه ، أتى بها لبيان حركة اليـاء ، لأنها اسم على حرف واحد متحرك . فإذا سكن في الوقف ضعف كونُ اسم [الميم][٣] على حرف ساكن ،

---

(١) ص : «لم» .

(٢) ص : «يدخل» .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : «ساكن فقواها .. في الوقف خاصة لضعف الاسم على حرف ساكن ولتظهر» .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سـورة النبأ (آ ١) ، في النمـل (آ ٣٥) ، في النازعات (آ ٤٣) .

(٦) الحرفان في سورة الحاقة (آ ٢٠ ، ٢٦) . وقد تقدّم الكلام على هـذه الهاء في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» ، الفقرة «٧» .

فأتى بالهاء لتقوية الاسم ببقاء حركته في الوقف ، فتدلّ الحركة على الألف المحذوفة، وتقوى الميم بالحركة عليها ، ومثله عند البصريين « أنا » الاسم منه الهمزة والنون ، وجيء بالألف لبيان حركة النون في الوقف ، فلذلك أكثرُ القراء على حذف الألف في الوصل ، إذ هي غير أصلية ، إنما جيء بها للوقف • ومَن أثبتها في الوصل فعلى لغة مَن رأى أنّ « أنا » بكماله الاسم ، وهو مذهب الكوفيين • وقد رأى بعض نحويي البصرة أن مَن أثبت الألف في « أنا » في الوصل فقد لحن ، كما[1] رأى مَن أثبت هاء السكت في « كتابيه » ونحوه في الوصل فقد لحن[2] • فهذه الهاء في الوقف في « عمه ، وفيمه » هاء السَّكْت •

« ٧ » وحجة مَن لم يأت بالهاء في ذلك ، أنه اتبع خط المصحف ، ولا هاء فيه • وأيضاً فإن الوقف عارض ، والسكون في الميم عارض ، فلم يعتد بذلك ، فأبقى الميم على سكونها ، وأيضاً فإن ما وقع مِن ذلك في القرآن ، لا يحسن الوقف عليه ، إذ ليس بكلام تام ولا صالح ، ولا قطع[3] • وأيضاً (٣٢/أ) فإن جماعة القراء على ترك الهاء في الوقف إلا البَزّي ، والإجماع حجة • فإنه

---

(١) قوله : «كما رأى . . . لحن» سقط من : ص .

(٢) صاحب هذا الرأي هو المبرّد ، وقد تقدم ذكر ذلك في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» الفقرة «٧» . وانظر كلام ابن الأنباري على توجيه قوله تعالى : (لكنا هو الله ربي) وإشباعه بحث ألف «أنا» وقفا ووصلا ومذاهب النحو فيها ، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨ ومابعدها .

(٣) اصطلاحات الوقف اختلف فيها كثيرا ، فهي عند ابن الأنباري : «الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف» ، وهي عند أبي جعفر النحاس كما قال : «وهذا كتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم وما كان الوقف عليه كافيا أو صالحا» وأما عند أبي عمرو الدّاني فقد اختار تقسيما من أقسام شتى وهو : «الوقف على أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وصالح مفهوم ، وقبيح متروك» ، وهي مدلولات بحسب اجتهاد هؤلاء وهؤلاء من علماء الوقف والابتداء ، وأما القطع فَبيّن فيما مثّل به ابن الأنباري أنه الحال ، وفيما ذكره المبرد وكذلك أبو علي الفارسي يَعدّانه الحال مرة والصفة مرة قال ابن الأنباري : « وأما المقطوع منه دون القطع فقوله : (وله الدين واصبا) الوقف على←

يَلزم مَن أدخل في هذا هاء ، في الوقف لبيان الحركة ، أن يدخلها في الوقف على ياء الإضافة حيث وقعت ؛ لأنها تسكن في الوقف ، وهي الاسم ، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن ، وترك الهاء في ذلك إجماع من القراء ، وهو جائز في الكلام وهو الاختيار[١] .

« ٨ » ومما تفرّد به البَزّي في الوقف أيضا [أنه][٢] كان يقف على : (هيهات) الثاني[٣] «المؤمنون ٣٦» بالهاء . ورُوي أنه[٤] يقف عليهما بالهاء ، وبالأول قرأت . وحجته في ذلك أنه أجراها على الهاء التي تدل على التأنيث في « التوراة ، وكمشكاة »[٥] ، ألا ترى أنها في الوصل بالتاء كالتوراة ، وحسُن عنده ذلك ، لانفتاح التاء ، وبنائها على الفتح ، بإجماع من القراء ، وذهب القراء إلى أن التاء في «هيهات» دلّت على تأنيث الكلمة كقولهم : «همت ، ثمت ، جلست»

← (الدين) غير تام لان (واصبا) قطع منه » ، وقال المبرّد : والعرب تنشد قول حاتم الطائي رفعا ونصبا :

إنْ كنتِ كارهة معيشتَنا هانا فحلّتي في بني بَدْر
الضاربين لدى اعنّتهم والطاعنين وخيلهم تَجري

وإنما خفضوهما على النعت وربما رفعوهما على القطع والابتداء» . وقال ابو علي الفارسي : «والقطع عندهم ـ فيما اُخبرته عن ابي بكر ـ ان يُراد بالاسم ان يكون صفة لما قبله بالالف واللام ، فإذا قُطع منه الالف واللام نُصب ، ولولا قطعك الالف واللام لكان جائزا ان تجريه على ما قبله» ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، والقطع والائتناف ١/أ ، والمكتفى في الوقف والابتدا ٣/ب ، والكامل في اللغة والادب ٢/٤٠ ، والبغداديات ٢/٣٦

(١) التبصرة ٣٤/أ ـ ب ، والتيسير ٦١ ، والنشر ٢/١٢٩ ، وكتاب سيبويه ٢/٣٣٥

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) سيأتي ذكره في سورة المؤمنين الفقرة «٨» .

(٤) ص : «عنه انه» .

(٥) أول الحرفين في سورة آل عمران (آ ٣) وسيأتي ذكره في فصل «معرفة اصل الالف» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (آ ٣٥) .

وكقولهم : «ربت رجل رأيت» فدخلت التاء لتأنيث الكلمة . وقد قال قُطْرُب[١] هي بمنزلة «مرضاة ، ومرماة» فجعلها هاء تأنيث ، وإن لم يكن لها مُذَكّر .

« ٩ » فإن قيل : فلم خَصّ البَزّي الثانية بالوقف عليها دون الأولى في روايته ؟

فالجواب على ما قاله القراء : أنه جعلهما جميعا ككلمة واحدة ، نحو «اثنتي عشرة» فوقف على الثاني بالهاء ، كما وقف على «عشرة» ، ولا يحسن عنده الوقف على الأولى ، لأنها كاسم واحد .

« ١٠ » وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن مِن العرب من يخفضه وينوّنه كـ «غرفات ، وملكوت»[٢] ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء . وأيضا فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البَزّي[٣] . وقد قال الأخفش: هي بمنزلة قولك[٤] : كان من الأمر كيت وكيت ، وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء . وأيضا فإن سيبويه قال : «هيهاتَ» اسم بمنزلة الأصوات . وفتح التاء عنده تدلّ على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدل على أنه جمع ، لم ينطق بواحده[٥] . وأيضا فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية . والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام . ومعنى «هيهات» غير منون البعد . وإذا نوّنت فمعناها :

---

(١) اسمه محمد بن المستنير ، أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وجماعة من أهل البصرة ، وعنه ابن الجَهْم ، طعَن فيه ابن السكّيت (ت ٢٠٦ هـ) ترجم في الفهرست ٨٤ ، ونزهة الألباء ٩١ ، وبغية الوعاة ٢٤١/١

(٢) أول الحرفين في سورة سبأ (آ ٣٧) والثاني في الأنعام (آ ٧٥) .

(٣) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو وقفا عليها بالهاء كما ذكر أن الرواية عن أبي عمرو أيضاً الوقف بالتاء ، وذكر الدّاني وابن الجزري ان الكسائي يقف عليها بالهاء أيضاً ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ١٢٧/٢

(٤) ب : «قوله» ووجهه ما في : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٥٥/٢

بَعْدَ ، وفُتحت للبناء والسكون اللذين قبلها ، واختير لها (٣٢/ب) الفتحُ للألف ، والفتحة التي قبلها • وفيها لغات : كسرُ التاء ، والتنوين ، والكسر بغير تنوين ، وكذلك الضم والفتح بتنوين وبغير تنوين ، وهي عند سيبويه ظرف غير متمكن ، فلذلك بُني ، فإذا قلت : هيهات منزلك ، فمعناه : في البُعْد منزلك ، وإذا نوّنت فمعناه : في بُعْدٍ منزلك • ومن العرب مَن يبدل من الهاء الأُولى همزة فيقول : أَيهات • ومنهم مَن يقول : أَيهان ، بالنون والهمزة[1] • وقد تقدّم الكلام في الوقف على هاء التأنيث وعلى الحركة العارضة ، إذا فارقها ما تحركَتْ من أجله • وأن الوقف على ذلك بالسكون لا غير ، إلا أن تقف على هاء التأنيث بالتاء فيحسُن الروم والإشمام • فكل هذا مذكور في باب الروم والإشمام بعلله •

(١) استوفى ابن الأنباري الكلام على لفظ «هيهات» من كل وجه ، وذكر اللغات التي فيها ومثل لكل وجه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، وأما ابن الجوزي فيذكر هذه الوجوه مسندة قراءة ، ويستوفي على ما فعل ابن الأنباري ، انظر زاد المسير ٤٧١/٥

باب

في مقدمات أصول الادغام والاظهار[١]

اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل ، والإدغام دخل لعلة تذكر إن شاء الله • وإنما قلنا : إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر ، لأن الواقف يضطر فيه إلى الإظهار ، ولاختلاف لفظ الحرفين • واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين • وعلة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك ، وشبّهه النحويون بمشي المقيد ، لأنه يَرفع رِجْلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه ، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع • وذلك نحو : « قال لهم ، وذهب بسمعهم »[٢] • ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع ، ويُقوّي حُسْنَ الإدغام في هذا النوع أن الأول ، إذا سكن في[٣] هذا النوع لم يكن بد من الإدغام ، نحو : « قل لهم ، وارغب بسم »[٤] وشبهه ، إلا الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، الساكنين ، فإنهما لا يُدغمان في مثلهما في أكثر الكلام لشابهتهما للألف ، نحو : « في يوسف ، وآمنوا وعملوا »[٥] • واعلم أن غير المثلين ، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول ، أشبَها المثلين اللذين هما من مخرج واحد ، فجاز فيهما

---

(١) ص : «الإظهار والإدغام» .

(٢) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٤٧ ، ٢٠٠) .

(٣) ص : «من» .

(٤) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٦٣) ، وثانيهما في الانشراح (آ ٨) واللفظ الأول من البسملة .

(٥) أول الحرفين في سورة يوسف (آ ٧) ، وثانيهما في البقرة (آ ٢٥) ، انظر الرعاية لتجويد القراءة ٤٩/ب ، والنشر ٢٨١/١

الإدغام ما لم يمنع من ذلك مانع . فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن . واعلم أن الإدغام إنما يحسُن في غير المثلين ، ويَقوى إذا سكن الأول ، وهو على ضربين : أحدهما إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج ، والحرف الأول أضعف من الثاني ، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة ، لأنك تبدل من الأول (٣٣/أ) حرفا من جنس الثاني . فإذا فعلت ذلك نقل لفظ الضعيف إلى لفظ القوة ، فذلك حسن جيد . والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القـوة سواء كالمثلين ، فيحسن الإدغام ، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام . وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل ، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام . فالذي يزداد[١] قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو : (قالت طائفة ، وودّت طائفة)[٢] لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه ، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها[٣] ، فهو أقوى من التاء كثيراً ، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قـوة مكررة . فهذا لا تكاد العرب تظهره ، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا . فإن نقصَت قوة الحرف الثاني ، وهو مع نقص قوته أقوى مـن الأول[٤] ؛ حسن الإدغام والإظهار ، نحو : (لهُدّمت صوامع) « الحج ٤٠ »[٥] و (حمَلتْ ظهورهما) « الأنعام ١٤٦ » ، لأن الصاد نقصت عن قوة الطاء لعدم الجهر ، وكـون الهمس فيها ، والظاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد[٦] ، وكون الرخاوة فيها والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء ، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها رخوة، والقوة من جهة أنها مهجورة، كذلك التاء فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها مهموسة ، والقوة من جهة أنها شديدة ، فقد تقاربتا في

---

(١) ب : «يزاد» ووجهه ما في : ص .

(٢) الحرفان في سورة آل عمران (آ ٧٢ . ٦٩) وسيأتي ذكرهما في «فصل في إدغام الثاء في الذال . . » الفقرة « ٤ » .

(٣) ص : «فيـه» .

(٤) ص : «الحرف الأول» .

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في «علل إدغام تاء التأنيث» الفقرة «١» .

(٦) ص : «الشـدة» .

القوة ، والضعف من صفاتهما ، فجواز الإدغام حسن ، والأول حسن في الإدغام، لأنك تزيد الحرف الأول قوة بالإدغام . والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني فهو نحو إدغام الرّاء في اللام ، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف ، وذلك مكروه ضعيف ، فقِس عليه هذا ، فإنه الأصل الذي يُعتمد عليه[1] .

(١) التبصرة ١/٣٥ ، وإبراز المعاني ٦٢ـ٦٤ ، وجمال القراء ١/١١٧ ـ ب ، والنشر ١/٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٢/١٢ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩١ ، وأسرار العربية ٧٣ ، ٤٢٥ ، والخصائص ١/٩٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٤ .

باب

في معرفة الحروف القوية والضعيفة

اعلم أن الضعيف في الحرف[١] ، يكون بالهمس وبالرخاوة ، فإذا اجتمعا في الحروف كان أضعف له ، والحروف المهموسة عشرة يجمعها [هجاء][٢] قولك : سكت فحثه شخص . والحروف الرخوة ثلاثة عشر[٣] حرفاً وهي ما عدا هجاء قولك : لم يروعنا أجدك قطبت[٤] . وهي الباء والحاء والغين والخاء والصاد والضاد والزاي(٣٣/ب) والسين والشين والظاء والثاء والذال والفاء . واعلم أن القوة في الحرف[١] تكون بالجهر وبالشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتفشي . فالحروف المجهورة هي ماعدا الحروف المهموسة المذكورة قبل هذا ، والحروف الشديدة هي ثمانية ، وهي هجاء قولك : أجدك قطبت . والحروف المطبقة أربعة وهي الطاء والظاء والضاد والصاد ، وهي حروف التفخيم . ويكون أيضاً في الراء واللام ، في بعض المواضع ، تفخيم . وحرف التكرير الراء . وحروف الاستعلاء سبعة وهي : حروف الإطباق المذكورة ، والغين والخاء والقاف ، وحروف الصفير ثلاثة وهي : الزاي والصاد والسين .والمستطيل هو الضادّ . وحرفا الغنة اثنان : النون والميم الساكنان[٥] . وحرفا التفشي الشين والفاء ، وهو في الشين أمكن[٦] . وقد

---

(١) ب : «الحروف» ورجحت ما في : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «ثلاث عشرة» وتصويبه من : ص .
(٤) قوله : «ماعدا .. قطبت» تأخر عن عد الحروف في : ص .
(٥) ص : «الساكنتان» .
(٦) ص : «اقوى وأمكن» .

شرحنا علل هذا كله ، وبيناه في كتاب « الرعاية لتجويد القراءة » ، فأغني ذلك عن إعادته كله • وفيما ذكرنا كفاية لِما قصدنا إليه ، فبهذه الصفات يقوى الحرف وبعَدمِها يضعف ، وكلّما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف • وكذلك إذا تكرّرت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف • ومن الحروف مايلزمه صفة قوية وصفة ضعيفة • وربما لزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع ، كالصاد التي هي مجهورة مطبقة مستعلية مستطيلة مفخّمة ، وكالطاء التي هي مجهورة شديدة مطبقة مستعلية • وربما لزمت الحرف صفتان ضعيفتان وصفةقوية ، كالسين التي هي مهموسة رخوة ، وفيهاصفير • فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وقبحه[1] •

(١) كتاب سيبويه ٤٨٩/٢ ، والرعاية لتجويد القراءة ١٣/أ ـ ١٤/ب ، وأسرار العربية ٤٢١ ، والنشر ٢٠٢/١

باب

في جمـلة من مخارج الحروف مختصرا

اعلم أن المخارج على الاختصار ثلاثة : الفم والحلق[١] والشفتان. فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة : الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين . وقد زاد قوم" الألف ، ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثّلنا[٢] وعطفنا[٣] بعضها على بعض . وأما حروف الفم فقد تتشارك في المخرج ، وهي ثمانية عشر حرفاً : القاف ثم الكاف ثم الشين والجيم والياء ، هن أخوات في المخرج من وسط (٣٤/أ) اللسان إلى الحنك ، ثم الضاد من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس ، ثم اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ثم النون من أسفل اللام[٤] مما يلي الثنايا ، وكذلك الراء تخرج من مخرج النون ، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا . وقد قيل : إن اللام والنون والراء أخوات في المخرج ، من طرف اللسان وأصول الثنايا . ثم الظاء والذال والتاء أخوات يخرجن من طرف اللسان وأصول الثنايا ، والظاء أمكن مماسّة للثنايا[٥] للإطباق والاستعلاء اللذين فيها . ثم الزاي والصاد والسين أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وفُويق الثنايا السفلى . ثم الطاء والتاء والدال أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا . وأما حروف الشفتين فأربعة : الفاء منفردة ، ثم الباء والميم والواو أخوات ، وفي بعض هذه المخارج اختلاف ، ولكن ذكرنا الأشهر ،

---

(١) ص : «الحلق والفم» .
(٢) ص : «مثلناه» .
(٣) ب : «وعطف» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «من اللام» ووجهه ما في : ص .
(٥) ص : «من طرف الثنايا» .

فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لايُدغمن في حروف الفم ، ولا في حروف الشفتين. وقد يُدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج . وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الشفتين ، ولكن يدغم بعضها في بعض ، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء ، فلا تدغم في غيرها ، ولا [يدغم][1] غيرها فيها . وتعلم أن حروف الشفتين لا تُدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الفم ، لبعد مابينهن في المخرج ، ويُدغم بعضها في بعض خلا الواو ، فلا تدغم في غيرها ، ولا غيرها فيها ، خلا أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو . وكذلك الميم لا تدغم في الياء[2] . وسترى علة ذلك كله إن شاء الله .

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) كتاب سيبويه ٤٨٨/٢ ، واسرار العربية ٤٢٠ ، والرعاية لتجويدالقراءة ٢٠/ ب

فصـــل

في ادغام لام التعريف

اعلم أن أكثر إدغام حروف الفم بعضها في بعض يَقوى ويحسن ، لاشتراك [الحرفين][١] في إدغام لام التعريف فيهما . [فلما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما][٢] حسن إدغام أحدهما في الآخر لذلك الاشتراك ، هذا هو الأكثر في علة إدغام حروف الفم بعضهـا في بعض ، فاضبط هذا الأصل ، واعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر[٣] حرفا بلا اختلاف في ذلك ، وهُنّ[٤] : التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون ، وعلة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها[٥] من مخارج هذه (٣٤/ب) الحروف في الفم . فلما سكنت ولزمها السكون أشبهت اجتماع المثلين ، والأول ساكن ، وكثر الاستعمال لها ، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام ، ليس منها ماينقص عن قوة اللام إلا التاء ، فكان في إدغامها فيهن قوة لها ، فأدغمت فيها لذلك ، ولا تدغم في باقي حروف الفم ، لتباعدها عن مخرج الفم منهن أو في الصفة أو في القوة ، فإن وقعت ، قبل هذه الحروف ، لام ساكنة ، غير لام التعريف ، لم

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، انظر آخر الباب نفسه أيضا .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) يذكر سيبويه ثلاثة عشر حرفا وكذلك الأنباري ، إذ لم يعدّ حرف اللام كما فعل مكي وذلك لبداهة إدغامها في اللام ، انظر كتاب سيبويه ٥٠٣/٢ ، وأسرار العربيـة ٤٢٦

(٤) ص : «وهـي» .

(٥) ب : «يخرجها» وما في «ص» وجهه .

تدغم فيهن[١] ، نحو : ألسنة جمع لسان ، ونحو : « ألزمه وألصقه وألثمه » وشبهه . وعلة ذلك أن لام التعريف لاتتحرك أبداً ، فلزمها السكون ، فقويت ؛ في الإدغام ، ولأن لام التعريف كثر استعمالها ، وهذه اللامات ، غير لام التعريف ، قد تتحرك ويقلّ استعمالها ، وتقول : لسنته ولصقت به ولزمته ، فتحرك اللام[٢] ، فلمّا لم تلزم اللام في هذا لم[٣] يلزمها الإدغام . وعلة أخرى وذلك أنهم فرّقوا بين اللام الزائدة ، وهي لام التعريف ، وبين اللام الأصلية ، وهي لام ألسنة وألصقه وشبهه ، لأنها فاء الفعل ، وأيضاً فإن الأصل الإظهار ، فجرت الأصلية على الأصل ، وهو الإظهار ، وأدغمت لام التعريف للفرق بين اللام الأصلية واللام الزائدة ؛ وكانت الأصلية أولى بالإظهار ، لأنه الأصل ، فجرى الأصل على الأصل ، وهو الإظهار ، وجرى الزائد على الفرع وهو الإدغام . وكانت لام التعريف أولى بالإدغام لأنه تخفيف ، وهو كثير التصرف لدخولها على النكرات إلا اليسير[٤] . وحجة أخرى ، وهو[٥] أنك لو أدغمت اللام الأصلية في « ألسنة » لأشبه قولك « السِّنة » وهو النوم ، فكان الإظهار أولى بها . فإذا اشترك الحرفان في إدغام لام التعريف فيهما قوي إدغام أحدهما في الآخر ، مالم يمنع من ذلك علة[٦] .

---

(١) ص : « فيهـا » .
(٢) ص : «اللام بهـا» .
(٣) ص : «هذا امن السكون ما لزمه لام التعريف لم» .
(٤) أي سوى اسماء الأعلام والاسماء غير المتمكنة ، انظر اسرار العربية ٤٢٧
(٥) ص : «وذلـك» .
(٦) كتاب سيبويه ٢/٥٠٢ ، واسرار العربية ٤٢٦

فصـــل

في معنى الادغام

الإدغام معناه : إدخال شيء في شيء ، فمعنى : أدغمت الحرف في الحرف ، أدخلته فيه ، فجعلت لفظه كلفظة الثاني [فصارا][1] مثلين ، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما [لفظة][1] واحدة،كما يصنع بكل مثلين اجتمعا ، والأول ساكن . قال الخليل : يقال . أدغمت الفرس اللّجام أي : أدخلته في فيه . وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام ، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركاً ، لئلا يجتمع ساكنان[2] .

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) كتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وجمال القراء ١١٧/أ ، والنشر ٢٧٣/١ ، والتعريفات ٨ ، والتبصرة ٣٥/أ .

فصـــل

في ادغـــام دال « قد » واظهارها

اختلف القراء في إدغام دال « قد » وإظهارها عند ثمانية أحرف وهن : الجيم والزاي (٣٥/أ) والذال والصاد والضاد والظاء والسين والشين[١] .

« ١ » فحجة مَن أدغم دال « قـد » في الجيم هي المؤاخاة التي بينهما ، وذلك أنهما من حروف الفم ، وأنهما مجهوران ، وأنهما شديدان ، فحسُن الإدغام لهذا الاشتراك ، والإظهار حسن لأنهما منفصلان ، ولأن الإظهار هو الأصل ، ولأن الجيم لاتُدغم فيها لام التعريف ، كماتدغم في الدال فتباينابذلك ، فأُظهرا ، ولأن أهل الحرمين وعاصما وابن ذكوان على الإظهار وذلك حجة .

« ٢ » وحجة مَن أدغم دال « قد » في الذال أو أظهرها كالحجة في الجيم سواء ، وتزيد قوة الإدغام فيهما لأن لام التعريف تُدغم فيهما ، غير أن ابن ذكوان أدغم الدال في الذال .

« ٣ » وحجة مَن أدغم دال « قد » في الزاي أنهما اشتركا في المخـرج من الفم ، وفي أن لام المعرفة تدغم فيهما ، وأنهما مجهوران ، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة[٢] بالصفير الذي فيها ، فإذا أدغمت الدال فيها أُبدلت منها زاي ، وهي أقوى من الدال ، فنُقلت الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام ، فقوي ذلك وحسن ، والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل ، ولأنهما قد اختلفا [في الشدة

---

(١) التبصرة ٣٥/أ ، والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/أ ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٣/٢ ، وإبراز المعاني ٧٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢

(٢) ص : «قـراءة» .

والرخاوة ، الدال شديدة والزاي رخوة ولأنهما اختلفا][1] في الصفير ، الزاي فيها صفير ، ولا صفير في الدال ، فتباينا بذلك ، فحسُن الإظهار ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » وحجة من أدغم دال « قد » في الصاد أنهما اشتركا في المخرج من الفم ، لأن لام المعرفة تدغم فيهما ، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها ، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق والصفير والاستعلاء اللواتي فيها ، فحصل للدال بإدغامها في الصاد قوة زائدة ، لأنك تبدل منها صادا ، والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا ، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأن الصاد مهموسة رخوة ، وذلك ضعف متكرر فيها ، فقد حصل للدال مزيتان على الصاد وهما : الجهر والشدة اللذان في الدال ، فحسن الإظهار لذلك ، لأنك إذا أدغمته أبدلت من الدال حرفاً مهموساً رخواً ، وقد كانت مجهورة شديدة فعكستها إلى ضعف ، ولولا أن الإطباق والصفير اللذين في الصاد يقوّيانها ماجاز الإدغام ، وعلى الإظهار الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة . وكذلك الحجة في إدغام دال « قد » في الطاء والضاد ، وإظهارها ، غير أن الضاد والطاء لا صفير فيهما ، وفيهما (٣٥/ب) الجهر كالدال ، فحسن الإدغام ، لأنك تنقل الدال بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها . وعلى الإظهار عندهما الحرميان وعاصم غير ورش .

« ٥ » وحجة من أدغم دال « قد » في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن السين قوية بالصفير الذي فيها ، فهي وإن كانت غير مجهورة ، فالصفير الذي يوازي الهمس والرخاوة اللذين في السين ، التي فيها قوة التَّفشّي ، أو يقرب من ذلك ، فجاز الإدغام في السين . وفيه بعض البعد ، لانك تبدل من الدال ، وهي مجهورة ، حرفا ضعيفاً بالهمس الذي فيه والرخاوة ، فإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين ،لأن السين فيها صفير يقويها ، ولا صفير في الشين . وإنما جاز إدغامها في الشين لما في

(١) تكملة لازمة من : ص .

الشين من التفشّي الذي يقويها ، والجهر الذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التفشّي الذي في الشين ، فالإظهار عندهما [أحسن][1] لما ذكرنا ، ولأنه الأصل ، ولأنهن منفصلات بعضهن من بعض ، ولأنهن قد اختلفن في القوة ، ولأن الإدغام يحدث في الأول ضعفاً بعدقوة إذا أدغمت[2] في الشين ، وعلى الإظهار عندهما الحرميان وعاصم وابن ذكوان وذلك حجة .

« ٦ » وأما علة ورش في تخصيصه الإدغام للدال في الطاء والصاد فهي ماذكرنا من قوة الصاد والطاء بالإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة اللواتي في الصاد ، ولأنهن قد اشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، ولأن الدال تزداد قوة عند الإدغام ، لأنها يُبدل منها حرف أقوى منها ، مع مشاركة الدال للطاء والصاد في الجهر والخروج من الفم ، فالإدغام فيها حسن قوي[3] ، فلهـذا ، والله أعلم ، خصّها ورش بالإدغام فيهما . وكذلك علّة ابن ذكوان في إدغامه الدال من « قد » في الطاء والظاء . فأما علة ابن ذكوان في إدغامه الدال في الذال والزاي فهي مـا في ذكرنا من قوة الزاي بالصفير والجهر ، وقوة الدال بالجهر ، فحَصَل في الإدغام في الزاي نقل الدال إلى ماهو أقوى منها . وحَصَل في إدغامها في الدال نقلها إلى ما هو مثلها ، لانقصَ يدخلها ، مع أنهن قد اشتركن في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن الإدغام لا ينقص الأول من قوته ، فحسن الإدغام لما ذكرنا ، والإظهار هو الأصل .

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) يعني الدال ، وكان الأولى أن يقول «أدغم» بطرح تـاء التأنيب ليعـود الضمير على لفظ «الأول» وتتضح العبارة .

(٣) ص : «قوى مختار» .

(٣٦/أ) فصل

في علة ادغام ذال «اذ» واظهارها

اختلف القراء في إدغام ذال « إذ » وإظهارها عند ستة أحرف ، وهي : السين والتاء والصاد والدال والجيم والزاي ، هجاء[١] : ستصدجز[٢] .

« ١ » فحجة من أدغم الذال من « إذ » في التاء أنهما تواخيا[٣] في المخرج وفي إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما قد تقاربا في القوة والضعف . فالذال فيها جهر يقوّيها ، وفيها رخاوة تضعفها ، وكذلك التاء فيها شدة تقويها ، وفيها همس يضعفها ، وقد تقاربا في القوة والضعف ، فجاز الإدغام لذلك . والإظهار حسن لأنه الأصل[٤] ، ولأنهما[٥] منفصلان ، ولأن الجهر الذي في الذال أقوى من الشدة التي في التاء ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة .

« ٢ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الصاد أن الصاد أقوى من الذال بالصفير والإطباق والاستعلاء والتفخيم اللواتي فيها[٦] ، فإذا أدغمتَ فيها الذال أبدلتَ من الذال حرفاً أقوى منها بكثير ، فحسن الإدغام لذلك معها ، أنهما قد اشتركا في المخرج ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، فزاد ذلك في

---

(١) ص : «وهي في هجائها» .
(٢) التبصرة ٣٥/ب ، والرعاية لتجويد القراء ٤٠/أ ، والتيسير ٤١ ،والنشر ٣/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٠ ، وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢
(٣) هي مثل آخى ، وضعّف الفيروزبادي المثال منه « واخى » انظر القاموس المحيط «أخو» ، والمزهر ٤٦٢/١
(٤) ب : «الوصل» وتصويبه من : ص .
(٥) ب : «لأنهما» والعاطف مستدرك من : ص .
(٦) قوله : «اللواتي فيها» سقط من : ص .

الإدغام قوة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان . وبالإظهار قرأ أهل الحرمين وعاصم وابن ذكوان وخلف ، فذلك حجة .

« ٣ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الدال أنهما من حروف الفم ، وأنهما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما مجهوران ، فحسن الإدغام لاشتراكهما في ذلك ، وزاده قوة أن الدال من الحروف الشديدة ، والذال من الحروف الرخوة ، والرخاوة أضعف من الشدة ، فإذا أدغمت انتقلت[١] الذال من الرخاوة إلى الشدة ، وذلك تقوية للحرف ، فحسن الإدغام وقوي ، وعلى ذلك اختار ابن ذكوان الإدغام في الدال وحدها ، وهو حجة خلف في روايته الإدغام في الدال[٢]. فأما إدغامه في التاء فعلته ماذكرنا من مساواة قوة الدال للتاء ، لما في كل واحد منهما من الضعف والقوة ، وقد ذكر [كل][٣] هذا ، والإظهار أحسن لأنه الأصل ، ولأنهما[٤] منفصلان وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الجيم أن الجيم حرف أقوى من الذال ، لما في الجيم من الجهر والشدة ، والذال حرف رخو مع مؤاخاتهما (٣٦/ب) في المخرج ، فحسن الإدغام لأنك تبدل من الذال ، إذا أدغمت ، حرفاً أقوى منها ، والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ، ولأنه الأصل ، ولأنهما قد افترقا في أن لام التعريف لا تدغم في الجيم ، ولأنه قد بعُد مابين الذال والجيم في المخرج من الفم ، وهذه هي علة خلاد[٥] والكسائي في إظهارهما للذال عند الجيم ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وحمزة وابن ذكوان ، وذلك حجة .

---

(١) ص : «انقلبت» .
(٢) التبصرة ٣٦/أ ، والتيسير ٤٢
(٣) تكملة موضحة من : ص .
(٤) ب : «لأنهما» والعاطف مستدرك من : ص .
(٥) خلاد بن خالد أبو عيسى او ابو عبد الله ، أخذ القراءة عن سليم عرضا وهو اضبط اصحابه واجلهم ورواها عن حسين الجعفي عن ابي بكر وعن هذا نفسه عن عاصم ، وعنه عرضا احمد الحلواني وإبراهيم القصار والقاسم الوزان وسواهم، إمام ، ثقة ، محقق ، (ت٢٢٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٢٧٤/١

« ٥ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الزاي أن الزاي أقوى من الذال ، للصفير الذي فيها ، وقد اشتركا في الجهر والرخاوة ، وفي الخروج من الفم ، وفي إدغام لام التعريف فيهما ، فلمّا كان الإدغام يزيد الزاي قوة بالصفير حسُن الإدغام وقوي . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، وعلى الإظهار الحرميان وعاصم وابن ذكوان وخَلَف وذلك حجة .

« ٦ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في السين أن السين فيها ضعف وقوة، والضعف فيها مكرر ، لأنها مهموسة رخوة ، وقوتها أنها فيها صفير ، والذال فيها رخاوة تضعفها كالسين ، وفيها جهر يقويها ، يوازن[1] الصفير الذي في في السين ، والصفير أقوى ، فجاز الإدغام ، لتقاربهما في القوة والضعف ، ولأنهما من حروف الفم ، ولأن لام التعريف تُدغم فيهما . والإظهار أحسن فيها ، لتكرر الضعف في السين بالهمس والرخاوة ، ولولا قوة الصفير الذي في السين ماجاز الإدغام ، والإظهار أحسن ، لنقلك الذال عند الإدغام إلى الهمس ، ولأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن ذكوان وخلف ، وذلك حجة قوية .

---

(١) ب : «يوازي» وفضلت ما في : ص .

فصـــل

في علل ادغام تاء التأنيث

« ١ » اختلف القراء في إدغام تاء التأنيث وإظهارها عند ستة أحرف وهن[١]: الجيم والطاء والصاد والثاء والسين والزاي[٢] .

فعلة من أدغم تاء التأنيث في الجيم والطاء والصاد والزاي أنهن اشتركن في المخرج ، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، سوى الجيم ؛ ولأن هذه الحروف أقوى من التاء ، لأن التاء حرف مهموس ، وهذه الحروف مجهورة سواء ، والصاد والطاء قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء ، والزاي حرف قوي ، للصفير الذي فيه والجهر ، مع ما في التاء من المؤاخاة بينها وبين الصاد من الهمس ، لكن الصاد تقوى ، بالصفير والإطباق والاستعلاء ، على التاء ، فحسن الإدغام (٣٧/أ) لذلك ، لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفاً أقوى منها ، فتنقلها بالإدغام إلى القوة ؛ وذلك حسن . والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل، ولأنه من كلمتين منفصلتين، وبالإظهار عند الجيم والزاي قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة ، ومثله الطاء والصاد ، غير أن ابن عامر أدغم عندهما ، إلا قوله : (لهُدِّمت صوامع) « الحج ٤٠ »[٣] فإنه أظهر[٤] . وأدغم ورش عند الطاء .

« ٢ » وعلة من أدغم التاء في الثاء أن الثاء حرف فيه بعض الشدة ،

---

(١) ص : «وهي» .

(٢) التبصرة ٣٦/أ ؛ والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٥/٢ ، وإبراز المعاني ٧٤ ؛ وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢

(٣) تقدّم هذا الحرف في «مقدمات أصول الإدغام والإظهار» .

(٤) التبصرة ٣٦/أ ، والتيسير ١٥٧ ؛ والنشر ٥/٢

والرخـاوة أغلب عليه ، والتاء حـرف مهموس ، والهمس ضعف في الحرف ، فكأنما تقاربا لاشتراكهما في الهمس والمخرج ، ويجوز إدغام لام التعريف فيهما ، فجاز لذلك الإدغام ، والإظهار في هذا أحسن وأقوى ، لأن التاء أقوى من الثاء ، لِمـا في التاء من الشدة ، ولِما[1] في الثاء من الهمس والرخاوة ، فهما وإن اشتركا في الهمس فإن الثاء تنقص عن قوة التاء لِمـا فيها من الرخاوة التي تضعفها ، ولِمـا في التاء من الشدة التي تقويها وبالإظهـار قـرأ الحرميـان وعـاصم ، وذلـك حجـة .

« ٣ » وعلة من أدغم التاء في السين ، أن السين فيها صفير يقويها ، وهي مؤاخية للتاء في المخرج من الفم ، ومؤاخية لها في الهمس ، ومؤاخية لها في إدغام لام التعريف فيهما ، لكن التاء حرف فيه شدة ، تقوم الشدة في القوة مقام الصفير ، الذي في السين ، فقد تساويا ، فحسن الإدغام ، لأنك لا تنقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف ، على أن الصفير أقوى من الشدة ، فحسن الإدغـام . والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ولأنه الأصـل . وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٤ » فأما حجة حمزة في إدغامه تاء التأنيث في الجمع عند الصاد والزاي والذال فذلك يجري على ماعلّلنا ، من أن هذه الحروف أقوى من التاء ، لِما في الصاد من الإطباق والصفير والاستعلاء ، مع مؤاخاتها التاء في المخرج والهمس ، ولِما في الزاي من الجهر والصفير ، ولِما في الذال من الجهر ، فكلهن أقوى من التاء ، فحسن الإدغام لخروجهن كلهن[2] من الفم ، ولأن الإدغام يَقوى به الحرف الأول ، لأنه يُبدل بأقوى منه ، ولاشتراكهن في إدغام لام التعريف فيهن . والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن الأول في هذا متحرك بخلاف ماتقـدّم ، فإذا[3] أنت أدغمت وأسكنت المتحرك تغيّرت حركته ثم غيّرته مرة ثانية بالإدغام ،

---

(١) ص : «لأن التاء أقوى من الثاء من أجل الشدة التي فيها ولما» .
(٢) قوله « كلهن » سقط من : ص .
(٣) ص : «فأنت إذا» .

فأبدلت (٣٧/ب) منه حرفـا من جنس الثاني ، وذلك تغيّر[١] بعد تغيّر[١] ، فضعف الإدغام ، وقوي الإظهار لذلك ، ولأن عليه جماعـة من القراء ، غـير حمزة وأبي عمرو في الإدغام الكبير[٢] ، فذلك حجـة .

(١) ص : «تغيير» .
(٢) النشر ٢/٢٨٦

فصـــل

في [علل][1] ادغام «هل» و «بل»

اعلم أن [لام][2] « هل » و « بل » اختلـف القـراء في إظهارهمـا وإدغامهما[3] عند ثمانية أحرف وهن : التاء والثاء والزاي والطاء والضاد والظاء والسين والنون[4] .

« ١ » وحجة من أدغم أن « هل وبل » لمّا لزم لامهما السكون أشبهتا لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن مالايجوز في لام التعريف إلا هو ،ألا[5] ترَى أنه لم تدغم لام « قل » ، وتبدل لأن سكونها غير لازم ، ففارقتا مشابهة لام التعريف فأظهرتا لأن أبا الحارث قـد أدغم اللام من يفعل في الـذال وسكونها عارض ، وذلك لشبهها بلام التعريف في اللفظ بالسكون ، والإدغام فيها قبيح ، لأن سكونها عارض ، ولأنه قد انفرد به أبو الحارث ، وقد كان يلزمه إدغام

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : «إظهارها وإدغامها» .
(٤) التبصرة ٣٦/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٣١/أ ، والتيسير ٤٣ ،والنشر ٧/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢
(٥) قوله : «الا هو» سقط من : ص .
(٦) اسمه الليث بن خالد البغدادي ، عرض على الكسائي وهو من جلة اصحابه، وروي الحروف عن حمزة بن القاسم وعن اليزيدي ، وعنه عرضا وسماعا سلمة بن عاصم والفضل بن شاذان ومحمد بن يحيى وسواهم ، ثقة ، حاذق (ت ٢٤٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٣٤/٢
(٧) الحرف في سورة البقرة (آ ٨٥) ، انظر التبصرة ٣٧/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ .

اللام في النون في (يُبدِّلْ نِعمةَ الله) « البقرة ٢١١ » لأن اللام أقرب إلى النون منها إلى الذال .

« ٢ » وحجة من أظهر [أن][1] لام « هل وبل » منفصلتان من الكلمة التي بعدهما ، ففارقتا لام التعريف المتصلة بما بعدها ، والانفصال أبداً يقوى معه الإظهار ، لأنك تقف على الحرف الأول ، فلا يجوز غير الإظهار . والاتصال أبداً يقوى معه الإدغام ، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره . وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل .

« ٣ » وحجة من أدغم عند بعضها وأظهر عند بعضها أنه جمع بين اللغتين ، مع روايته ذلك عن أئمته ، والاختلاف في ذلك على ما[2] ذكرنا في كتاب التبصرة[3].

---

(١) تكملة لازمة لتتوجه العبارة من : ل ، وليست في : ب و ص .
(٢) ص : «كما» .
(٣) ص : «التبصرة الذي هذا شرحه» .

فصـــل

في ادغام الباء الساكنة[١] في الفاء والميم ، وادغام الفاء الساكنة[١] في الباء

قرأ أبو عمرو وخلاد والكسائي بإدغام الباء الساكنة في خمسة مواضع ، وهي جملة ما في كتاب الله من ذلك ، وهي قوله : « اذهبْ فمَن تَبِعك » « الاسراء ٦٣» ، (أو يغلبْ فسوف) « النســاء ٧٤ » ، (وإن تَعْجَبْ فعجَبٌ) « الرعد ٥ » ، و (اذهبْ فـإن) « طـه ٩٧ » ، (ومـن لم يَتُبْ فأولئك) « الحجرات ١١ » ، وأظهر ذلك الباقون[٢] .

« ١ » وحجة من أدغم أن الفاء حرف فيه تفش ، وذلك قوة فيه ، والباء أقوى منه ، لأنها شديدة مجهورة ، والفاء مهموسة رخوة ، فلمّا كان في كل واحد منهما قوة واشتركا في المخرج من الشفتين ، وفي أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، جاز إدغام الأول في الثاني ، والإظهار أحسن وأقوى ، لأن الأول أقوى من الثاني للجهر والشدة اللذين فيه ، ولضعف الثـاني بالهمس (٣٨/أ) والرخاوة اللذين فيه ، فإذا أدغمتَ أبدلتَ من الأول حرفاً أضعف منه ، فأبدلتَ من حرف قوي حرفاً ضعيفاً ، وأيضاً فإنهما منفصلان ، وأيضاً فإن على الإظهار أهل الحرمين وعاصما وابن عامر وخَلَفا ، وذلك حجة ، وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل ، فالإظهار أحسن ، فأما إتيان الميم بعد الباء فذلك موضعان في البقرة : (يعذب من يشاء)

---

(١) لفظ «الساكنة» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ٣٧/أ ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٠/ب ، ٤٠/أ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٨/٢ ، ١١ ، وكتاب سيبويه ٤٩٧/٢

« ٢٨٤ » أظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر، وأدغمه الباقون . والموضع الثاني في هود قوله تعالى : (اركبْ مَعنا) « ٤٢ » أظهره ورش وحمزة وابن عامر ، وأدغمه الباقون .

« ٢ » وحجة من أدغم أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمتَ فيها الباء نقلتَ الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميماً . وأيضاً فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما من كلمتين ، ولأن الام المعرفة لاتُدغم في واحدة منهما . فأما إدغام الفاء في الباء فموضع واحد قوله تعالى في سبأ : (نخسفْ بِهم الأرض) « ٩ » أدغمه الكسائي وحده[١] ، وعلة إدغامه أن الفاء والباء اشتركا[٢] في المخرج من الشفة[٣] ، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما ، والباء حرف قوي ، للشدة التي فيها والجهر ، والفاء أضعف من الباء ، للهمس الذي فيها والرخاوة ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الحرف إلى ما هو أقوى منه ، وقد كَرِه الإدغام البصريون ، لزوال التفشي الذي في الفاء ، وأجازه الكوفيون ، والإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل، ولأنهما منفصلان ، ولأن التفشي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام ، ولأن لام المعرفة لا تدغم فيواحد منهما ، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى الفم ، لأن للفاء في الثنايا العليا نصيباً ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، وأيضاً فإن القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم[٤] حجة .

---

(١) التبصرة ١/٣٧ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ٢/١٢ ، والمختار في مقاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

(٢) ص : « قد اشتركا » .

(٣) ص : « الشفتين » .

(٤) ص : « وإظهارهم » .

فصـــل

في ادغام الثاء في الذال والذال في الثاء

والراء في اللام واللام في الراء[١]

« ١ » أما الثاء في الذال فقوله[٢] : (يلهث ذلـك) « الأعراف ١٧٦ » قراءة ابن كثير وورش وهشام بالإظهار ، وأدغم الباقون • وعلة الإدغام هي[٣] أن الذال أقوى من الثاء بكثير ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة رخوة ، (٣٨/ب) فحسُن انتقال الأول إلى القوة بالإدغام ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل •

« ٢ » وأما الدال في الثاء فنحو قوله: (يُرِدْ ثواب) « آل عمران ١٤٥ » أظهره الحرميان وعاصم ، وأدغم الباقون • وعلة الإدغام ضعيفة ، لأن الدال أقوى من الثاء ، للجهر الذي في الدال ، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها[٤] ، فالإظهار أقوى وأولى •

« ٣ » وأما الراء في اللام فقبيح عند سيبويه والبصريين ، لأنـك تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام ، فيضعُف الحرف[٥] ، وأدغمه أبو عمرو وحده في رواية الرَّقيين عنه[٦] ، فالإظهار أقوى وأحسن ، وعليه كل القراء ، فذلك حجة•

---

(١) التبصرة ٣٧/أ-ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٣١/أ ، ٣٢/ب ، ٣٩/ب ، ٤٠/أ - ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٠/٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥

(٢) ب : «فهو» وآثرت ما في : ص .

(٣) لفظ «هي» سقط من : ص .

(٤) قوله : «من حالها» سقط من : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٤٩٧/٢ ، ٥٠٧

(٦) التبصرة ٣٧/ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢

« ٤ » وأما اللام في الراء فهو حسن ، وهو قوله تعالى : (بل رّان) « المطففين ١٤ » لأنك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير ، فذلك ممّا يقوي جواز الإدغام ، وربما لم يجز غيره ، وهو مثل : (وَدّت طائفة) « آل عمران ٦٩ » ، (وقالت طائفة) « آل عمران ٧٢ » ، و (أثقلَت دعوا) « الأعراف ١٨٩ » ، و (إذ ظلموا) « النساء ٦٤ » فكلّ هذا الإظهار فيه قبيح ، وعلى الإدغام أجمع القراء إلا الشاذ منهم[1] ، لأنك إذا أدغمت أبدلت مِن الأول حرفا قويا أقوى من الأول بكثير ، ويحسن الإدغام لذلك ، ويختار ، لأنك تزيد الكلمة قوة مع مافي الإدغام من تسهيل اللفظ وتخفيفه .

(١) لعل مكيّاً يشير إلى ما اختلف عن ابن ذكوان من إظهاره التاء عند بعض الأحرف التي ائتلف غيره على الإدغام فيها ، انظر النشر ٢/٥

فصـــل

في ادغام ما هو من كلمة

« ١ » اعلم أن هذا الباب يَقوي الإدغام فيه أكثر من الـذي قبله ، لأن الحرفين لاينفصل أحدهما من الآخر . فمِن ذلك إدغام التاء في الثاء[١] في : (لَبِثْتَ) « البقرة ٢٥٩ » ، و (لَبِثتم) « الإسراء ٥٢ »[٢] وذلك حسن لاتصالهما ، ولأن التاء أقوى من الثاء ، للشدة التي في التاء ، ولأنهما اتفقا في الهمس ، ولأن لام التعريف تدغم فيهما ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن به قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة ، ومثله الحجة في (أُورثتموها) « الأعراف ٤٣ »[٣] قرأه بالإدغام أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي .

« ٢ » ومن ذلك إدغام الذال في التاء في قوله تعالى : (فَنَبَذْتُها) « طه ٩٦ » و (عُذْتُ بربّي) « غافر ٢٧ »[٤] أدغمهما أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وأظهر الباقون . وحجة من أدغم أن قوة التاء والذال معتدلة ، لأن التاء شديدة ، والذال مجهورة ، والشدة في القوة كالجهر ، ولأن التاء مهموسة . والذال رخوة والهمس في الضعف كالرخاوة ، فاعتدلا في القوة والضعف ، فحسُن الإدغام لذلك ، إذ لا يدخل على الحرف الأول نَقْص في قوته بالإدغام ، على أنهما قد اشتركا في المخرج من الفم ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وقَوي ذلك لاتصالهما

---

(١) التبصرة ٣٧/أ ، والرعاية لتجويد القرآن ٣٤/أ ، والتيسير ٤٤ ،والنشر ١٥/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في سورة المؤمنون ، الفقرة «٢٢»

(٣) سيأتي هذا الحرف في سورته ، الفقرة «٢٧»

(٤) سيأتي ذكر هذين الحرفين في سورة الكهف ، الفقرة «٥٠»

في كلمة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل (٣٩/أ) ، ولأن التاء في تقدير الانفصال ، لأن الفعل « عاذ ونبذ » ، فالتاء داخله[١] فيهما بعد أن لم تكن ، وأيضاً فإن به قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٣ » ومن ذلك : (اتَّخَذْتُم) « البقرة ٥١ » و (أخذت) « فاطر ٢٦ » أظهره ابن كثير وحَفْص ، وأدغم الباقون . والحجة في الإدغام مثل ما قبله ، لكن لمّا قلّت حروف الكلمة حسن الإدغام ، وعليه أكثر القراء .

« ٤ » فإن قيل : لِمَ أدغم نافع «أخذْتم» وأظهَر «عُذْت» ؟

فالجواب أن « عُذْتُ » فعل قد حذف عينه للاعتلال[٢] ، فلو غيَّر لامه لأخل به ، وليس ذلك في « أخذتم وأخذت » .

« ٥ » فإن قيل : لِمَ أدغم «أخذتم» وأظهر «إذ تقول[٣]» ؟

فالجواب أن الذال مِن «إذ تقول» وشبهها تنفصل عمّا بعدها في الوقف ، وأجرى الوصل على الوقف ، وليس كذلك «أخذت» ، لا تنفصل الذال عن التاء في وصل ولا وقف .

« ٦ » فإن قيل : فلِمَ أدغم «أتَّخَذْتم» وأظهر «فنَبذْتُها» ؟

فالجواب أن « أتَّخَذْتم » كلمة طالت فخفّفها بالإدغام ، وليس كذلك « فنَبذْتُها » وأيضاًفإن « أتَّخَذْتم » لمّا كانأولها مُدغما اتبع آخره بالإدغام، ليتفق أول الكلمة وآخرها ، وليس كذلك «فنبذتها» .

---

(١) أي ليست أصلا في أحرفهما ، فهي زائدة .
(٢) إذ أن أصله «عوذت» .
(٣) الحرف في سورة آل عمران (آ ١٢٤)

فصـــل

في النون الساكنة والتنوين والغنة

النون الساكنة والتنوين يجريان في الكـلام والقرآن على ستة أقسام[١] :

« ١ » الأول : أنهما يظهران إذا لقِيَهما حرف من حروف الحَلْق في كلمتين ، وكذلك النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة ، وذلك نحو : (مِن هاد) «الرعد٣٣»، و (مِن عَلَق) «العلق ٢» و (مِن غَفور) «فصلت ٣٢» و (عفوٌ غفور) «الحج ٦٠» و (أَنعَمْتَ) «الفاتحة ٧» و (المُنْخَنِقَة) «المائدة ٣» وشبهه ، وذلك إجماع من القراء . وعلة ذلك أن النون الساكنة والتنوين بعُد مخرجهما من الحلق ، فلم يحسن الإدغام ، لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج ، فلمّا تباعدت مخارجهما[٢] لم يكن بدٌّ من الإظهار ، الذي هو الأصل ، وإنما يخرج عن الأصل لعلة تقارب المخارج ، فإذا عُدم ذلك رجع إلى الأصل ، وهو الإظهار ، والإدغام في هذا يعدّه القراء لَحْنًا لبعد جوازه .

« ٢ » الثاني : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان بذهاب[٣] الغنة في الإدغام إذا لقِيَتها راء أو لام مشدّدان ، وذلك من كلمتين . وعلة الإدغام هو قرب مخرج اللام والراء من مخرج النون ، لأنهن من حروف طرف اللسان ، فحسن الإدغام في ذلك لتقارب المخارج ، وزاده قوة أن النون والتنوين (٣٩/ب) إذا أدغما

---

(١) التبصرة ٣٧/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٣/ب ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٠/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع ٣٠٢/١

(٢) ب : «تباعد مخارجها» وتصويبه من : ص .

(٣) ص : «بعد ذهاب» .

في الراء نُقلا إلى لفظ الراء ، وهي أقوى منهما فكان في الإدغام قوة للحرف الأول ، وأيضا فإن لام التعريف تُدغم فيهن . ولمّا كان حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني بكُلّيته أُدغمت الغنة ، التي في النون والتنوين معهما ، في الراء واللام ، ولم يبق للغنة لفظ ، وكَمُل بذلك التشديد . وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام خاصة ، والذي أجمع عليه القراء إدغام الغنة مع الراء واللام ، وذلك نحو قوله[١] : ﴿مِن لَّدُنه ، ومِن رَّبهم﴾[٢] ، وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يَعُدّه القراء لَحْنًا لبُعده من الجواز ، وقد أتت به[٣] روايات شاذة غير معمول بها[٤] . ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة لكانت مظهرة ، بخلاف وقوعها قبلهما في كلمتين . وعلة ذلك أنك لو أدغمتَ لالتبس بالمضاعف ، ألا ترى أنك لو بنيتَ مثال «فَنْعَل» من «عَلِم» لقلتَ: «عَنْلَم» بنون ظاهرة . ولو أدغمتَ لقلت : «عَلَّم» فيلتبس بـ «فَعَّل» ، فلا يُدرى هل هو «فَنْعَل» أو «فَعَّل» ، وكذلك لو بنيت مثال «فَنْعَل» من : شَرِك ، لقلتَ : شَنْرِك ، بنون ظاهرة ، ولو أدغمت لقلت «شَرَّك» فيلتبس بـ « فعَّل» ، فلا يُدرى هل هو «فَعَّل» أو «فَنْعَل»[٥] ، وهذا المثال لم يقرأ في القرآن .

« ٣ » الثالث : أن النون الساكنة والتنوين يُدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة ، خارجة من الخياشيم ، فينقص حينئذ التشديد ، نحو قوله تعالى[١] : «مِن نّور ، ومِن مّاء»[٦] . والغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول،

---

(١) ب : «قولك» وتصويبه من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٤٠) وثانيهما في البقرة (آ ٥) وسيأتي ذكر هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٦»

(٣) ب : «وقرات له» وتصويبه من : ص .

(٤) ذكر ابن الجزري ان بعض طرق هذه الروايات جاءت عن البَزّي وعن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام على ما رواه الهُذَلي في الكامل وعن أبي جعفر وعن ورش وسواهم انظر النشر ٢/٢٣

(٥) كتاب سيبويه ٢/٥٠٢

(٦) أول الحرفين في سورة إبراهيم (آ ٤٠) ، وثانيهما في البقرة (آ ١٦٤)

لأنك إذا[١] أدغمتَ في حرفين فيهما غنة ، وذلك الميم والنون ، فبالإدغام تلزم الغنة ، لأنها باقية غير مدغمة ، وبالإظهار أيضا تلزم الغنة ، لأن الأول حرف تلزمه الغنة ، ومثله الثاني . فالغنة ، لا بدّ منها ظاهرة ، أدغمْتَ أو لم تدغم . وعلة إدغامها في النون هو اجتماع مثلين الأول ساكن ، و لايجوز الإظهار ألبتة ، كما لا يجوز في قوله : (فلا يسرف في القتل) « الإسراء ٢٣ » و (اجْعَل لَنا[٢]) «النساء ٧٥» وشبهه إلا الإدغام . فأما علة إدغامها في الميم فلمشاركتهن في الغنة ، ولتقاربهن في المخرج ، للغنة التي فيهن ، لأن مخرج النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة من الخياشيم ، فقد تشاركن في مخرج الغنة ، فحسُن الإدغام ، مع أن النون مجهورة شديدة والميم مثلها ، فقد تشاركن في الجهر والشدة ، فهما في القوة سواء ، في كل واحد جهر وشدة وغنة ، فحسن الإدغام وقوي ، وبقيت الغنة ظاهرة ، لئلا يذهب الحرف بكليته(٤٠/أ)، ولأنك لو أذهبتَ الغنةلأذهبتَ غنتين، غنة كانت في الأول ، وغنة في الثاني إذا سكن ، وأيضا فإنه لا يمكن ألبتة زوال الغنة ، لأنك لابدّ لك في الإدغام من أن تبدل من الأول مثل الثاني ، وذلك لابدّ فيه من الغنة ، لأن الأول فيه غنة ، والثاني إذا سكن فيه غنة ، فحيثما حاولتَ مذهبا لزمَتْك الغنة ظاهرة ، فلم يكن بدّ من إظهار الغنة في هذا ، وهذا كله إجماع من القراء والعرب ، ولا يتمكن أبدا في إدغام النون والتنوين في الميم والنون إدغام الغنة إلا بذهاب لفظ الحرفين جميعا إلى غيرهما من الحروف ، مسّا لا غنة فيه إذا سكن ، وذلك تغيير لم يقع في كلام العرب .

« ٤ » الرابع : أن النون الساكنة والتنوين يُدغمان في الياء والواو من كلمتين ، مع إظهار الغنة التي كانت في النون ، في حال اللفظ بالشدة والمدغم ، لا في نفس الحرف الأول ، بخلاف ما ذكرنا قبل هذا ، الذي تبقى الغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول . والفرق بينهما أنك إذا أدغمت النون في الميم أبدلت من النون ،

---

(١) لفظ «إذا» سقط من : ص .

(٢) ب ، ص : «اجعل لهم» ولامثال له في القرآن ، واستدركت ما له مثال .

وقد كانت فيه غنة ، حرفا فيه غنة أيضا ، وهـو الميم ، فصارت الغنة لازمة للفظ الحرف[١] الأول . وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلتَ من النون حرفا لا غُنّةَ فيه ، فلم تكن الغنة لازمة للحرف الأول ، لأنه لا تلزمه الغنة ، سَكَنَ أو تحرّك ، فتصير الغنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم ، خارجة من الخياشيم . وهذا إجماع من القراء غير خلف عن حمزة ، فإنه أدغم في الياء والواو بغير غنة على أصل الإدغام[٢] . وعلة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو وإظهار الغنة ، هي[٣] ما بينهن من التشابه ، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين ، اللذين في الياء والواو، فحسن الإدغام لذلك . وأيضا فإن الواو من مخرج الميم[٤] فأدغمت النون فيها ، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج ، ولذلك بقيت الغنة ظاهرة ، كما تبقى في الميم والياء والواو . ولأنه لمّا[٥] كانت الواو تُدغم في اليـاء نحو : طيّاً وليّاً[٦] ، جاز إدغام النون الساكنة في الياء ، كما جاز في الواو ، وعلى هذا جماعة القراء ، لكن الغنة ظاهرة مع اللفظ بالمُشدَّد ، لا في نفس الحرف الأول ، كأنها بين الحرفين المدغمين ، فهو إدغام ناقص التشديد لبقاء الغنة ظاهرة فيه . والغنة في جميع هذا كله صوت يخرج من (٤٠/ب) الخياشيم ، والحرف الذي فيه الغنة ، إن كان ميما ، فمِن بين الشفتين يخرج ، وإن كان نونا ، فمِن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج، فحرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهرا ، فلا يتمكن التشديد مـع بقاء الغنة ظاهرة . فإن أدغمت حرف الغنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعا ، ولم تبق شيئا فيتمكن التشديد ، إذ لم[٧] تبق من الحرف شيئا ، ولـو وقعت النون قبل

---

(١) ب : «الحروف» وتصويبه من : ص .
(٢) التبصرة ٣٨/أ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢٤/٢
(٣) ب : «وهي» وبطرح الواو صوابه كما في : ص .
(٤) ص : «النـون» .
(٥) ص : «ولمـا» .
(٦) قوله : «نحو طيا وليا» سقط من : ص .
(٧) ص : «وإن لم» .

الواو والياء في كلمة ، لم يكونا إلا مظهرين ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، فتقول : الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ، بالإظهار ، وهذا كلّه إجماع من القراء على ما بيّنا وعلّلنا[١] .

« ٥ » الخامس : أن النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميما إذا لقِيَتْهما باء ، نحو قوله : (أَنْ بُورِكَ) «النمل ٨» و (هَنِيئاً بِما كنتم) «الطور ١٩» ، وكذلك النون تأتي[٢] بعدها الباء في كلمة ، نحو : (أَنبِئهم) « البقرة ٣٣ » و « عَنْبَر»، ولا تشديد في هذا[٣] ، إنما هو بدل لا إدغامَ فيه ، لكن الغنة التي كانت في النون باقية ، لأن الحرف الذي أبدلت من النون حرف فيه غنة أيضا ، وهو الميم الساكنة ، فلا بد من إظهار الغنة في البدل ، كما كانت في المُبدَل منه ، وهذا البدل إجماع من القراء . وعلة بدل النون الساكنة ميما إذا لقِيَتها باء" أن الميم مؤاخية للباء ، لأنها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر ، والميم أيضا مؤاخية للنون في الغنة وفي الجهر ، فلمّا وقعت النون قبل الباء ، ولم يمكن إدغامها في الباء ، لبُعد ما بين مخرجيهما ، وبعد إظهارها لِما بينهما من الشبه ، ولِما بين النون وأخت الباء من الشبه وهي الميم ، أبدلْتَ منها حرفا مؤاخيا لها في الغنة ، ومؤاخيا للياء في المخرج ، وهو الميم . ألا تَرى أنهم لم يدغموا الميم في الباء ، مع قرب المخرجين ، والمشاركة في الجهر ،نحو قوله : (وهم بِربهم) «الأنعام ١٥٠» . وقال سيبويه في تعليل امتناع إدغام الميم في الباء قال : لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم[٤] : « العنبر ، ومن بدالك » فلمّا وقع قبل الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيّروه ، وجعلوه بمنزلة النون ، إذا كانا حرفي غنة . قال : ولم يجعلوا النون باء لبُعدها من مخرج الباء ، ولأنها ليست فيها غنة . قال : ولكنهم أبدلوا مكانها أشبهَ الحروف بالنون وهي الميم[٥] .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٥٠١

(٢) لفظ «تأتي» سقط من : ص .

(٣) ص : «غير هذا» .

(٤) ب : «قوله» وتصويبه من : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٢/٤٩٧

« ٦ » السادس : أن النون الساكنة والتنوين يَخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدّم لها ذكر ، نحو : «من شاء ، ومن (٤١/أ) كان ، ومن جاء ، ومن قبل»[١] وشبهه ، ولا تشديد في الإخفاء لأن الحرف أيضا يَخفى بنفسه ، لا في غيره ، والإدغام إنما هو أن تدغم الحرف في غيره ، فلذلك يقع فيه التشديد ، والغنة ظاهرة مع الإخفاء ، كما كانت مع الإظهار ، لأنه كالإظهار ، فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية ، وذلك أن النون الساكنة مخرجُها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، فإذا خَفِيت لأجل ما بعدها زال ، مع الخفاء ، ما [كان][٢] يخرج من طرف اللسان منها ، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا . وعلة إخفاء[٣] النون والتنوين عند هذه الحروف ، أن النون الساكنة قد صار لها مخرجان : مخرج لها ، وهو المخرج التاسع ، ومخرج لغنتها ، وهو المخرج السادس عشر على مذهب سيبويه[٤] ، فاتسعت بذلك في المخرج[٥] ، بخلاف سائر الحروف ، فأحاطت ، باتساعهم بذلك في المخرج ، بحروف الفم ، فشاركتها بالإحاطة بها ، فخَفيت عندها ، وكان ذلك أخف ، لأنهم لو استعملوها مُظْهَرة لعمل اللسان فيها مِن مخرجها ، ومِن مخرج غنتها ، فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة ، ولذلك قال سيبويه في تعليل خفائها قال: وذلك لأنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف ، فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم ، يعني من الخياشيم ، كان أخف عليهم ألا

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الكهف (آ ٢٩) ، الثاني والرابع في البقرة (آ ٩٧ ، ٢٥) والثالث في الأنعام (آ ١٦٠) .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «خفاء» .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٤٨٩

(٥) ص : «فاتسعت المخارج» .

يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة[١] ، يريد : أنهم لو أتوا بالنون مُظهَرة لَلزِمهم استعمال ألسنتهم [بالنون][٢] مِن مخرج[٣] الساكنة ، ومِن مخرج غنتها ، فكان استعمالهم لها من مخرج غنتها أسهل ، مع كثرتها في الكلام ، فاستعملوها خفيّة بنفسها ، ظاهرة بغنتها ، وكان ذلك أخف ، إذ لا لَبْسَ فيه ، فإذا قلت : عَنْك ، ومِنْك ، فمخرجُ هذه الغنة من الخياشيم . والنون ، التي تخرج من طرف لسان ، هي التي خَفيت[٤] ، فإذا قلت : مِنْه : وعَنْه ، فمخرج هذه النون من طرف اللسان ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، لأنها غير مُخفاة ، إنما هي ظاهرة مع حروف[٥] الحلق ، وإذا قلت : «مِن ربّهم»[٦] ، فأدغمت ، صار مخرج النون من مخرج الراء ، لأنك أبدلت منها راء بدلا مَحْضا عند الإدغام . وإذا قلت : «مَن يؤمن»[٧] فأدغمت ، فتخرج النون مِن مخرج الياء ، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء ، غير أنك تُبقي الغنة خارجة من الخياشيم ، على ماكانت (٤١/ب) قبل الإدغام ، وكذلك التنوين ، يَجري مجرى النون في كلّ هذه الوجوه ، فتقول : أخفيت النون عند السين ، ولا تَقل في السين . وخَفيت النون عند السين ، ولا تَقل في السين ، وتقول : أدغمتُ النون في اللام ، ولا تَقل عند اللام[٨] ، فاعْلم ذلك وافْهمه تعلم به معنى الإدغام ومعنى الإخفاء ، فالحروف التي تُدغم فيها النون الساكنة والتنوين ستة يجمعها هجاء [قولك][٩] «يَرملون» ، والحروف التي تظهر معها الغنة يجمعها هجاء قولك «يومن» على الاختلاف المذكور في الياء والواو .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٥٠١

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «مخارج» ووجهه ما في : ص .

(٤) ص : «خففت» .

(٥) ب : «حرف» وتصويبه من : ص .

(٦) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٢»

(٧) هذا الحرف في سورة آل عمران (آ ١٩٩)

(٨) قوله : «وادغمت النون .. عند اللام» تكرر في : ب .

(٩) تكملة موضحة من : ص .

بـــاب

تذكر[١] فيه علل الفتح والامالة

وما هو بين اللفظين[٢]

اعلم[٣] أن أصل الكلام كله الفتح . والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعلة ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام ، الفتح فيه سائغ[٤] جائز ، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه ، في بعض اللغات ، لعلة . فالأصل ماعمّ ، وهو الفتح .

واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة[٥] . واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلا من ياء ، فتميلها ، لتـدل بالإمالة على أصلها ، وتكون ألفاً زائدة ، تمال لشبهها[٦] بالأصلية ولأنها لا أصل لها في الواو نحو : معزى ، وقصارى ، وقد يكون أصلها الواو ، ولكنها أميلت

---

(١) قبل قوله : «تذكر» في «ب» : اول الرابع .

(٢) ص : «اللفظين إن شاء الله» .

(٣) ص : « قال ابو محمد أعلم » .

(٤) ص : « شائع » وهو تصحيف .

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣١٠ ، واسرار العربية ٤٠٦ ، والتبصرة ٣٨/ب ،وقال السخاوي : «والمصنفون من القراء المتقدمين قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بالكسر مجازا واتساعا كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم ويعبرون ايضا عنهما بالبطح والإضجاع . قلت : وقد عبر سيبويه بالإجناح» انظر جمال القراء ١٢٠/ب، والنشر ٢٩/٢ ، وانظر ايضا التعريفات ٢٥

(٦) ص : « تشبيها » .

لرجوعها إلى الياء [في نحو « أزكى » ، ولكسرة مقدرة نحو : « خاف »][1] ، التي توجب الإمالة[2] .

(١) تكملة موضحة من : ص . والحرفان في سورة البقرة فهما على الترتيب (آ ٢٣٢ ، ١٨٢)

(٢) قوله : «التي . . . الإمالة» سقط من : ص .

بـاب

أقسام العلل[١]

« ١ » اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث : وهي الكسرة وما أُميل ليدلّ على أصله ، والإمالة للإمالة . فنبدأ بذكر ما أُميل لكسرة . ثم نُتبعه ما أميل ليدل بالإمالة على أصله ثم تتبعه ما أميل[٢] لإمالة[٣] بعده، وهذا أقلّها تصرّفاً.

الأول : ما أميل لكسرة ، فمن ذلك الكسرة تقع بعد الألف على راء ، والكسرة إعراب نحو : « النار ، والنهار »[٤] ، وشبهه ، فما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو وأبو عمر الدُّوري[٥] [إلا أن أبا عمرو استثنى « الجار » في الموضعين في النساء[٦] ، ففتحهما ، وأمالهما أبو عمر الدُّوري وحده كذلك ...][٧] وقرأه ورش بين اللفظين ، وفتحه الباقون[٨] . وعلة من أماله أنه لمّا وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر ، لأن الياء من الكسر ، ولم

---

(١) ص : «العلل التي توجب الإمالة» .

(٢) قوله : « ليدل بالإمالة ... أميل » سقط من : ص . بسبب انتقال النظر .

(٣) ص : «للإمالة» .

(٤) المثالان في سورة البقرة (آ ٤٩ ، ١٦٤)

(٥) ص : «الدُّوري عن الكسائي» .

(٦) وهما في الآية (٣٦)

(٧) تكملة لازمة من : ل ، ليست في : ب ، ص . انظر التبصره ٤٢/أ ، والتيسير ٥٠

(٨) قوله : «وفتحه الباقون» سقط من : ص . انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٧ ، ٥١ والنشر ٣٧/٢ ، ٣٩

يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحـو الكسر ، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتَسفِلا ، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والألف، ثم يهبط مُتَسفِلا بكسرة الراء ، وهو مع الراء أحسن ، لأن الكسرة عليها قوية (٤٢/أ) ، كأنها كسرتان ، فقويت الإمالة لذلك مع الراء لأنها حرف تكرير ، الحركة عليها مقام حركتين . وعلة مَن قرأه بين اللفظين أنه تَوسَّط الأمر ، فلم يُمل ، لئلا يخرج الحرف عن أصله . ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء ، فقرأ ذلك بين اللفظين ، أي[١] بين الفتح والإمالة . وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل ، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد . وإنما الذي يثقل في اللفظ هو مثل التصعد بعـد التسفل نحو إمالة « زاغ »[٢] .

« ٢ » ومن هذا الفصل ماتفرّد بإمالته أبو عمرو الدّوري عن الكسائي[٣]، وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء ، بل هي بناء وذلك قوله : (مَن أنصاري) في آل عمران « ٥٢ » وفي الصف « ١٤ »و (جبارين) في الموضعين « المائدة ٢٢ ، الشعراء ١٣٠ » وممّا لا راءَ فيه : (آذانهم) « البقرة ١٩ » ، و (آذاننا) « فصلت ٥ » و (طغيانهم) « البقرة ١٥ » . ومما فيه أيضـاً راء : (سارعوا) « آل عمران ١٣٣ » و (نُسارع) « المؤمنون ٥٦ » و (يسارعون) « آلعمران ١١٤ » و (بارِئكم) « البقرة ٥٤ » ، و (البارىء) « الحشرة ٢٤ »(الجَوارِ) في ثلاثة مواضع[٤] . أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة ، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب ، والإمالة مع كسرة البناء أقوى ، لأنها كسرة لازمة لا تتغير ، وكسرة الإعراب لا تلزم ، إلا في حالة الخفض ، فهي أضعف . وأمال[٥] « آذانهم وآذاننا ، وطغيانهم » للكسرة أيضاً . فهو ، في هذا كله ، يميل

---

(١) ص : «ما بين» .
(٢) المثال في سورة النجم (آ ١٧)
(٣) قوله : «عن الكسائي» سقط من : ص
(٤) هي على الترتيب في سورة الشورى (آ ٣٢) ، الرحمن (آ ٢٤) ، التكوير (آ ١٦) ، انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢
(٥) ب : «واما» وتصويبه من : ص .

الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها ، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، على نحو ماذكرنا أولا .

« ٣ » ومِمّا أميل للكسرة أيضاً ماتفرّد به هشام ، من إمالته الخمسة المواضع : [وذلك][1] « مشارب ، وآنية ، وعابد ، وعابدون » في « قل يا أيها الكافرون » خاصة في ثلاثة مواضع فيها[2] ، أمال الألف للكسرة التي بعد ذلك ، وقَوِي ذلك لأن الكسرة بناء لازمة لا تتغير[3] .

« ٤ » ومن ذلك ما تفرّد به ابن ذكوان من إمالة « المحراب » إذا كان مخفوضاً ، وذلك في آل عمران ومريم[4] ، أمالهما للكسرة التي بعد الألف ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما [أن الراء][5] إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة ، والثاني أن الكسرة إعراب غير لازمة ، لكن تَتَقوّى إمالة « المحراب » قليلا للكسرة التي على الميم ، وللكسرة على الباء ، وكلاهما يوجب الإمالة ، فلمّا اجتمعا قويت الإمالة بعض القوة[6] .

« ٥ » ومن ذلك ماتكرّرت فيه الراء ، نحو : « الأشرار ، والأبرار »[7] إذا كان محفوضاً ، قرأه الكسائي وأبو عمرو بالإمالة ، للكسرة (٤٢/ب) التي بعد الألف . وقَوِي ذلك لأن الكسرة على الراء أقوى منها على غيرها ، للتكرير الذي في الراء . وانفتاح الراء قبل الألف يضعف الإمالة فيه ، لكن لمّا أوجبت[8] إمالة الألف أن يُنحى بفتحة الراء إلى الكسر ، حسُن قليلا الإمالة فيه . وقرأ ورش

---

(١) نكملة مناسبة من : ص .
(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة يس (آ ٧٣) ، الغاشية (آ ٥) ، الكافرون (آ ٣ـ٥) ، وسيأتي ذكر هذه الثلاثة الأخيرة في سورتها ، الفقرة «٤»
(٣) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٦٣/٢
(٤) الحرفان هما (آ ٣٩ ، ١١)
(٥) نكملة لازمة من : ص .
(٦) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، ٦٢
(٧) الحرفان في سورة ص (آ ٦٢)، آل عمران (آ ١٩٣)
(٨) ب : «وجبت» وتصويبها من : ص .

وحمزة بين اللفظين ، وفتح الباقون على الأصل ، والعلة فيه ماذكرنا من إمالة « النار والقرآن »[١] .

« ٦ » ومن ذلك « الكافرين »[٢] إذا كان بالياء ، أماله أبو عمر الدوري [والكسائي][٣] وقرأه ورش بين اللفظين . وعلة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف ، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة ، وبعدها ياء ، والياء من الكسرة ، فتوالت الكسرات ، فحسنت إمالته وقَوِيت . وكذلك علة قراءته بين اللفظين على التوسط والفتح ، وهو الأصل[٤] .

« ٧ » ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي (أو كلاهما)[٥] ، أمالاه للكسرة التي على الكاف ، ولم يَعتدّا[٦] باللام ، لأن الحرف الواحد ، لايمنع ، ولا يحجز . وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها ، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم : « لن تضربها ، وتريد أن تنزعها » ، فأمالوا المكسورة ولم يعتدّوا بالهاء لخفائها ولا بالباء ولا بالعين ، لأنه حرف واحد ، فكأنهم قالوا : لن تضربا وتريد أن تنزعا ، فالهاء لَغوٌ وحرفٌ لايحجز[٧] .

« ٨ » ومن ذلك ماتفرّد بإمالته حمزة من قوله تعالى : (أنا آتيكَ به) « النمل ٣٩ » أمال الألف ، على أنها ألف فاعل ، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل [٨] ليعمل اللسان عملاً واحداً في المتَسَفِّل[٩] . وقد رُوي

---

(١) التبصرة ٤١/أ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٧/٢ ، وانظر الفقرة «١» من «أقسام العلل» .
(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ١٩)
(٣) تكملة لازمة من : ص ، انظر التيسير ٥٢
(٤) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢
(٥) الحرف في سورة الإسراء (آ ٢٣)
(٦) ب ، ص : «يعتد» ورجحت إضافة الألف تصويبا .
(٧) التبصرة ٤١/أ ، ٤٤/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٦٣/٢ ، وكتاب سيبويه ٣١٤/٢
(٨) الحرف الثاني هو (آ ٤٠)
(٩) ب : «المستقبل» وتصويبه من : ص .

عن خَلاد الفتح فيه[١] . ومثله إمالة خَلَف العين من « ضِعافا » في النساء[٢] لكسرة الضاد . وعن خَلاد الفتح ، والإمالة . ومثله ما رُوي عن أبي عمرو من إمالة« الناس »[٣] إذا كان مخفوضاً ، لكن بالفتح قرأتُ له فيه ، والإمالة فيه مشهورة مستعملة[٤] .

« ٩ » ومن هذا الفصل ماتفرّد بإمالته حمزة في عَينات الأفعال وذلك نحو : « زاد ، وجاء ، وشاء ، وخاب ، وطاب ، وضاق ، وضاقت ، وحاق ، وخافت ، وخاف » حيث وقع ذلك ، ونحو : « زاغ ، وزاغوا »[٥] وهذين الموضعين من « زاغ » خاصة ، أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها ، ووافقه ابن ذكوان في « جاء ، وشاء » حيث وقعا ، وعلى إمالة « زاد » في أول سورة البقرة خاصة[٦] .

« ١٠ » وعلة الإمالة في ذلك أنه (٤٣/أ) أمال ، ليدل على أن الحرف منها ينكسر ، عند الإخبار في قولك : « جئت ، وشئت ، وخفت ، وزغت ، وطبت ، وضقت ، وخبت ، وخفت » فدل بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدرة ، فأميلت الألف لها .

« ١١ » قال أبو محمد : وهذه الأفعال يفضُل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها ، فأقواها في الإمالة « جاء ، وشاء » ، وذلك أن فيها أربع علل تَقوى الإمالة

---

(١) قوله : «وقد روي ... فيه» سقط من : ص .
(٢) هو الحرف (آ ٩) وسيأتي في سورته ، الفقرة «٦»
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٨)
(٤) التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٨/٢
(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة التوبة (آ ١٢٤) ، النساء (آ ٤٣) ، البقرة (آ ٢٠) ، إبراهيم (آ ١٥) ، النساء (آ ٣) ، هود(آ ٧٧) ، التوبة (آ ٢٥) ، الأنعام(آ ١٠)، النساء (آ ١٢٨) البقرة (آ ١٨٢) ، النجم (آ ١٧) ، الصف (آ ٥) .
(٦) الحرف فيها هو (آ ١٠) ، انظر التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٥٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

بها : إحداها أن الأول ينكسر عند الإخبار ، في قولك : « جئت ، وشئت » . والثانية أن الألف ، التي هي عين الفعل المُمالة ، أصلها الياء فيهما . والثالثة[١] أن الهمزة في آخرها تشبه الألف ، لأنها أختها في قرب المخرج ، وفي أنها تبدل من الهمزة كثيراً ، فصار كأن في آخرها ألفاً ، فقَوِيت الإمالة لذلك . والرابعة أن العين في المستقبل منهما مكسورة ، فأميلت الألف في الماضي ، لتدل على كسرة العين في المستقبل ، كما أميل « خاف » لكسر الخاء في الإخبار ، فهي إمالة لشيء مُقدَّر في الكلام فيهما ، وفي إمالة « شاء » مزية في القوة على إمالة « جاء » لأن مستقبل « شاء » جاء على مثال مستقبل « فعِل » بكسر[٢] العين ، لأنه جاء على «يفعل» بفتح العين لأجل الهمزة ، وأصل عينه الكسرة ، كما كان في « يجيء » ، فكأن العين من « شاء » يشبه العين من « خاف » التي أصل عينها الكسر ، فقَوِيت الإمالة في « شاء » لاجتماع خمس علل ، فيها تقوى الإمالة . ولذلك خصَّهما ابن ذكوان بالإمالة دون غيرهما . فأما إمالته « زاد » في [أول][٣] سورة البقرة دون غيرها فللجمع بين اللغتين ، مع نقله ذلك عن أئمته . ثم يلي إمالة «شاء ، وجاء» في القوة باقي الأفعال المذكورة ، إلا « خاف » ، فهي دون أخواتها في قوة الإمالة، لما نذكره لك ، وذلك أن « طاب ، وخاب ، وضاق ، وزاغ ، وحاق ، وزاد » أميلت لِعِلَل ثلاث : أحدها أن أوائلها تنكسر عند الإخبار عن المتكلم في قولك ، « زِدت ، وخِبت ، وطِبت ، وضِقت ، وزِغت » . والثانية أن عَيناتها كلها أصلها الياء . والثالثة أن العين في المستقبل في جميعها مكسورة ، فقَوِيت الإمالة فيها ، لاجتماع هذه العلل الثلاث . ثم دون ذلك في قوة الإمالة « خاف » ، لأنها أُميلت لعلتين : إحداهما أن الأول منهما ينكسر في الإخبار في قولك : خِفت ، (٤٣/ب) والثانية أن عين الفعل منها أصله الكسر ، فأميلت لعلتين فقط ، فافْهَم هذه الرتب ،

---

(١) ب : «الثالثة» وبالعطف وجهه كما في : ص .
(٢) ب : «لكسر» باللام غير ان تحتها ظل نقطة فكأنها باء ورجّحت الباء كما في : ص .
(٣) تكملة لازمة من : ص .

وابْنِ عليها . وقد يأتي من الإمالة ما تُتَبع فيه الروايـة ، ولا تَقوى فيه علة . فقد أمال حمزة « ضاقت » في الموضعين كما أمال « ضاق » ، وفتح « زاغت » في الموضعين ، ولم يُمل[١] كما أمال « زاغ » ، فهذا للجمع بين اللغتين ولاتباع الرواية[٢] .

« ١٤ » فإن قيل : فلم تَرَكَ القراء إمالة « ساء ، وباء »[٣] ونحوه ؟ .

فالجواب أن هذا وشبهه لا علة فيه توجب الإمالـة ، لأن عينـه في الماضي مفتوحة ، وفي المستقبل مضمومة[٤] ، ولأن عينه أصله الواو ، فلا علة فيه للإمالة ، فأتى بالفتح على الأصل ، وأيضاً فإن الأول منهما لا ينكسر في الإخبار ، كما ينكسر في جميع الأفعال المذكورة[٥] .

---

(١) ب : «يميل» وتصويبه من : ص .
(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ-ب ، وكتاب سيبويه ٢/٣١١
(٣) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٢٢) وثانيهما في آل عمران (آ ١٦٢)
(٤) قوله : «لأن عينه في الماضي ... مضمومه» سقط من : ص .
(٥) لفظ «المذكورة» سقط من : ص .

العلة الثانية من علل الامالة ما أميل لتدل امالتــه عــلى أصــله

« ١٥ » قال أبو محمد : على هذه العلة تجري أكثر الإمالات ، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء . أو تكون زائدة رابعة وأكثر ، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء ، أو تكون الألف للتأنيث ، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف ، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء ، وذلك باب واسع . فالتي أصلها الياء نحو إمالــة حمزة والكسائي لقوله : « أتى ، وتعــالى ، ورمى ، وسعى ، ووصى ، وتولى ، وتوفى ، واصطــفى ، واستــوى ، واستسقى ، واستعــلى ، ونادى ، وطغى ، وتتوفاهم »[١] . فهذا كلّه في الأفعال ، وتكون في الأسماء نحــو : « الهدى ، والهوى ، والقرى ، والقربى ، وفتى ، ومَحيى ، ويحيى ، ومــوسى ، ومجرى ، ومنتهى »[٢] وشبهه . ويأتي في هذا ما أصل ألفه الثاني الواو ثم ترجع إلى الياء في الرباعي نحو : « تزكى ، وزكى ، ويرضى »[٣] وشبهه [فذلك][٤] ، كلّه

(١) ما تقدّم من جميع الاحرف على ترتيبها في النص ، في سورة النحــل (آ ١) ، الأنعام (آ ١٠٠) ، الانفال (آ ١٧) ، البقــرة (آ ١١٧ ، ١٣٢ ، ٢٠٥ ، ٢٨١ ، ١٣٢ ، ٢٩ ، ٦٠) طه (آ ٦٤) ، الاعراف (آ ٤٤) ، طــه (آ ٢٤) ، النحل (آ ٢٨)

(٢) الاحرف على ترتيبها في البقرة (آ ١٩٦) ، النســاء (آ ١٣٥) ، الانعــام (آ ٩٢) ، البقرة (آ ٨٣) ، الانبياء (آ ٦٠) ، الروم (آ ٥٠) آل عمــران (آ ٣٩) ، البقــرة (آ ٥١) ، والحرف قبل الاخير منها ومثاله في القرآن في سورة هــود (آ ٤١) ، النجم (آ ١٤)

(٣) اول الاحرف في سورة طه (آ ٧٦) ، النور (آ ٢١) ، النساء (آ ١٠٨)

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

يميله حمزة والكسائي ، ليدلا على أن الألف ، قد صارت في حكم ما أصله الياء . وكل ما وقع من هذا رأس آية ، ولا راء فيه ، فأبو عمرو وورش يقرآنه ، بين اللفظين، فإن كان بعد الألف هاء وألف قرأه أبو عمرو وحده بين اللفظين ، وإن كان في شيء من ذلك راء فأبو عمرو يميله كحمزة والكسائي . وورش يقرؤه بين اللفظين ، على التوسط لا ممال ولا مفتوح ، فهذا وشبهه كلّه أمالاه ، ليدلا بالإمالة على أن أصل الألف الياء ، فيَنحوان بالألف نحو أصلها ، وهو الياء ، ولا يمكن ذلك حتى يَنحوا بالفتحة (٤٤/أ) التي قبلها نحو الكسرة[١] .

« ١٦ » وأما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتُمال ، فنحو : « كسالى ، ويتامى ، وحَوايا »[٢] وشبهه ، أماله أيضاً حمزة والكسائي ، فإن كان فيه راء قبل الألف ، والألف أصلية أو زائدة ، فكذلك حمزة والكسائي وأبو عمرو معهما على الإمالة فيه ، وورش بين اللفظين ، وذلك نحو : « يرى ، ونرى ، وافترى ، وأرى ، وتتمارى ، وأسارى ، وسكارى ، ونصارى »[٣] ، ومنه مافيه ألف التأنيث ، فتُمال ، لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله : «أنى لك ، ومتى»[٤] وشبهه ، ولأن الألف قد صارت رابعة فيه ، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء ، وذلك نحو : « شتى ، وصرعى ، وسيمى ، وقتلى »[٥] وشبهه ، يميله حمزه والكسائي ، وأبو عمرو بين اللفظين ، وفتحه الباقون . فإن كان فيه راء نحو : « أسرى ، وذكرى،

---

(١) التبصرة ٤٠/١ ، ٤٢/١ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٤/٢ ، ٥١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٥/١ ، ٦/١ .

(٢) اول الأحرف في سورة النساء (آ ١٤٢) ، البقرة (آ ٨٣) ، الانعام (آ ١٤٦)

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ١٦٥ ، ٥٥) ، آل عمران (آ ٩٤) الانفال (آ ٤٨) النجم (آ ٥٥) ، البقرة (آ ٨٥) ، النساء (آ ٤٣) البقرة (آ ٦٢)

(٤) الحرفان في سورة آل عمران (آ ٣٧) ، البقرة (آ ٢١٤)

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (آ ٥٣) ، الحاقة (آ ٧) ، ومثال الحرف الثالث مضاف وهو في البقرة (آ ٢٧٣ ، ١٧٨)

وبشرى ، وشورى »[١] فيميله أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وورش بين اللفظين ، ويفتحه الباقون[٢] .

« ١٧ » وعلة إمالته لتقرب الألف ، من أصلها أو حكمها ، ولا بد أن ينحى بالفتحة ، التي قبل الألف نحو الكسرة : فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره . وأمال الكسائي وحده من هذا الباب « محياهم ، ومحياكم ، وقد هَداني ، وعصاني ، وأوصاني ، وآتاني الكتاب ، وآتاني الله ، وأنسانيه ، وخطايانا وخطاياهم ، وخطاياكم ، ومَرضاتي ، ومَرضاة ، وفأحياكم ، وإن الذي أحياها »[٣] عطَفَ بالفاء أو لم يعطف ، وأمال « حق تُقاته ، ورؤياك ، ورؤياي »[٤] كله أماله ، لأن أصل ألفه بالياء[٥] .

---

(١) الاحرف مرتبة في سورة الانفال (آ ٦٧) ، الأنعام (آ ٦٨) ، البقرة(آ ٩٧)، الشورى (آ ٣٨)

(٢) التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٥١/٢ ، ٥٩ ، ٧٥ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٥/أ ـ ب .

(٣) الاحرف مرتبة في سورة الجاثية (آ ٢١) ، الأنعام (آ ١٦١) ، إبراهيم (آ ٣٦) مريم (آ ٣١ ، ٣٠) ، النمل (آ ٣٦) ، الكهف ٦٣) ، طه (آ ٧٣) ، العنكبوت (آ ١٢) ، البقرة (آ ٥٨) ، الممتحنة (آ ١) ، البقرة (آ ٢٠٧ ، ٢٨) ، فصلت (آ ٣٩)

(٤) أول الاحرف في سورة آل عمران (آ ١٠٢) ، يوسف (آ ٥ ، ٤٣)

(٥) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٥/ب .

فصل في معرفة أصل الالف(١)

« ١ » إذا اشتكل عليك أمر الألف في الأفعال فأخبر بذلك الفعل عن نفسك ، فإن رجعت ألفه في الإخبار إلى الياء فأصلها الياء ، وإن رجعت إلى الواو فأصلها الواو ، تقول في : رمى ، وسعى ، رميت ، وسعيت ، فترجع الألف إلى الياء فتميل ذلك • وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوت ، ونجوت ، فترجع الألف إلى الواو فلا تميله • وإن شئت أن تقيس بغير ذلك ، وذلك أن تخبر بذلك الفعل عن اثنين ، فإن رجعت الألف إلى الياء فهو مما أصل ألفه الياء ، فأمله • وإن رجعت ألفه إلى الواو فهو مما أصل ألفه الواو ، فلا تُمِله ، تقول في : رمى ، وسعى ، إذا أخبرت عن اثنين : رميا ، وسعيا فترجع الألف إلى الياء ، فتمال • وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوا ونجوا ، فترجع الألف إلى الواو ، فلا تُمِله • وإن شئت فقسه بالمصدر أبداً ، فمنه اشتق الفعل ، فإن كان (٤٤/ب) المصدر بالياء فأصل الألف في الفعل الياء ، فتُميلها ، وإن كان بالواو فلا تُميل الفعل ، تقول في مصدر عفا وصفا : هو العفو ، وهو الصفو ، فتظهر الواو ، فلا تُميل الفعل • وتقول في مصدر سعى ، ورمى ، هو السعي ، وهو الرمي ، فتظهر الياء ، فتميل الألف في الفعل إذا شئت • وإن شئت فقسه بتصرف الفعل • فإن أظهرت فيه الواو فهو من الواو ، وإن أظهرت فيه الياء فهو من الياء ، تقول : رمى يرمي ، وصفا يصفو ، ودعا يدعو ، وقضى يقضي ، فتجد الياء فيما أصل ألفه الياء ، وتجد الواو فيما أصل ألفه الواو ، فتميل ذوات الياء ولا تميل ذوات الواو ، فقِس بأي ذلك شئت • فإن كانت الألف الذي تريد معرفة أصلها في اسم ، وهي رابعة أو خامسة ، فأمِلها ، ولا تنظر إلى أصلها ، لأن ماكان أصلها الياء والواو يرجعان ، إذا تجاوزا ثلاثة أحرف ، إلى الياء ، تقول : دعوت وادعيت ، وصفوت

---

(١) كتاب سيبويه ٣١٢/٢ ، والتبصرة ٣٩/ب .

وأصفيت ، فترجع الألف إذا صارت رابعة إلى الياء • وإن كان أصلها في الثلاثي الواو فتُميلها • وإن كانت الألف في اسم ثلاثي فقسه بالتثنية ، فإن ظهرت فيه الواو فألفه أصلها الواو ، وإن ظهرت فيه الياء فألفه أصلها الياء ، وذلك [نحو][1] هدى، وصفى ، تقول في التثنية : هُديان ، وصَفوان ، فإن لم تعرف بأي شيء تَثنيه ، بالياء أو بالواو ، فانظر إلى فعله ، وامتحنه بالأدلة التي قدّمت لك • فإن كانت ألفه واواً[2] فثَنّه بالواو ، وإن كانت ألفه ياء فثَنّه بالياء ، ألا ترى أن « هدى » من « هَدي » ، وأنت تقول فيه ، إذا أخبرت عن نفسك : هديت ، وإذا أخبرت عن اثنين : هَديا ، فتعلم أن ألف « هَدى » من الياء • وتقول : صفا ، وصفوت ، والصفو ، فتعلم أن ألف الصفا من الواو ، فبهذه الأشياء فقس كل ألف أصلية ، وردت عليك في القرآن والكلام ، تقف بذلك على أصلها • فأما الألف الزائدة فلا أصل لها في ياء ولا واو ، وإنما تمال للعلل التي ذكرنا من الكسرات ونحوها •

« ٢» ومما أميل لأن أصل ألفه الياء « رأى ، ورآه »[3] ، أمالـه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وأمالوا الراء لإمالة الهمزة ، وللألف بعدها ، فهذا مما أميل للإمالة بعده ، وهو قليل ، سنذكره • ومثلهم أبو عمرو ، غير أنـه يفتح الراء[4] وقرأ ذلك ورش بين اللفظين في الراء والهمزة • فهذا يُمال ، لأن الألف التي بعد الهمزة، أصلها الياء ، ألا ترى أنك تقول : رأيت رأيا ، وهو رأي العين • ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة (٤٥/أ) التي قبلها إلى الكسرة ثم أمالوا الراء لما وقع بعدها من الإمالة ، ليعمل اللسان عملا واحـدا في الثلاثة الأحرف • وأما أبو عمرو فأبقى الراء على فتحتها ، لأنها حرف تكرير ، فلو أمالها اجتمع له أربعة أحرف ممالة ، لأن الراء كحرفين ، فأبقى الراء على فتحتها ، لبعدها من الألف،ولما ذكرنا من تكرير الإمالات،ولأنه قد وصل إلى إمالة الألف نحو

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) ب : «واو» وتصويبه من : ص .
(٣) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ٧٦) تقدّم في «أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٦» وسيأتي في سورة الأنعام الفقرة «٣٥» ، وثانيهما في النمل (آ ٤٠)
(٤) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٤٧ ، والنشر ٤٣/٢

الياء ، بإمالة فتحة الهمزة نحو الكسرة ، فلم يحتج إلى تغيير فتحة الراء ، فإن وقع بعد الألف ساكن ، فحذفت الألف ، فحمزة وأبو بكر يُبقيان الإمالة في الراء خاصة، على ماكانت مع الألف ، لأن حذفها عارض ، ولأن الإمالة قد تَقوّت بثباتها في حرفين، ولبعد المحذوف من الأول ، فكَرِها أن يُزيلا الإمالة من حرفين ، لزوال حرف عارض زوالُه ، وأبقوا الإمالة في حرف واحد ، بعيد من المحذوف . ولو كانت الإمالة في حرف واحد لأزالها أهل الإمالة عند حرف الألف نحو : « موسى الكتاب ، ونرى الله ، والنَّصارى المسيح »[١] لأن الإمالة لم تَقو في اللفظ ، إنما هي من حرف واحد ، أميل لأجل إمالة الألف ، فلمّا حُذفت الألف زالت الإمالة من الحرف الذي قبله ، و « رأى » تمكّنت الإمالة مع الألف في حرفين ، فلمّا حُذفت الألف حذفاً عارضاً بقيت الإمالة في الراء ، لتمكّنها في حرفين ، وزالت الإمالة ممّا يقرب من المحذوف ، وهو الهمز ، لأن حذف الألف عارض ، فاعرف الفرق بينهما ، فإن وقفوا رجعوا في الإمالة إلى أصولهم ، ومما أميل ، لأن أصل ألفه الياء قوله : (بل ران)[٢] « المطففين ١٤ » ، أماله أبو بكر وحمزة والكسائي[٣] ، وهو من « الرَّين » وهو الغَلَبة ، تقول : ران ، يَرين ، أي : غلب[٤] . فالياء ظاهرة في مصدره وفعله ، فلذلك أميل ، ولم تمنعه فتحة الراء من الإمالة ، لأن الألف أصلية ، وأكثر ما تمنع فتحة الراء الإمالة في الألف الزائدة نحو : راق ، ودوران ، وشبهه .

« ٣ » ومِن ذلك « أدراك ، وأدراكم »[٥] حيث وقع ، أصل ألفه الياء ، لأنه من « دَريت » ومن « الدراية » ومن « درى ، يدرى » فالياء ظاهرة فيه .

---

(١) الحرفان الأولان في سورة البقرة (آ ٥٣ ، ٥٥) ، التوبة (آ ٣٠)

(٢) سيأتي ذكر الحرف في سورة الكهف ، الفقرة « ٣ » .

(٣) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٢/٥٨ .

(٤) ومنه رَيْن النَّفْس اي خبثها وغثاثتها ، وارَان القوم هلكت ماشيتهم ، ورَين الخمرة على العقل غلبتها، انظر القاموس المحيط «ران»، وتفسير غريب القرآن ٥١٧

(٥) أول الحرفين في سورة الحاقة (آ ٣) وثانيهما في يونس (آ ١٦) ، وسيأتي ذكرهما في سورة يونس ، الفقرة « ٤ ، ٥ » .

فأماله أبو بكر وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي ، وقرأه ورش بين اللفظين وفتح الباقون[١] . وعلة الإمالة فيه على [٢] ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها ، ولا بد من إمالة فتحة الراء إلى الكسر ، فبه تتمكّن إمالة الألف إلى الياء .

« ٤ » ومِن ذلك « التوراة »[٣] حيث وقعت ، أصل ألفها الياء ، لأنها من « وَرْي الزند » ، وأصلها « وَوْرَيه » على وزن « فوعلة » ، فأبدلوا من الواو (٤٥/ب) الأولى تاء كما فعلوه في « تجاه ، وتقاة » ، وهما من الوجه والوقاية ، ثم لمّا تحرّكت الياء بالفتح ، وقبلها فتحة قُلبت ألفاً ، فصارت « توراة »، التاء بدل من واو ، والألف بدل من ياء[٤] ، فحسنت إمالته لذلك ، وعلى إمالته أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان ، وقرأ نافع وحمزة بين اللفظين ، والباقون بالفتحة[٥] . وعلة إمالته ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها وهو الياء ، ولا يتمكّن ذلك ، إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة ، وبين اللفظين هو التوسط ، على ماذكرنا ، معناه بين الفتح والإمالة ، لا هو مفتوح محض ، ولا مُمال محض ، ومَن قرأه بالفتح فهو [على][٦] الأصل .

---

(١) التبصرة ٤٣/أ ، ٤٤/ب ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٣٩/٢

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) الحرف في سورة آل عمران (٣٦) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «١» .

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٦ ، والقاموس المحيط (وري) .

(٥) ص : « بالفتح » انظر التبصرة ٤٣/أ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٥٩/٢

(٦) تكلمة موضحة من : ص .

بـاب

فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل لكنها لم يجر القراء في امالتها على قياس واحد

« ١ » مِن ذلك « هُداي » في موضعين ، و « محياي ، ومثواي ، وكمشكاة ، ورؤياك »[١] وتفرّد أبو عمر الدّوري بإمالة هذه الستة ، فيما أصل ألفه الياء ، لتقرب الألف من أصلها وقد ذكرنا ما تفرّد بإمالته الدّوري لكسرة بعد ألف على راء أو غيرها[٢] .

« ٢ » ومن ذلك « أعمى » و « أعمى » في بني إسرائيل[٣] قرأ الأول بالإمالة أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وقرأ الثاني بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي[٤] . وعلة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر ، والأول ليس بمعنى المصدر . فأمال الأول وفتح الثاني للفرق ، وكان المصدر أولى بالفتح ، لأن ألفه إذا لفظ به ليست من الياء ، في قول جماعة من النحويين ، إنما هي عِوض من التنوين إذا قلت : هو أشد عمى منك ، فوقفت على « عمى » ، وقفت على الألف التي هي عِوض من التنوين ، وفيه اختلاف[٥] .

« ٣ » ومِن ذلك « رمى »[٦] أماله أبو بكر وحمزة والكسائي ، لأنك

---

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة البقرة(آ ٣٨) ، طه (آ ١٢٣) ، الانعام (آ ١٦٨) ، آل عمران (آ ١٥١) ، النور (آ ٣٥) ، يوسف (آ ٥) .

(٢) التبصرة ١/٤٠ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٢/٣٧

(٣) الحرفان هما (آ ٧٢) ، وسيأتي ذكرهما في سورتهما ، الفقرة « ٢٠ » .

(٤) التبصرة ١/٤١ ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٢/٤١

(٥) التبصرة ١/٤٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٧٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٦٠ ، والنشر ٢/٧٣

(٦) الحرف في سورة الانفال (آ ١٧) .

تقول : رميت • ومِن ذلك « سِوى ، وسِدى »[١] وقف عليهما بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي •

« ٤ » ومِن ذلك « أنى » التي بمعنى « كيف ، ومن أين » ، و « يا ويلتي ، ويا حسرتي »[٢] قرأ ذلك حمزة والكسائي بالإمالة ، وقرأ العراقيون عن أبي عمرو بين اللفظين • وقد رُوي عن أبي عمرو بين اللفظين في « يا أسفي »[٣] ، وبالفتح قراتُ • وكذلك « يحيى »[٤] ، اسم النبي عليه السلام ، قرأه حمزة والكسائي بالإمالة ، وأبو عمرو بين اللفظين • وقد رُوي عن أبي عمرو الفتح ، فمَن قرأه بين اللفظين جعل وزنه « فعلى » • ومَن فتح جعل وزنه « يفعل » ، وهو الصواب فيه ، لأنه عربي (٤٦/أ) من الحياة •

« ٥ » ومِن ذلك « تقاة » أماله حمزة والكسائي ، وتفرّد الكسائي بإمالة « تقاته »[٥] وكله أصل ألفه الياء ، وهو علة إمالته •

« ٦ » ومِن ذلك « بُشرى » في يوسف[٦] ، أماله حمزة والكسائي ، وقرأه بغير ياء بعد الألف ، وقرأه ورش بين اللفظين ، وعن أبي عمرو بين اللفظين ، والأشهر عنه الفتح •

« ٧ » ومِن ذلك « الجار » في الموضعين في النساء[٧] ، أمالهما أبو عمر الدوري وحده ، وفتح الباقون ، وعن ورش الفتح ، وبين اللفظين •

---

(١) الحرفان في سورة طه (آ ٥٨) ؛ القيامة (آ ٣٦) وسيأتي ذكرهما في سورة طه ، الفقرة « ١٠ » .
(٢) الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٣) ، المائدة (آ ٣١) ، الزمر (آ ٥٦) .
(٣) الحرف في سورة يوسف (آ ٨٤) .
(٤) الحرف في سورة آل عمران (آ ٣٩) .
(٥) كلا الحرفين في سورة آل عمران (آ ٢٨ ، ١٠٢) .
(٦) الحرف هو (آ ١٩) .
(٧) الحرفان كلاهما (آ ٣٦) .

« ٨ » ومِن ذلك « ولو أراكهم » في الأنفال[١] ، أماله أبو عمرو وحمزة والكسائي وفتحه ورش ، وعنه بين اللفظين ، وباقو القراء بالفتح ، فكل هذا أميل ، لأن أصل ألفه الياء ، فدلّ بالإمالة على أصله ، ولا بـدّ عند إمالة الألف فيه أن يُنحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة .

« ٩ » ومِن ذلك أن حمزة قرأ « دار البَوار ، والقَهّار »[٢] بين اللفظين كورش ، وقرأ أبو عمرو وأبو عمر بالإمالة .

« ١٠ » ومِن ذلـك ما تفرّد بإمالته حمزة في قوله : (تَوفّته رُسُلنا) « الأنعام ٦١ » و (استَهْوته) « الأنعام ٧١ » لأنه يقرؤهما بالألف ، ويميل ، لأن أصل الألف الياء[٣] .

* * *

فصـــل في امالة فواتح الســـور

« ١ » ومِن ذلك إمالة فواتح السور ، قـرأ ابن كثـير وقالون وحَفْص « الر ، والمر »[٤] حيث وقع بالفتح ، وورش بين اللفظين ، والباقون بالإمالة[٥] ، وعلة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء « را » في تقـدير ما أصله الياء ، لأنها أسماء ما يُكتب به ، ففرّق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » . هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل

---

(١) الحرف هو (آ ٤٣) .

(٢) أول الحرفين في سورة إبراهيم (آ ٢٨) ، يوسف (آ ٣٩) .

(٣) فما تقدم من الفقرة الثالثة إلى آخر الفقرة التاسعة انظـره في التبصرة ٤٠/أ – ٤٢/أ . والتيسير ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، والنشر ٣٥/٢ ، ٣٩ ، ٤١

(٤) أول الحرفين في سورة يونس (آ ١) ، وثانيهما في الرعـد (آ ١) وسيأتي ذكرهما في أول سورة آل عمران وأول سورة هود ، الفقرة « ١ » فيهما .

(٥) التبصرة ٧٥/أ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٦٤/٢ ، وجمال القرّاء ١٢٣/ب .

السور ، فإن سَمّيتَ بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة[١] .

« ٢ » ومِن فواتح السور « كهيعص » قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة الهاء والياء ، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وقرأ ابن عامر وحمزة بإمالة الياء وحدها ، وقرأ نافع بين اللفظين فيهما ، [وقرأ ابن كثير وحَفْص بالفتح فيهما][٢] . فمن أمالهما جميعا آثر الخروج من تسَفُّل إلى تسَفُّل ، لِخِفّة ذلك ، كمن فتحهما جميعا ، فآثر الخروج من تصَعُّد إلى تصَعُّد ، ليعتدل اللفظ . ومن أمال الياء أقوى ِمسّن أمال الهاء ، لأن مَن أمال الياء خرج من تصَعُّد إلى تسَفُّل ، وذلك حسَن . ومَن أمال الهاء خرج من تسَفُّل إلى تصَعُّد ، وذلك صعب قبيح .

« ٣ » ومِن فواتح السور « طه »[٣] قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء والهاء ، وقرأ ورش وأبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وعن ورش الفتح في الهاء ، وفتح الباقون[٤] .

« ٤ » ومِن فواتح السور (٤٦/ب) « طس ، وطسم » في الثلاثة[٥] قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء في الثلاثة ، للعلة التي ذكرتُ لك[٦] .

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩

(٢) تكملة لازمة من : ص ، انظر التبصرة ٨٦/أ ، والتيسير ١٤٧ ، والنشر ٦٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٥/أ .

(٣) الحرف أول سورة طه .

(٤) التبصرة ٨٧/أ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٦/ب .

(٥) الأحرف الثلاثة الآيات الأوائل في السور : النمل ، والشعراء ، والقصص .

(٦) التبصرة ٩٣/ب ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧٨/أ .

« ٥ » ومِن فواتح السور « حم » في السبعة[١] ؛ قرأه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهن ، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين في الحاء ، وفتح الباقون[٢] .

« ٦ » ومِن ذلك أيضا « ياسين »[٣] قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح ، وفتح الباقون[٤] .

« ٧ » وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان كـ « ما ، ولا » ، إنما هي أسماء لهذه الأصوات ، الدالة على الحروف المحكية المقطعة ، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو ، وليست الألف فيها من الواو . ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها ، فتقول : حاؤُك حسنة ، وصادُك مُحكمة ، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتَها كالعدد ، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ، ليفرق بالإمالة بينهما[٥] وبين الحروف التي للمعاني ؛ التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ، ليفرق بين الحرف والاسم . ولو سميتَ بهذه الحروف جازت إمالتها[٦] .

« ٨ » ومِمّا أُميل لأن ألفه أصلها الياء قوله تعالى : (ونأَى بجانبه) في سبحان والسجدة « ٨٣ ، ٥١ »[٧] قرأهما خلف عن حمزة والكسائي بإمالة

---

(١) الأحرف على ترتيبها في الشوري ، غافر ، فصلت ، الشورى ، الزخرف ، الدخان ، الجاثية ، الأحقاف . وسيأتي ذكرها في سورة الشورى ، الفقرة « ٢ » .

(٢) التبصرة ١٠٥/أ ، والتيسير ١٩١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩٦/ب ، والنشر ٦٨/٢

(٣) هو الحرف الأول من سورة ياسين . وسيأتي ذكره في سورته ؛ الفقرة « ١ » .

(٤) التبصرة ١٠١/ب ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩١/أ .

(٥) ب : « بينهما » وتوجيهه من : ص .

(٦) كتاب سيبويه ٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩

(٧) وسيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الإسراء الفقرة « ٢٢ » .

النون والهمزة وقرأهما خلاد بفتح النون وإمالة الهمزة ، وقرأ أبو بكر في سبحان بفتح النون وإمالة الهمزة كخلاد ، وفتحهما جميعا في السجدة كالباقين[١] .

« ٩ » وعلة إمالة هذا أن الألف ، التي بعد الهمزة ، أصلها الياء تقول : نأيت ، والنأي ، فتظهر الياء ، وتقول : الرجلان نأيا ، فتظهر الياء ، فأمال لتقرب الألف إلى أصلها ، ولم يمكن تقريب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة . وممّا يُقوي حُسْنَ الإمالة في جميع ما ذكرنا أن ألفه أصلها الياء ، أن مَن أمال أراد اتباع الخط ، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء . فمَن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتّبَعه ، ومَن فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه . فأما علة مَن أمال النون أيضا من « نأى » فإنه لمّا وقع بعدها حرفان ممالان ، أمال النون للإمالة التي بعدها ، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة ، وهذا مِن الإمالة للإمالة ، وهو قليل[٢] .

* * *

« ١٠ » وممّا أميلت ألفه على التشبيه بالألف ، التي أصلها الياء ، قوله : « دحاها ، وطحاها ، وتلاها ، وسجى »[٣] أربعة أفعال أصل ألفها الواو ، وقد ذكر بعض (٤٧/أ) العلماء أنه يقال : « دحيت » ، فعلى هذا تكون الإمالة في « دحاها » صحيحة ، لأن أصل ألفه الياء ، ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء ، تقول : «طحي ، وتلي ، ودحي ، وسجي» فترجع الواو إلى الياء ، وكذلك إن نقلتها إلى الرُّباعي ترجع الواو إلى الياء ، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء ، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه . وحسنت

---

(١) التبصرة ٤١/ب ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٤٢/٢ ، ٢٩٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٠/ب .

(٢) كتاب سيبويه ٣١٣/٢

(٣) حرف على ترتيبها في سورة النازعات (آ ٣٠) الشمس (آ ٦ ، ٢) ، الضحى (آ ٢) .

إمالتها ، لأن بعدها وقبلها ، ما أصل ألفه الياء ، فأتبعت لفظ ماقبلها وما بعدها ، من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء . وحسن ذلك أيضا لأنها لغة لبعض العرب ، يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة ، فتفرد الكسائي بإمالتها ، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين ، وفتح الباقون[١] .

« ١١ » فإن قيل : فلِمَ أمال حمزة والكسائي « العُلى »[٢] وهو مِن « العلو » والألف ثالثة ؟

فالجواب أن « العُلى » جمع « عَلياء » وأصل الياء في « العلياء » الواو ، لأنه من « العلو » ، لكنها رُدّت إلى الياء ، لأنه صفة ، والصفة أثقل مِن الاسم ، والياء أخفّ من الواو ، فرُدّت إلى الياء للخفّة ، كما قالوا : دنيا ، وهو من « الدنو » . وحقّ الجمع أن يتضمن باقي الواحد من الحروف ، فبقيت الياء التي في « علياء » على حالها في الجمع ، وهو « العلى » ، فأميل لذلك . وأيضا فإن الواحد ، وهو « العلياء » يُمال لألف التأنيث ، فجَرى الجمع في الإمالة على ذلك ، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع . وأمال الكسائي من الأسماء ذوات الواو « والربا » حيث وقع ، و « الضحى ، وضحاها »[٣] ووافقه حمزة على ذلك في هذه الأسماء خاصة[٤] . وعلة إمالتهما لذلك ، أن لغة كثير من العرب أن يُثنّوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، فيقولون في تثنية : ربا ، ربيان ، وفي : ضحى ، ضحيان . والعرب تفرّ من الواو إلى اليـاء في

---

(١) التبصرة ٣٩/١ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/١ ، وكتا بسيبويه ٣١١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٣٧ ، والقاموس المحيط « دحو ، تلو ، سجو » .

(٢) الحرف في سورة طه (آ ٤) ، انظر التيسير ٤٧ ، والنشر ٣٦/٢

(٣) أول الاحرف في سورة البقرة (آ ٢٧٥) ، الضحى (آ ١) ، الشمس (آ ١) .

(٤) التبصرة ٤٠/١ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٥/٢

كثير من الكلام ، نحـو : ميّت ، وهيّن ، ومرضي[١] . وشبهه كثير ، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو ، والأسماء ، فراراً مـن الواو إلى الياء ، فأتوا بلفظ يدلّ على الياء ، وهو الإمالة ، فراراً مـن الواو[٢] ، والفتح أكثر وأصوب ، وهو الأصـل .

* * *

« ١٢ » الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة .

وذلك نحو : « رأى ، ورآه ، ورآك »[٣] ، أميلت الألف التي بعد الهمزة ، لتقرب (٤٧/ب) من أصلها وهو الياء ، وأُميلت فتحة الهمزة ، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف ، وأميلت الراء ، لإتيان حرفين مُمالين بعدها ، ومثله : « ونأى بجانبه » في الموضعين[٤] إذا أميلت النون .

ومنه وقفُ حمزة على : « تراءى الجمعان » يقف على ألف بعد الهمزة[٥] ، أصلها الياء ، لأنه من « رأى » ، فيميل الألف ليقربها مـن أصلها ، ولا تتمكن الإمالة في الألف ، حتى تميل ما قبلها نحو الكسر ، وهـو الهمزة المفتوحة ، ومن شأنه تخفيف الهمزة في الوقف ، فيُخفّفها بعد ألف مُمالة ، فتصير همزة مُمالة بين الهمزة المُمالة عن الفتح ، وبين[٦] الألف المُمالة ، وقد كان في وصله ، يميل الألف

---

(١) أمثلة هذه الالفاظ الاحرف في سورة آل عمـران (آ ٢٧) ، مريـم (آ ٩) ، النساء (آ ٤٣) .

(٢) كتاب سيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٩

(٣) الاحرف على ترتيبها في سورة الأنعام (آ ٧٦) ، الأنبياء (آ ٣٦) ، النمل (آ ٤٠) ، وسيأتي ثالثها في « احكام الراءات وعللها » ، الفقرة « ٦» .

(٤) تقدم ذكره في الصفحة ١٨٨ .

(٥) الحرف في سورة الشعراء (آ ٦١) وسيأتي ذكره فيها الفقرة «٣» ، انظر التبصرة ٤٥/أ ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهـل الامصار ٧٨/أ .

(٦) قوله : « عن الفتح وبين » سقط من : ص .

التي بعد الراء لإمالة حرفين بعدها ، ولم يعتدّ بحذف الألف الأخيرة ، لأنه عارض ، فأبقى الإمالة في الراء والألف التي بعدها ، لبعدهما من المحذوف ، ولم يمكنه إمالة الألف التي بعد الراء ، لإمالة ما بعدها ، حتى يميل فتحة الراء إلى الكسر ، فقويت الإمالة في الألف التي بعد الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، وهما الهمزة والألف التي بعدها ، [ولذلك ثبت الإمالة في الوصل في الراء والألف التي بعدها][1] مع سقوط الإمالة من الهمزة ، لذهاب الألف التي بعدها ، لالتقاء الساكنين ، وقَوِي ثبات ذلك لبعده من المحذوف آخرا . وهذه كلمة تجتمع فيها في وقف حمزة أربعة أحرف ممالة متوالية : الراء ، والألف التي بعدها[2] والهمزة المخففة ، والألف التي بعدها ، ولا نظير له ، فأما اجتماع ثلاثة أحرف ممالة فقليل نحو : « رأى ، ونأى » . وأكثر ما تقع الإمالة في حرفين : ساكن ومتحرك قبله . ووقفُ القراء كلّهم بالفتح ، غير حمزة ، كوصلهم ، إلا الكسائي ، فإنه إذا وقف أمال الهمزة ، والألف التي بعدها ، وفتح الراء ، والألف التي بعدها ، ويفتح جميع ذلك في وصله كسائر القراء ، ولم يمل الراء ، والألف التي بعدها ، غير حمزة في وصله ووقفه . وقد أفردنا هذا الحرف بعلله واختلافه في كتاب مفرد[3] .

* * *

(١) تكلمة لازمة من : ص .
(٢) قوله : « التي بعدها » سقط من : ص .
(٣) قوله : « ووقفه وقد .. مفرد » سقط من : ص .

بـــاب

جامـــع في الامالة بعلله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : هلا أمالوا « على ، وإلى ، ولدى ، وحتى » لأنهن كُتبن في المصحف بالياء كمـــا أمالوا : « قضى ، ورمى ، ورضى ، وسعى »[1] • ونحوه ، لأنهن كُتبن في المصحف بالياء ؟

فالجواب : أن « قضى ، ورمى ، وسعى » [وشبهه][2] إنما كُتبن بالياء ، لأن أصل ألفهن الياء ، فدلّ الخط على الأصل ، فأُمِلن لتدلّ الإمالة على الأصل ، وليتبـــع الخط • (٤٨/أ) فأما ألف « على ، وإلى ، ولدى » فليس لهن أصل في الياء ، إنما كُتبن بالياء ، لانقلاب ألفهن مع المضمر إلى الياء في اللفظ ، تقول : « عليه ، وإليه ، ولديه » فكُتبن على الانفراد بالياء اتباعاً لاتصالهن بالمضمر • وأيضاً فإن « إلى ، وعلى » حرفان ، والحروف لا أصل لهن في الإمالات ، إذ لا أصل لألفهن في الياء • و « لدى » ظرف غير متمكن بمعنى « عند » ألفـــه مجهولة ، لو سُمي به لكانت تثنيته بالواو ، وكذلك « إلى » لو سمي به •

قال الأخفش : لو سميتَ بـ « لدى و إلى » لقلتَ في التثنية : « لَدَوان ، وإلَوان » ، ومثله « على » لو سميت به • فهذا يدلك على امتناع الإمالة في « إلى ، وعلى ، ولدى » ، سميتَ بذلك أو لم تُسم • فقد فارق هـــذا علة امتناع « قضى ، ورمى ، وسعى » • وقد قيل : إنمـــا كتبت « على ، وإلى ، ولـــدى » بالياء ، لأنهن أشبهن في حال كونهن مع المضمر التثنية في قوله : « غلاميه ، وزيديه »،

---

(١) امثلة هذه من الاحرف في سورة البقرة (آ ١١٧) ، الانفـــال (آ ٧) المـــائـــدة (آ ١١٩) ، البقرة (آ ١١٤) .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وقيل : أشبهت[١] : « قضيت ، ورميت » في انقلاب الألف إلى الياء مع المضمر ، تقول : « قضى ، ورمى » بلفظ الألف كما تقول : « على ، وإلى ، ولدى » بلفظ الألف ، فإن أضفت إلى مضمر قلت : « قضيت ، ورميت ، وإليك ، وعليك ، ولديك » . والياء في الخط في : « على، إلى، ولدى » ليس بأصل لهن ، وإنما هو على التشبيه بما ذكرنا ، فلم يُحكم لهن بالإمالة ، كما حكم للذي شُبِّهن به . فأما « حتى » فإنها حرف ، ألفها مجهولة لا أصل لها في البناء ، فامتنعت من الإمالة لذلك ، لكن كُتبت بالياء ، لأنها كانت رابعة ، وقيل إنما كُتبت بالياء لأن أصلها « حَتّ » ثم زيدت الألف فيها ، فأشبهت الألف[٢] الزائدة في : « معزى ، وعلقى » ، وقيل : إنما كُتبت ليُفرّق بين دخولها على المضمر والظاهر ، وإذا دخلت على المضمر كُتبت بالألف تقول : « حتاك ، وحتاي ، وحتاه » فلا تُكتب إلا بالألف ، وإن قلت : « حتى زيد ، وحتى عمرو » كُتبت بالياء ، للفرق بين حالها مع المضمر ، وحالها مع المظهر . وكان المضمر أولى بالألف ، لأن الإضمار يَردُّ الأشياء إلى أصولها . وقد روي إمالة « حتى » عن بعض القراء[٣] ، ولم أقرأ به[٤] .

« ٢ » فإن قيل : فلِمَ أجمعوا على فتح « افتراء » وقد أمالوا « افترى »[٥] ؟

فالجواب أنهم أمالوا « افترى » لأن الألف أصلها الياء ، تقول : « افتريت ، وافترى ، يفتري » ، وتقول : « الفرية » ، فتجده كله بالياء ، فتميل لتدل بالإمالة على الأصل ، وعلى الخط لأنه (٤٨/ب) بالياء في الخط . وأما « افتراء »

---

(١) ص : « إنما أشبهت » .

(٢) ب : « بالألف » وبطرح الجار كما في « ص » وجهه .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٥

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، وكتاب سيبويه ٣٢٠/٢ ، والتبصرة ٤١/١ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٦/١ ، وادب الكاتب ٢٠٦

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ١٣٤) ، وثانيهما في آل عمران (آ ٩٤) والذي أمال الثاني ابو عمرو ، انظر التبصرة ٤٢/١ ، والتيسير ٤٧

فإن الألف فيه زائدة ، لا أصل لها في ياء ولا واو ، والألف التي كانت في « افترى » انقلبت همزة في « افتراء » ، فألف « افترى » هي الهمزة في « افتراء » ، فلا سبيل إلى إمالتها لتغيّرها عن حالها وأصلها ، ولا سبيل إلى إمالة الألف التي قبلها ، إذ لا أصل لها في الياء .

ومثله الجواب عن فتحهم لـ « أهواء » ، وإمالتهم لـ « هوى »[1] الهمزة في « أهواء » هي الألف [التي][2] في هوى ، والألف زائدة ، لا أصل لها في الياء ، فلا سبيل إلى إمالتها .

ومِن ذلك فتحهم لـ « مراء » وإمالتهم لـ « تَتمارى »[3] ، فالهمزة في « مراء » هي الياء في « تتمارى » ، فافْهَمه . فلذلك لم يُمل . ومثله إمالتهم لـ « اعتدى » ولا يميلون « اعتداء »[4] لأن الألف في « اعتدى » صارت همزة في « اعتداء » فافْهَمه .

« ٣ » فإن قيل : فلِمَ فتح حمزة وغيره « وخافون » وهو يميل « خاف »[5] حيث وقعت ؟

فالجواب أنه أمال « خاف » لعلتين : إحداهما أن يدلّ بالإمالة على أنه فعل ، وأصله « خَوِف » فدلّت الإمالة على كسرة الواو في الأصل ، والعلة الأخرى أنه أمال لتدل الإمالة على كسر الخاء في الإخبار ، إذا قلت : خِفت ، ألا تَرى كيف فتح « مات » لأنه فعل بالفتح ، ولأن الإخبار بضم الميم في أكثر اللغات . وأما « وخافون » فهو فعل مستقبل لا أصل له في الكسر ، بل هو مفتوح الواو في قولك « يخاف » لأن أصله «يَخوَف » ولأنك إذا أخبرت عن نفسك

---

(١) أول الحرفين في سورة المائدة (آ ٧٧) وثانيهما في طه (آ ٨١) .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) أول الحرفين في سورة الكهف (آ ٢٢) ، وثانيهمافي والنجم (آ ٥٥).
(٤) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٧٨) ، وليس للثاني مثال في القرآن.
(٥) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٨٢) ، وثانيهما في آل عمران (آ ١٧٥) وتقدّم ذكره في « باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة .. » .

في المستقبل قلت : أخاف ، فأوله مفتوح ، ولا سبيل إلى إمالته ، لامتناع وجود إحدى العلتين فيه . ومثله « يخاف ، ويخافا »[١] وشبهه لايُمال لِما ذكرنا .

« ٤ » فإن قيل : لِمَ أمال أبو الحارث « رؤياي » مثل الدُّوري ولم يمل « رؤياك »[٢] ؟

فالجواب أنه لما كانت « رؤياي » في موضع خفض أمالها في قوله : « رؤياي ، وتأويل رؤياي »[٣] ، ولمّا كانت « رؤياك » في موضع نصب لم يملها للفرق بين ما هو في موضع خفض ، وما هو في موضع نصب .

« ٥ » فإن قيل : لِمَ فتح حمزة ياءات « الرؤيا » كلها ، وألفها ألف تأنيث ؟

فالجواب أنه فتح لأن تقريب الياء إلى الكسر ثقيل ، ففتح للاستخفاف ، لأن الفتح على الياء أخفّ من الكسر ، مع أن الهمزة قبل الياء فيه ثقيلة ، فلمّا اجتمع علتان فتح .

« ٦ » فإن قيل : لِمَ لم تمل ألف التثنية عند القراء ، وهي تنقلب ياء في النصب والخفض ، وذلك نحو قوله : « اثنتا عشرة ، وقال رجلان »[٤] وشبهه ؟

فالجواب أن ألف التثنية (٤٩/أ) إنما هي حرف إعراب ، أو دلالة على الإعراب زائدة ، لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلبت ياء في النصب والخفض لتدل على الإعراب ، فليس انقلابها علة تدل على أصلها ، إذ لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلابها ياء تدلّ به على النصب والخفض لا غير ، فلمّا كانت ألف التثنية ، لا أصل لها في الياء ، لم تجز الإمالة فيها عند القراء ، وقد تجوز في الكلام لعلة غير هذا .

---

(١) أول الحرفين في سورة طه (آ ١١٢) ، وثانيهما في البقرة (آ ٢٢٩) .

(٢) تقدّم تخريج هذين الحرفين في « باب اقسام العلل » الفقرة « ٣ » . وانظر مصادر الإحالة في الفقرة نفسها .

(٣) الحرفان في سورة يوسف (آ ٤٣ ، ١٠٠) .

(٤) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٦٠) ، والثاني في المائدة (آ ٢٣) .

وقد[١] حكي إمالة « الزيدان » للياء التي قبل الألف ، وإمالة « كيال ، وبياع » جعلوا الياء كالكسرة في « جمال ، وسناد » إذ أمالوا الألف للكسرة ، وكذلك أمالوا « شَيبان ، وغَيلا ن» . ولا يَعتدّون بالحرف الذي حال بين الألف والكسرة ، على ماتقدم ذكره في إمالة « كلاهما » ، ولم يمل هذا النوع أحد مِن القراء ؛ وعلى ذلك أجمعوا على فتح « يخافا ، وخانتاهما »[٢] وشبهه لأن الألف الأخيرة زائدة ، تدلّ على التثنية في الفعل ، لا أصل لها في ياء ولا واو[٣] .

« ٧ » فإن قيل : فلم ترك القراء إمالة « أول كافرٍ بـه » المخفوض وبعد الألف كسرة ، وراء مكسورة ، وأمالوا « الكافرين[٤] » ؟

فالجواب أن مَن أمال « الكافرين » أماله للكسرة في الفاء ، ولكسرة الراء اللازمة لها ، وللياء التي بعد الراء ، فقويت الإمالة لتكرير الكسرات ، ولم يكن ذلك في « كافر » لأن كسرة الراء[٥] عارضة في الخفض خاصـة ، ثم تزول في الرفع والنصب ، فلمّا لم تثبت كسرة الراء ضعُف عـن مشابهة « الكافرين » ، ففتح « كافر » لذلك ، ولم يمل ، وإمالته حسنة جائزة في الخفض ، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء ، وعلته ما ذكرت لك .

« ٨ » فإن قيل : فما بال أهل الإمالة لم يميلوا « مارد ، وطارد ، ومشارب ، وبارد ، ولا تمار ، ومارج »[٦] ونحوه ؟

---

(١) ب : « قد » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) تقدم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة التحريم (آ ١٠) .

(٣) انظر الفقرة السابعة « باب اقسام علل الإمالة ، ومصادر الإحالة عليها » .

(٤) الحرفان في سورة البقـرة هما (آ ٤١ ، ١٩) انظـر التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

(٥) ب : « كسرة الياء » ، ص : « الكسرة عارضة » ورأيت تصويبها بما اثبته .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة الصافات (آ ٧) هود (آ ٢٩) ، ومنه الثالث صيغة الجمع في سورة النحل (آ ٦٦) ، ص (آ ٤٢) ، الكهف (آ ٢٢) الرحمن (آ ١٥)

فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك ، لأنه الأصل ، ولأنه ليس فيه من الإمالة[١] اتباع خط ، ليجمع بين اللغتين ، ولأن ما أتى على أصله لا يجب أن يقال فيه : لِمَ أتى على أصله ، والفتح هو الأصل ، وإنما يعلل ماخرج على أصله بإمالة أو غيرها ، والإمالة فيه جائزة ، لكن لم تُرو عن أحد من القراء علِمْتُه[٢] .

« ٩ » فإن قيل : فلم أمالوا « متى ، وأنى ، وبلى » وليست[٣] بأسماء ولا أفعال ؟

فالجواب أن « متى ، وأنى » ظرفان ، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف ، ولما كتبا في المصحف بالياء أميلا ، لتدلّ الإمالة على أن حكمهما[٤] حكم الأسماء المُمالة ، وأنهما في الخط بالياء . فأما « بلى » فهو حرف ، لكن أصلها « بل » ثم زيدت الألف للوقوف عليها فَأشبهت ألف التأنيث [فأميلت كما تمال ألف التأنيث][٥] . وقد قيل : إنها ألف تأنيث على الحقيقة ، دخلت لتأنيث الأداة ، أو لتأنيث الكلمة أو لتأنيث اللفظة ، كما دخلت التاء في « ثُمّت ، ورُبّت ، ولاتَ » لتأنيث الكلمة أو اللفظ[٦] .

* * *

(١) ص : « ليس له في الإمالة » .
(٢) ب : « يقال » وهو تصحيف .
(٣) ب ، ص : « وليس » ورجحت ما أثبته .
(٤) ب : « حكمها » وتصويبه من : ص .
(٥) تكملة موضحة من : ص .
(٦) ص : « اللفظة أو لتأنيث الأداة » ، انظر مصادر الإحالة على الفقرة «١» من الباب ذاته .

بـاب

من الوقوف عـلى الممال

« ١ » إذا كانت الإمالة جيء بها ، لتدلّ على الأصـل ، فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل ، نحو إمالة « رمى ، وسعى ، وقضى »[١] وشبهه ، ممّا أميـل ليدلّ على أن أصل الألف ياء . وإذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بها قبل الألف ، فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل ، لأن الكسرة لم تتغيّر نحو « كلاهما »[٢] ، وإذا كانت الإمالة لكسرة مقدرة فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل نحو : « خاف ، وزاد »[٣] لأن الكسرة منوية في الوقف كالوصل . وإذا كانت الإمالة لكسرة بعد الألف ثم وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا ، لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة ، نحو « النهار ، والنار »[٤] ، فإن كنت تقف بالإسكان زالت الإمالة عند بعـض القراء لزوال الكسرة ، كما زالت الإمالة من السين في « موسى الكتاب » ، ومن الراء في « النّصارى المسيح »[٥] لذهاب الألف التي من أجلها أميلت السـين والراء ، وبعضهم يُبقي الإمالة في ذلك كله ، على ما كانت عليه في الوصـل ، لأن الوقف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ الحرف المُمال قبل الوقف . فبقي على حاله وعلى هذا القول العمل ، ويلزم من اعتلّ بهذا أن يبقي الإمالة في فتحة السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » في الوصـل ، لأن

---

(١) تقدم تخريج هذه الاحرف وما اشبهها في « باب اقسام علل الإمالـة » الفقرة « ١٥ » .

(٢) انظر الفقرة « ٧ » « باب اقسام علل الإمالة » .

(٣) انظر الفقرة « ٩ » « باب اقسام علل الإمالة » .

(٤) انظر الفقرة « ١ » « باب اقسام علل الإمالة » .

(٥) تقدّم تخريج الحرفين في الفقرة « ٢ » « باب معرفة اصل الالف » .

الحذف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ السين والراء ، قبل حذف الألف ، وهو لا يفعل ذلك ، وإن زال الحرف المُمال بعده ذهبت الإمالة من الحرف ، الذي قبل المحذوف ، لزوال ما أوجب الإمالة . وقد كان يلزم من أمال ، مع سكون الكسرة التي أوجبت الإمالة في مثل « النار ، والنهار » ، أن يُبقي السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » على إمالتهما ، ولعمري إن بينهما فرقا قويا ، وذلك أن المحذوف في « موسى الكتاب » هو الحرف المُمال ، والمحذوف في الوقف على « النار » هي الكسرة ، التي أوجبت الإمالة ، والحرف المُمال باق لم يحذف ، فلا[1] يشتبهان .

« ٢ » فإن قيل : فما الفرق في الوقف على إمالة النون والألف من « النار » في (٥٠/أ) الوقف مع إسكان الراء التي أوجبت كسرتها الإمالة ، وبين زوال الإمالة من السين من « موسى الكتاب » لزوال الألف التي أوجبت الإمالة ؟

فالجواب أن قولك : « في النار » يمكن سبق الإمالة في النون والألف ثم لفظ بالرّاء المكسورة بكسرة أوجبت الإمالة ، قبل اللفظ بها ، لتقديرها والنية بها ، ثم أسكنت الراء ، للوقف بعد تمكّن الإمالة في حرفين ، والراء التي كانت عليها الكسرة ملفوظ بها لم تحذف . وقولك « موسى الكتاب » إنما أميلت السين لإمالة الألف ، فالألف قد زالت بكليتها ، وقد كانت كالراء التي هي ثابتة . فلمّا زالت الألف زالت الإمالة عن السين ، ولا يلزم ذلك في النون والألف ، إلا لو زالت الراء بكليتها ، فلمّا لم تزل الراء بنفسها ، إنما زالت حركتها ، بقيت الإمالة في النون والألف على حالها قبل الوقف .

« ٣ » فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء نحو : « قرى ، ومفترى ، ومصلى ، وعدى »[2] وشبهه ؟

---

(١) ب : « فلم » ووجهه ما في : ص .

(٢) انظر الفقرة « ١٥ » « باب اقسام علل الإمالة » .

فالجواب أن مذهب أبي الطيب ، رحمه الله ، فيه أن يقف بالإمالة عليه • وعلته في ذلك أن ماكان منه في موضع رفع أو خفض ، فلا تعويض مـن التنوين فيه • فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة[١] لتدلّ الإمالة على أصلها ، وذلـك نحو : « سحر مفترى »[٢] هذا في موضع رفع ، ونحو : « عن مولى »[٣] هذا في موضع خفض ، والتنوين لا يُعوّض منه شيء في الرفع والخفض • فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء [بالإمالة لأن][٤] الإمالة لازمة فيه • وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة • وعلّته في ذلك ، أنك لمّا وقفتَ عَوّضت من التنوين ألفا ، وقبلها ألف" أصلية عِوض[٥] من الياء الأصلية ، فحُذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، وبقيت الأُولى ، وهي الأصلية ، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد ، فأُميلت في الوقف ، لأنك تقف على ألف ، أصلها الياء • وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف ، التي هي عوض من التنوين ، لأن الألف الأصلية قد كان أَذْهَبها التنوين ، فلا رجوع لها مع وجود التنوين ، أو وجودِ ما هو عِوض من التنوين ، وأيضا فإن الحذف للساكنين (٥٠/ب) إنما يحذف فيه الأول أبدا • وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف ، ولا يحذف ما يدلّ على المعنى • فالوقف علـى الألف التي هي عوض مـن التنوين في حـال النصب ، فلا إمالة فيه على هذا القول ، وذلك نحو : « غزى ، ومصلى ، وقرى » كله في موضع نصب ، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية ، وحذف ألف التنوين[٦] •

---

(١) ب : « فتمال » وتصويبه من : ص .
(٢) الحرف في سورة القصص (آ ٣٦) .
(٣) الحرف في سورة الدخان (آ ٤١) .
(٤) تكملة لازمة من : ص .
(٥) ص : « الفا "صلها الف اصلية عوض » .
(٦) انظر الفقرة « ٢ » « باب فيه أحرف تمال لما تقدّم من العلل .. » انظر مصادر الإحالة عليها .

« ٤ » فإن قيل : كيف الوقف على قوله : (طغى الماء) « الحاقة ١١ » والألف في « طغى » يحتمل أن تكون من الواو لقولهم : « طغوت ، وطغَوْا ، وطغَوْا » ؟

فالجواب أن الوقف عليه بالإمالة لحمزة والكسائي ، وحجة ذلك أنهما لما نقل عنهما قوله تعالى : (اذهبا إلى فرعون إنه طغى) « طه ٤٣ » بالإمالة علم أنهما يقدّران أن الألف منقلبة عن ياء على لغة مَن يقول : طغَيْت ، بالياء ، ولقوله : « طغيان » ، فلما ظهر مذهبهما فيما ليس بعده ساكن حكم بذلك ، فيما وقع بعده ساكن ، فأجري على الإمالة مجرى ماليس بعده ساكن ، ولو كان « طغى الماء » عندهما من « طغوت » لم يميلا « إنه طغى » ، وأيضا فإنه لمّا التبس قوله : « طغى الماء » وجاز أن يكون من « طغوت » ومن « طغيت » حمل على ما ليس بعده ساكن ، وهو إمالتهما لقوله : « إنه طغى » ، وعلم أن ذلك عندهما من « طغيت »

« ٥ » فإن قيل : كيف الوقف على « كلتا » من قوله : (كلتا الجنّتَين) « الكهف ٣٣ »؟

فالجواب أنك إن جعلتَ ألف « كلتا » ألف تثنية على مذهب الكوفيين فالوقف عليها بالفتح ، لأن ألف التثنية لا تُمال ، إذ لا أصل لها في الياء . وقد قدّمنا الكلام على ذلك . وإن قدّرت أن ألف « كلتا » ألف تأنيث على مذهب البصريين ، وقفتَ بالإمالة ، لأنها عندهم « فِعْلى » كـ « ذِكْرى » والتاء بدل من واو ، وأصلها « كِلْوا » ، وهذه أحرف تأخذ فيها بالوجهين ، لاحتمالهما الوجهين اللذين ذكرنا[1] ، وهذا الباب واسع يقاس عليه ما لم نذكر .

* * *

(١) التبصرة ٤٣/ب ـ ١/٤٦ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ١٠١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، ٤٣٥ ـ ٤٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥

بـاب

علل امالة ماقبل هاء التأنيث

« ١ » اعلم أن هاء التأنيث أشبهت الألف التي للتأنيث من خمس جهات : إحداها قرب المخـرج مـن الألف ، والثانية[١] أنها زائـدة كألـف التأنيث ، والثالثة[١] أنها تدلّ علـى التأنيث كالألف ، والرابعة[١] أنها تسـكن في الوقف كالألف ، والخامسة[١] أنّ ما قبلها لايكون إلا مفتوحا كالألف ، إلا في موضع واحد ، لزمت لفظ الهاء في الوصل والوقف ، فكسـر ما قبلها على التشبيه بهاء الإضمار ، وذلك كقولك : هذِه ، ولأن أصـل الهاء ياء في هـذي ، فلمّا تمكّن (٥١/أ) الشبَه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الـوقف خاصة ، فأمال ماقبلها من الفتح ، فقرّبه من الكسر كما يفعـل بألف التأنيث ، إلا أن الف التأنيث تُقرَّب في الإمالة نحو الياء ، وليست كذلك الهاء . فإن وصل فتح ، لأنها تصير تاء ، فلا تشبه حينئذ الألف ، فلذلك حسُن الوقف بالإمالة ، وذلك نحو : « حبة ، ودابة »[٢] وشبهه ، تقف بالإمالة عليه للكسائي[٣] .

« ٢ » فإن سأل سائل فقال : لم فُتح ماقبل هاء التأنيث ولزمه الفتح ، وقد كان قبل دخول هاء التأنيث يجري عليه الإعراب ، فلمّا دخلت هاء التأنيث لزم الفتح، وإلا لزم السكون لزوال الإعراب عنه إلى هاء التأنيث ؟

فالجواب أنك إذا قلت : « قائم ، وصائم »[٤] جرى الإعراب في الميم ، فإذا

---

(١) جاءت هذه المراتب بغير عطف في « ب » ورجّحت العطف كما في : ص .

(٢) مثال هذين اللفظين في سورة البقرة (آ ٢٦١ ، ١٦٤) .

(٣) التبصرة ٤٦/ب ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٧٩/٢ ، وإيضـاح الوقف والابتـداء « ٤٠٠ »

(٤) مثال هذين اللفظين في سورة آل عمران (آ ٣٩) ، ومن الثاني صيغة الجمع المذكر في الأحزاب (آ ٣٥) .

أدخلت هاء التأنيث انتقل الإعراب على الهاء فقلت : «قائمة ، وصائمة » وكذلك ما أشبهه . فلمّا كان الحرف الذي عليه الإعراب ، قبل دخول هاء التأنيث ، قد يكون ما قبله ساكناً في نحو : « نعمة ، ورحمة »[١] وشبهه ، لم يُسكن إسكانه ، ووجبت حركته ، فاختير له الفتحُ لمشابهة هاء التأنيث الألف التي للتأنيث ، التي لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً ، وكان الفتح أولى به لخفتّه ، ولأن الهاء زائدة ، فلم يجمعوا على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة ، فجعلوها حركة خفيفة ، وهي الفتح ، فلزم ماقبلها الفتح ، كما لزم ما قبل الألف . وأيضاً فإن الفتح من موضع خروج الهاء ، لأنه من الألف ، والهاء من مخرج الألف ، فكان أولى بحركة ماقبلها لذلك . ولمّا كانت الهاء في هذه بدلا من ياء ، وخالفت الهاءُ سائرَ هاءات التأنيث ، إذ لا ترجع في الوصل تاء ، خُولف بينها ، وبين سائر هاءات التأنيث ، فكُسر ما قبلها ، ولا نظير لها . وقد قال جماعة من البصريين : إن الهاء إنما فُتح ما قبلها لأنها بمنزلة اسم ، ضُمّ إلى اسم ، ففُتح ماقبلها[٢] كما فُتح ماقبل عشر من « خمسة عشر » وكما قالوا : شَغَرَ بَغَرَ ، أي : متفرقون[٣] . وقال ثَعْلب[٤] لمّا نُحِي بهاء التأنيث نحو ألف التأنيث لزم ماقبلها الفتح كالألف ، وجازت الإمالة فيها كالألف . فأما علة [فتح][٥] ماقبل هاء التأنيث في اختيار ابن مجاهد ، إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء أو عين أو حاء ، فإن هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك ، ومنها حرف الإطباق ، ينطبق اللسان بالحنك مستعليا عند

---

(١) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢١١ ، ١٥٧) .

(٢) قوله : « لانها بمنزلة . . . قبلها » سقط من : ص .

(٣) ومثله : شَذَرَ بَذَرَ ، بالكسر والفتح فيهما جميعا اي اولهما ، انظر الإتباع ١٧ ، وكتاب سيبويه ٦٢/٢ ، ٩٩ ، والقاموس المحيط « شغر » .

(٤) هو احمد بن يَحيى ابو العباس ، إمام اهل الكوفة في النحو واللغة في زمانه، اخذ عن ابن الأعرابي وسَلَمة ومحمد بن سلام وغيرهم ، وعنه ابو الحسن الاخفش وابن الانباري وإبراهيم الحَرْبي وغيرهم ، (ت ٢٩١ هـ) ، ترجم في ابناه الرواة ١٣٨/١ ونزهة الالباء ٢٩٣ ، وطبقات القراء ١٤٨/١

(٥) تكملة لازمة من : ص .

حروفها ، فكره [ابن مجاهد][1] أن ينحى بهذه الحروف نحو الكسرة بعد (٥١/ب) استعلائها وتصعّدها وانطباقها بالحنك . فكان الفتح أولى بها ، لأنه أشبهُ بحالها من الكسر ، لأن الكسر ضد حالها ، وحروف الاستعلاء سبعة : الغين ، والخاء ، والقاف ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، . وكذلك اختيار القراء الفتح مع الراء ، إذا انفتح ماقبلها ، أو كان ساكناً غير الياء ، قبله فتحة ، لأن الراء حرف تكرير ، الفتحةُ عليه قوية ، كأنها فتحتان ، فإذا انفتح ماقبلها ، أو انفتح ماقبل الساكن الذي قبلها ، تقوّى الفتح فيها ، وصار كأنّ قبل هاء التأنيث ثلاث فتحات . فبعُد أن يُنحى بذلك نحو الكسرة لتمكّنه في الفتح . وكذلك اختاروا الفتح فيما قبل هاء التأنيث ، إذا كان همزة أو هاء ، قبلها فتحةٌ أو ضمة، أو ساكن غير الياء ، ليس قبلها كسرة ، نحو : « سفاهة ، والنشأة ، ومحشورة ، وبَرَرة »[2] ، كلُّ هذا الاختيار فيه الفتح .

وعلة ذلك أن الهمزة والهاء من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الكسر، لبُعدها من الياء ، قوية في الفتح ، لقربها من الألف . وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا أولا ، فلمّا كانت كذلك قَوِي الفتح وبَعُد الكسر ، فتُركت على فتحتها ، واختير ذلك فيها . فإن انكسَر ماقبلها ، أو كان ياء قويت الإمالة ، وجازت ، واستُعملت في قراءة الكسائي ، لأن الكسرة والياء توجبان الإمالة فسهلا إمالة مابعدهما وحسناه نحو : « بالخاطئة ، وفاكهة ، والآخرة »[3] ، وكان أبو الطيب رحمه الله يقول : إذا وقع قبل الهمزة ساكن أمال الكسائي الهمزة في الوقف ، ولا يسأل عن حركة ماقبل الساكن ، غير أنه استثنى « براءة » بالفتح في الموضعين[4].

وقد أضاف قوم امتناع الإمالة مع الكاف ، لقربها من القاف ، ومذهب أبي

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) الاحرف على ترتيبها في سورة الاعراف (آ ٦٦) ، العنكبوت (آ ٢٠)، ص (آ ١٩) ، عبس (آ ١٦) .
(٣) أول الأحرف في سورة الحاقة (آ ٩) ، يس (آ ٥٧) ، البقرة (آ ٤).
(٤) اولهما في سورة التوبة (آ ١) ، والثاني في القمر (آ ٤٣) .

الطيب الإمالة مع الكاف على كل حال ، وقد أضاف قوم إلى هـاء التأنيث ، في الإمالة ، إمالة ماقبل هـاء السكت في « كتابيه ، وحسابيه »[١] وهو[٢] غلط ، لا يجوز ذلك ، لأن هاء السكت لا تنقلب تاء في الوصل ، ولا تشبه الألف ، ولا أصل لما قبلها في الإمالة .

فإن وقع قبل هاء التأنيث ألف ، منقلبة عن واو ، فلا سبيل إلى الإمالة نحو : « الزكاة ، والصلاة »[٣] . وعلة ذلك أنك لو أملتَ ماقبل هاء التأنيث في هـذا لأملتَ الألف ، ولم تَقدِر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة ، التي قبلهـا نحو الكسرة ، فيخرج الأمر إلى حكم آخر ، وهو حكم إمالة ذوات الواو ، وذلك غير مَروي عن أحد ، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة ، وهذا غير جائز ، إذ لا علة توجب الإمالة : لا كسرة ، ولا أصل في الياء ، ولا رُوي عن أحد .

فأما « الحياة »[٤] فلو رُويت إمالة الألف لجاز (٥٢/أ) ذلك ، لأنـه من الياء ، وتكون إمالته من إمالة ذوات الياء ، وليس من إمالة ماقبل هاء التأنيث في[٥] شيء ، لأنك لو أملْتَه نحَوتَ بالألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولكن لم تَرو إمالته عن أحد ، وذلك ليتبع به نظائره نحو : « الصلاة ، والزكاة »[٦] .

« ٣ » فإن قيل : قد ذكرتَ أن هاء التأنيث لا يكون ماقبلهـا إلا مفتوحاً أبداً ، وهذه قبلها ساكن ؟

فالجواب أن هذه الألف التي قبـل هاء التأنيث في « الحياة ، والزكاة ،

---

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين أولهما في « علل نقل حركة الهمزة على السـاكن قبلها » ، الفقرة « ٧ » .

(٢) ب : « وهذا» ورجحت ما في : ص .

(٣) الحرفان في سورة البقرة (آ ٤٣ ، ٣) .

(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ٨٥) .

(٥) ب : « من » وتصويبه من : ص .

(٦) التبصرة ٤٦/أ ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٨٢/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٠ ، وكتاب سيبويه ٣٣٧/٢

والصلاة،والقضاة»[١]وشبهه،أصلها الفتح،ولكنها لمّاتحركت بالفتح، وقبلهامتحرك"، قُلِبت ألفاً على أصول الاعتلال ، فالهاء على أصلها ، وإنما عَرَض فيما قبلهـا عارض تغيّر به عن الفتح وأصله الفتح ، ولتغيّره امتنعت الإمالة فيه[٢] لأنك إنما تنحو بالفتحة ، التي قبل هاء التأنيث ، الى الكسرة عند الإمالة • فلمّا عُدِمت[٣] الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع •

فأما « مناة »[٤] فالصواب فيها الوقف على[٥] الفتح ، لأنها لو أميلت لهاء التأنيث لأُميلت الفتحة التي قبلها ، ولو أميلت في الوقف لكانت الإمالة في الوصل أولى ، فتركُ الإمالة في الوصل يدلّ على أنها غير مُمالة في الوقف ، وليس في كلام العرب ألف ثانية تفتح في الوصل ، وتُمال في الوقف ألبتة • وكونُ ألف « مناة » من الياء لا يوجب إمالتها ؛ لكون هاء التأنيث بعدها ، كمـا لم توجب الإمالة في « الحياة » ، والألف أصلها الياء •

فأما « كمشكاة ، ومزجاة »[٦] وشبهه ، فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاءالتأنيث ، إنما وقعت ووجبت لأجل أن الألف رابعة • وكلُّ ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها • كانت الألف من الياء أو من الواو ، ألا تَرى أن « أزكى ، وأدعى ، ويدعى »[٧] وشبهه يمال ، وإن كانت ألفه أصلُها الواو ، لأنها قد صارت رابعة ، فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو • ألا ترى أنك تقولَ : « زكوت وأزكيت » فتثبت الواو إذا كانت ثالثة ، وترجع الياء في موضعها إذا كانت رابعة •

---

(١) تقدّم ذكر الثلاثة الأولى واما الرابع فلا مثال له في القرآن .
(٢) ص : « في هذا النوع فيه » .
(٣) ب : « حذفت » ورجحت ما في : ص .
(٤) الحرف في سورة النجم (آ ٢٠) .
(٥) قوله : « الوقف على » سقط من : ص .
(٦) تقدّم في « باب علل الروم والإشمام » الفقرة « ٨ » ، والثاني في سورة يوسف (آ ٨٨) .
(٧) أول الأحـرف في سـورة البقـرة (آ ٢٣٢) وليس للآخَـرَين مثـال في القرآن .

فأما الإمالة في « تقاة ، وتقاته »[1] فإنما وجبت ، لأجل أن أصل الألف الياء ، فلا مزية للوقف على الوصل ، ولا سبيل لهاء التأنيث في هذه الإمالة ، لأن المُمال في هذا هو الألف وما قبلها ، يُنحى بالألف نحو أصلها ، ويُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، لتتمكن الإمالة في الألف . وهاء التأنيث إنما تُمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة (٥٢/ب) لا غير ، فاعرِف الفرق بينهما ، والاختيار فتحُ ما قبل هاء التأنيث ، لأنها كسائر الحروف ، ولأن الوقف عارض ، ولأنه الأصل ، ولأن القراء أجمعوا عليه غير الكسائي .

قال أبو محمد : قد ذكرنا من علل الإمالة ماحضرنا في وقت تأليفنا لهذا الكتاب ، فما أغفلنا الكلام على علته ممّا أماله القُرّاء ، فهو جار في علّته ، على ما ذكرنا وبيّنا وعلّلنا ، فليس يخرج شيء مِمّا أماله القُرّاء في علته عمّا ذكرنا .

* * *

(١) تقدّم ذكرهما في « باب فيه أحرف تمال لما تقدم ... » ، الفقرة « ٥ ».

بـاب

أحكام الراءات وعللهـا

« ١ » اعلم أن الراءات أصلُها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الراء ، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فخرجت عـن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحـو : « مررت بساتر وغافر »[١] وشبهه ، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كلّ راء غير مكسورة فتغليظها جائز ، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق . ألا ترى أنك لو قلت : « رغدا ، ورقد »[٢] ونحوه بالترقيق لغيّرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة ، وهذا لا يُمال ، ولا علة فيه توجب الإمالة فيه .

« ٢ » واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسـر ، لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد ، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين ، وأقوى منها ماكان في ثلاثة أحرف أو أربعة . وقد مضى بيان ذلك وعلته .

« ٣ » واعلم أن الراء ، التي يجوز تغليظها وترقيقها ، تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ، فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسـكونه ، فهو يدبره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه . فإذا كان قبله كسرة لازمة ، غير عارضة ، رُقّقت الراء ، لقربها من الكسرة التي قبلها . وإذا كـان بعدها ياء رُقّقت ، لقربها من الياء التي بعدها ، وذلك في الكسر نحـو : « من فرعون ، وأنذرهم » ، وفي الياء نحو : « مريم ، وقرية » ، فإن انكسر ما قبلها وأتت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها ، نحو : « مِرية »[٣] ، فهذا حكمُها ما لم يأت بعدها حرف من حروف

---

(١) للثاني مثال في سورة غافر (آ ٣) .

(٢) للثاني مثال في سورة البقرة (آ ٣٥) .

(٣) الحرف على ترتيب ذكرها في سورة الأعراف (آ ٩) ، مريم (آ ٣٩) ، البقرة (آ ٨٧ ، ٥٨) ، هود (آ ١٧) .

الاستعلاء ، فإن أتى بعدها حرف من ذلك غلّبَ على الراء التغليظ للحرف المستعلي ، الذي بعدها ، نحو : « فرقة ، وإرصادا »[١] وشبهه إلا أن تكون حركة الحرف كسرا فتضعف عن تغليظ الياء ، فتُرَقّق للكسرة التي قبلها وبعدها ، وذلك نحو قوله : (كلٌّ فِرْق) « الشعراء ٦٣ » ، فأما قوله تعالى : (بين المَرءِ وقَلْبه) « الأنفال ٢٤ » و (بين المَرءِ وزَوجه) « البقرة ١٠٢ » فالأشهر عن ورش الترقيق لِقوة الهمزة وكسرتها ، فصارت الكسرة كالياء في « مريم » ويلزم من رقّق (٥٣/أ) أن يُرقق في « كرسيه »[٢] ، والرواية التغليظ فيه ، لأن كسرة الهمزة أقوى من كسرة السين ، وهذا الذي ذكرنا في الساكنة إجماع من القراء عليه[٣] ، إلا « المر » في الموضعين[٤] ، فكلهم غلّظه إلا ورشاً ، وعن ورش التغليظ مثلهم فيه . فأما الراء المفتوحة والمضمومة فكلُّ القراء على تغليظها ، إلا ما يُمال ، فهو على ما تقدّم من الأصول ، غير أن ورشاً قرأ على أصول في المفتوحة والمضمومة أنا أذكرها[٥] .

« ٤ » فمِن ذلك أن يكون ما قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة لازمة ، غير عارضة ، أو يكون قبلها ساكن غير الياء ، قبله كسرة ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، فورش وحده يرقّق الراء إذا كانت على هذه الشروط ، نحو : « خبير ، وقدير ، ويصرون ، وذكر الله ، وذكر من معي ، وميراث ، والخيرات ، وإكراه »[٦] ونحوه ، فإن انفتح ما قبلها[٧] أو انضم ، أو أتى بعدهما حرف استعلاء

---

(١) الحرفان في سورة التوبة (آ ١٢٢ ، ١٠٧) .
(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٥٥) .
(٣) ص : «القراء عامة» ولفظ «عليه» سقط منها .
(٤) تقدّم تخريج هذا الحرف وذكره في «فصل في إمالة فواتح السور» ، الفقرة «١» .
(٥) قوله : «انا اذكرها» سقط من : ص .
(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٣٤ ، ٢٠) ، الواقعة (آ ٤٦) ، المائدة (آ ٩١) ، الأنبياء (آ ٢٤) ، آل عمران (آ ١٨٠) البقرة (آ ١٤٨ ، ٢٥٦) .
(٧) ب : «قبلها» ورجّحت ما في «ص» لوضوح عودة ضمير المثنى على الراءين المضمومة والمفتوحة .

غلّظ ورش الراء كجماعة القراء ، نحو : « سراط ، وفراق ، وفراغ ، واليسر ، وضرب الله ، وحصِرت صدورهم »[١] وشبهه ، لا يَعتدُّ بالساكن حائلا قبل حرف الاستعلاء [فإن وقَف على (حصرت) رقّق الراء لزوال حرف الاستعلاء][٢] الذي أوجبَ التغليظ في الراء ، ولزوم الكسرة قبل الراء .

فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتدّ بها ، نحو : « لربهم ، وبرازقين »[٣] كأن الحرف لم يذكر ، وكأنه ابتدأ بِراء ، لا شيء قبلها يوجب ترقيقها . وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ، ليس من الكلمة ، نحو قراءته : « بِعادٍ إرم »[٤] الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي على التنوين عارضة . إنما هي كسرة الهمزة ألقيت على التنوين ، فإن ابتدأ بـ « إرم » غلّظ الراء ، لأن الكسرة عنده عارضة ، إنما تثبت في الابتداء لا غير . وكذلك الراء الساكنة ، إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة ، أو من كلمة أخرى ، لم تعمل في الراء ، وكانت الراء مغلظة نحو : « يا بني اركب »[٥] الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي قبلها في كلمة أخرى ، فإن ابتدأت بـ « اركب » غلّظتَ الراء أيضا ، لأن الابتداء عارض ، وألف الوصل غير لازمة ، فضعفت كسرتها ، فلم تعمل في الراء ، فبقيت مغلظة على أصلها . وقد خرجتْ عن هذه الأصول أشياء ، نقلت بالوجهين بالترقيق والتغليظ ، وأشياء مُغلّظة ، وقبلها ما يوجب ترقيقها ، لكنّها أتت بالتغليظ على الأصل .

« ٥ » مِن ذلك « عشرون ، وكبر ، وعمران ، وإبراهيم ، وإسرائيل ، ووزرك ، ووزر أخرى ، وذكرك ، وفنظرة ، وإصرهم ، وحذركم ، ولعبرة ، وعبرة ،

---

(١) الاحرف على ترتيب ذكرها في سورة الفاتحة (آ ٦) ، الكهف (آ ٧٨) ، الذاريات (آ ٢٦) ، البقرة (آ ١٨٥) ، إبراهيم (آ ٢٤) ، النساء (آ ٩٠) .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) اول الحرفين في سورة الأعراف (آ ١٥٤) ، وثانيهما في الحجر (آ ٢٠) .
(٤) الحرف في سورة الفجر (آ ٦–٧) .
(٥) الحرف في سورة هود (آ ٤٢) .

وكبره (٥٣/ب) ، ومصر »[١] ، وعلل ذلك أن أكثر هـذه الكسرات على حروف الحلق ، وما قرب منها ، وحروف الحلق بعيدة من الراء ، فكأن الكسرة بعدت من الراء ، على قدْر بُعد الحرف ، الذي الكسرة عليه ، من الراء في المخرج والصفة ، فبعُد عملُها في الراء وقوي التغليظ فيها ، ألا ترى أن « عشـرون » لمّا كانت الكسرة بعيدة من الراء ، لكونها على حرف حلق ، وطالت الكلمة ، وقويت الشين في الإحالة ، بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها ، لم يُعتَدّ بالكسرة ، فغلّظ الراء ، لأنه الأصل ، ولأن المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألبتة ، فضعفت[٢] كونها مرققة فغلّظت .

وأن « كبرا » لمّا كانت الكسرة على حرف قريب من القاف[٣] ، والقاف قريبة من حروف الحلق ، وبعيدة من الراء ، بعُدت الكسرة من الراء لذلك ، وحال بينهما حرف قوي ، وهو الباء ، فكأن الفتح هو الأصـل ، ولم يعتدّ بالكسرة ، وغلظ الـراء .

وأن « عمران » لمّا كانت الكسرة على العين [وهي][٤] من حروف الحلق ، وحال بينها وبين الراء الميم ، وفيها غُنّة ، قوِيَ الحائل ، وبعُد ما بين الراء والكسرة لقوة الحائل ، وبُعده مِن الراء ، ولبُعد الحرف الذي عليه الكسرة من مخـرج الراء ، فكأن الكسرة بعُدت من الراء لبُعد الحرف منها ، وزاده قوة لكون الألف بعد الراء ، والألف من الفتحة ، فقوّت الألف فتحة الراء ، وضعُف الترقيق ، فغلّظت .

---

(١) أول هذه الحروف على ترتيبها في سورة الأنفال (آ ٦٥) ، الأنعام (آ ٣٥) ، آل عمران (آ ٣٣) البقـرة (آ ١٢٤ ، ٤٠) الانشراح (آ ٢) ، الأنعـام (آ ١٦٤) الانشراح (آ ٤) ، البقرة (آ ٢٨٠) ، الأعراف (آ ١٥٧) ، النساء (آ ٧١) آل عمران (آ ١٣) يوسف (آ ١١١) ، النور (آ ١١) ، يونس (آ ٨٧) .

(٢) ب : «فضعف» ورجحت ما اثبته لوضوح المعنى به كما في : ص .

(٣) يعني : ان الكسرة على الكاف .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

وإن « إبراهيم ، وإسرائيل » لمّا كانت الكسرة على همزة : وهي من حروف الحلق بعُدت الكسرة من الراء . لكونها على حرف بعيد في المخرج من الراء ، فبعُدت الراء . وقوي الحائل . وطال الاسم ؛ وقوّى الراءَ في الفتح الألف التي بعدها في الاسمين : فضعُف الترقيق . فغلّظتا .

وإن « وزرك ، ووزر أخرى » لمّا كان الحائل حرفا قويا من حروف الصفير قوي في الإحالة بين الكسرة والراء . فضعف الترقيق . فغلّظت الراء لأنه أصلها .

وإن « فنظرة » لمّا حال بين الكسرة والراء حرف من حروف الإطباق والاستعلاء قوي [ذلك][1] في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء : فضعُف الترقيق . فغلّظت الراء . لأنه أصلها . وكذلك العلة في « إصرهم ، ومصر » : وإن « حذركم . ولعبرة . وكبرة » لمّا كانت الكسرة على حرف من حروف الحلق ، والكاف تقرب من الحلق بعُدت الكسرة من الراء كبُعد مخرج حروف الحلق منها . وأيضاً فقد حال بين الراء (٥٤ أ) والكسرة حرف قوي . وهو الياء والذال ، فضعُف الترقيق . وقوي التغليظ . لأنه الأصل . والأصل أبداً أقوى من الفرع ؛ وعلى ذلك يُعلل مارُوي عن ورش من تغليظ « إجرامي . وحيران ، وعشيرتكم » في براءة . و « صهرا » في الفرقان . وبالوجهين قرأتُ في هذه الأربعة مواضع .

« ٦ » وعلة التغليظ ماذكرنا من أنه الأصل . ولبُعد الكسرة عن الراء في « إجرامي » لكونها على حرف من حروف الحلق . فبعُدت الكسرة لبعد حرف الحلق عن الراء . ولكون الساكن من حروف الحلق . وكون الكسرة على حرف بعيد من الراء . وهو الصاد من « صِهرا » . فأما « حيران . وعشيرتكم » فالترقيق والتغليظ فيهما متساوٍ في العلة ؛ لأن الياء قريبة من الراء ؛ ولم يحل بين الراء والياء حائل . فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس ؛ والتغليظ هو الأصل . وبالوجهين قرأتُ فيهما .

فأما ماذكرنا من الراء المفتوحة المنونة في « فعيل » فالأشهر عن ورش فيها

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

الترقيق في الوصل والوقف ، لأن الياء لازمة قبل الراء في الوجهين جميعاً ، وليس للتنوين في التغليظ عمل [١] . وقد رُوي التفخيم فيها في « الرجال »[٢] خاصة[٣]، وهو مذهب أبي الطيب ، ولا حجة له في ذلك غير الرواية . فإن كان فخّم في الوصل لأجل التنوين ، ورقّق في الوقف لذهاب التنوين ، فيلزمه تفخيم « قمطريرا ، وخضرا »[٤] ونحوه في الوصل لأنه مُنوّن ، وهو لا يفعل ذلك ، فليس فيه غير الرواية ، والترقيق هو الصواب لورش ، والتفخيم هو الأصل ، وعليه كل القراء ، وهو الاختيار في الراءات كلّها ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء ، ولأنه أفخم في التلاوة ، إلا ما كان يُمال ، فله أصله وروايته ، على ماقدّمنا من الراء ، إذا كان بعدها ألف أصلها الياء نحو : « يرى ، وافترى »[٥] أو ماكان بعدها همزة مُمالة، فيُمال مابعدها نحو : « رأى ، ورآك »[٦] وشبهه وقد قدّمنا علة ذلك والاختلاف فيه .

« ٧ » ومِمّا خرج عن الأصول الراء المفتوحة ، يكون قبلها ساكن غير ياء في حال النصب ، وهي منوّنة ، وذلك نحو : « ذكرا ، وسترا ، ومصرا »[٧] الرواية فيه عن ورش بالتغليظ كجماعة القراء . وعلته في ذلك ماتقدّم ذكره من كون الحائل من قرب الحلق ، وكونه من حروف الصفير ، وكونه من حروف الإطباق والصفير ،

---

(١) لفظ « عمل » سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٨) .

(٣) ب : «الرجال فيها خاصة» ، ص : «التفخيم فيها خاصة» وبطرح الجار والمجرور في الأصل الوجه .

(٤) أول الحرفين في سورة الإنسان (آ ١٠) ، والثاني في الكهف (آ ٣١) .

(٥) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٦٥) ، وثانيهما في آل عمران (آ ٩٤)، وتقدّم ذكرهما في «باب أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٦» .

(٦) تقدّم أولهما في «معرفة أصل الالف» ، الفقرة «٢» وثانيهما في «الإمالة للإمالة» الفقرة «١٢» .

(٧) الأحرف ترتيبا في سورة البقرة (آ ٢٠٠) ، الكهف (آ ٩٠) ، البقرة (آ ٩١) .

فقوي الحائل لذلك ، فغلّظت الراء ، ولم تعمل الكسرة في الراء لضعفها وبُعدها ، وقوة (٥٤/ب) الحائل .

« ٨ » ومما خرج عن هذه الأصول ماتكرّرت فيه الراء ، والثانية مفتوحة أو مضمومة ، وقبل الراء الأولى كسرة ، أو ساكن قبله كسرة ، فغلّظه ورش كسائر القراء ، وذلك نحو : « مِدرارا ، وقِرارا ، والقَرار »[1] . وعلة ذلك أن الراء الثانية ، لما كانت مفتوحة ، وهي حرف تكرير ، كانت الفتحة عليها مقام فتحتين ، فقويت الفتحة في الراء الأولى ، لقوتها أيضاً في التكرير ، وزادها قوة قوةُ الفتحة في الراء الثانية ، والألف التي بينهما من الفتحة ، فكأنه اجتمع خمس فتحات ، والتغليظ مع الفتح يكون ، فقوي التغليظ لذلك ، وضعفت الكسرات التي قبل الراء لتكرير الفتحات بعدَها ، فكان التغليظ في الراء أقوى وأولى لذلك ، وإذ هو الأصل وعليه كل القراء . فأما قوله تعالى : (بشرر)[2] فإن ورشاً تفرّد فيه بترقيق الراء الأُولى . وعلة ذلك أن الراء الأولى ، لمّا أتى بعدها راء مكسورة وهي حرف تكرير ، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم[3] يحل بينهما حائل ، قوِيت الكسرة ، فعملت في الراء الأولى ، فقرّبت فتحة الأولى إلى الترقيق ، الذي هو بين اللفظين ، ليقرب من كسرة الراء الثانية ، فيعمل اللسان عملا ، يقربُ بعضه من بعض[4] . فأما الراء الثانية فلا اختلاف في ترقيقها ، لأنها مكسورة ، ولأنها ، إذا كان يُرقّق من أجلها ما قبلها ، فهي أولى بالترقيق ، وأحرى أن لا تكون غير مرقّقة ، وترقيقُها إجماع من القراء . وعلة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح ، فلو فخّمت المكسورة لأدخلتَ فيها طرفاً من الفتح ، وهذا لا يتمكّن ، ولا يقدر عليه ، ولا هو

---

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة الانعام (آ ٦) ، النمل (آ ٦١) ، إبراهيم (آ ٢٦) .
(٢) الحرف في سورة المرسلات (آ ٣٢) .
(٣) ب : «لم» وبالواو وجهه كما في : ص .
(٤) قوله : «كسرة الراء .. بعض» سقط من : ص .

من كلام العرب ، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام[١] . وقد كنّا ألفنا كتاباً مفرداً في الراءات وعللها ، فلذلك اقتصرنا[٢] في هذا الكتاب ، على ماذكرنا ، ففيه كفاية من ذلك عن غيره[٣] .

* * *

ومن باب حكم الوقف على الراء

إذا وقفتَ على راء مكسورة وقفتَ بالترقيق ، كما كانت في الوصل إذا رُمْت الحركة ، لأنك قد أبقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الراء ، وهو بعض الكسر ، الذي كان على الراء ، فإن وقفتَ بالإسكان ، وقبلها كسرة ، وقفتَ أيضاً بالترقيق ، كما تُرقِق الساكنة ، إذا كان قبلها كسرة نحو : « مرية »[٤] وتقف على « بشرر » بالترقيق في الثانية إن رُمْت (٥٥/أ) الكسرة ، وبالتغليظ إن أسكنْتَ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل : « ترميهم »[٥] وكذلك[٦] : « شرر »[٧] تقف بالترقيق [٨] إن رُمت الحركة . وإن أسكنت وقفت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل : « ترجعون »[٩] ، فهذا حكم الوقف على [الراء][١٠] المكسورة في الوصل .

(١) قوله : «لا يكون فتح .. من الكلام» سقط من : ص .
(٢) ب : «اختصرنا» ووجهه ما أثبته من : ص .
(٣) ما تقدّم في هذا الباب انظره في التبصرة ٤٧/أ ـ ٤٨/أ ، والتيسير ٥٥ ، والنشر ٢/٨٧
(٤) تقدّم تخريجه في «باب أحكام الراءات وعللها» ، الفقرة «٣» .
(٥) الحرف في سورة الفيل (آ ٤) .
(٦) ص : « فتقف على» .
(٧) الحرف في سورة الحجر (آ ٤٧) .
(٨) ص : «بالترقيق في الثانية» .
(٩) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٨) .
(١٠) تكملة موضحة من : ص .

فإن كانت الراء ، مفتوحة في الوصل مُفخَّمة ، وقفتَ بالتفخيم أيضاً نحو : « قدَّر ، وأدبر »[١] لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة . ولو استعملتَ الرَّوم فيها لم تكن أيضاً إلا مفخمة ، على حالها في الوصل . فإن كان قبلها كسرة أو ياء وقفتَ بالترقيق ، نحو « العير ، وفاطر »[٢] لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ « مرية » ، ولو رُمْتَ لوقفت لورش بالترقيق كالوصل ، ولباقي القراء بالتغليظ كوصلهم ، لكن لا يستعمل القراء الروم في المنصوب لخفته .

وقد اختلفَ عليَّ فيه قول أبي الطيب ، فمرة أجازه ومرة منعَه ، وتركُه أحبّ إليّ . فإن كانت الراء مضمومة وقفت بالروم ، أجريتها على حكمها في الوصل ، فإن أشْمَمْتَ الحركة أو أسكنت ، وقبل الراء كسرة ، وقفت بالترقيق نحو : « هو القادِر »[٣] ، لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ « مرية » ، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة وقفتَ بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمة كـ « ترجعون ، وترميهم » .

وحكم الياء قبل الراء في جميع ذلك حكم الكسرة قبلها . وكذلك حكم الساكن قبل الراء ، وقبله كسرة ، حكم الكسرة قبل الراء ، فتقف على « خبير ، وبصير »[٤] المرفوعين بالترقيق إن لم ترم الحركة . فإن رمت الحركة وقفتَ لورش بالترقيق كما تصل ، ووقفت لباقي القراء بالتغليظ كما يصلون ، لأن بعض الحركة باق على الراء ، فتجري في الوقف على حالها في الوصل ، وكذلك « بصير ، وخبير »[٥] وشبهه ، المخفوض ، تقف عليه كالوصل رُمْتَ الحركة أو لم تَرُم ، وكذلك تقف على : « ذِكر ، وذِكر من معي »[٦] المرفوعين بالترقيق ، إن[٧] لم

---

(١) أول الحرفين في سورة فصلت (آ ١٠) ، والثاني في المعارج (آ ١٧) .
(٢) الحرف الأول في سورة يوسف (آ ٧٠) ، والثاني في الأنعام (آ ١٤) .
(٣) الحرف في سورة الأنعام (آ ٦٥) .
(٤) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٣٤ ، ٩٦) .
(٥) أول الحرفين في سورة هود (آ ٢٤) ، والثاني في فاطر (آ ١٤) .
(٦) تقدّم ذكرهما في «باب احكام الراءات وعللها» الفقرة «٤» .
(٧) ص : «رمت او لم ترم» .

ترم لجميعهم ، لأنها تصير ساكنة قبلها ساكن ، قبله كسرة ، فإن رُمت الحركة وقفت لورش بالترقيق ولغيره بالتغليظ كالوصل ؛ فأجرِ الراء مع روم الحركة أبداً مجراها في الوصل ، وأجرِها إذا لم تَرم مجرى الساكنة على حكمها ، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن ، قبله كسرة أو ياء رَقّقتَ ، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن قبله فتحة ، غَلّظتَ . فعلى هذا يجري الوقف على الراء .

ولو أن قائلا قال : لا أعتدّ بالوقف لأنه عارض (٥٥/ب) ، وأجري الراء في الوقف على ماكانت عليه في الوصل ، من ترقيق أو تغليظ ، لكان لقوله قياس ، ولكن الأحسن ماذكرتُ لك ، فاستعمله ، فإنه قياس الأصول ، وعليه جرت الراءات . وهذا إنما أُخذ سماعاً وقياساً على ما سُمع ، ونصُّه قليل غير موجود في الكتب ، بل كلُّ القراء أغفل الكلام على كثير ممّا ذكرنا ، ولم يبيّن كيف هو يَتفخّم ولا يترقق ، لكن القياس ، على ما نَصّوا عليه ، يوجب ما ذكرنا مِن الأحكام في الراءات[1] .

* * *

بـاب

في ترقيـق اللام وتغليظهـا

اعلم أن اللام حرف ، يلزمه تفخيم وتغليظ ، لمشاركته الراء في المخرج . والراء حرف تفخيم ، ولمشاركته النون في المخرج ، والنون حرف غُنّة . فاللام تُفخم للتعظيم ، وتفخم أحرف الإطباق ، وحرف الإطباق مُفخّم ، يأتي بعدها ليعمل اللسان عملا واحداً في التفخيم .

---

(١) انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٨ ، والتيسير ٥٧ ، والنشر ٢/١٠١

فأما تفخيمها للتعظيم فنحو اللام مِن اسم « الله » جل ذكره ، هي مفخمة أبداً للتعظيم ، تقول : « اللهُ ربي ، قالَ الله ، ولا إله إلا الله »[١] لاتزال اللام مفخمة ، إلا أن يأتي قبلهـا كسرة فتُرقق للكسرة . فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى التفخيم ، تقول : « باللهِ أثق ، وفي اللهِ عِوض ، ولاسمِ الله حلاوة » فتُرقّق اللام للكسرة التي قبلها ، فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى أصلها ففخّمت ، تقول : « اسمُ الله عظيم ، اللهُ ثقتي ، اللهُ يُعوّض خيراً » وهذا لا اختلافَ فيه بين القراء، إنه على ماذكرتُ لك .

وأما تفخيمها لحرف الإطباق قبلها فتفرّد به ورش عن نافع في بعض المواضع [وذلك][٢] إذا كان قبل اللام طاء أو صاد أو ظاء ، ما لم تنكسر اللام أو تنضم أو تنكسر أو تنضم الظاء ، فالذي يفخّم نحو : «ظلموا ، ومن أظلم ، والصلاة ، ومصلى ، والطلاق ، وطلقتم »[٣] وشبهه ، قرأه ورش وحده بالتفخيم ، ورقّقه باقو القراء . وعلة مَن فخّم هذا النوع أنه ، لمّا تقدّم اللامَ حرفٌ مفخم مطبق مستعل ، أراد أن يُقرِّب اللام نحو لفظه ، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً ، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقرّبون الحرف مـن الحرف ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً ، وعلى هذا أتت الإمالات في عللها ، وعلى هذا أبدَلوا مِن السين صادا إذا أتى بعدها (٥٦/أ) طاء أو قاف أو غين ، أو خاء ، ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً ، فذلك أخف عليهم من أن يَتسفّل اللسان بالحرف ، ثم يتصعّد إلى مابعده . وعلة من رقق أن اللام حرف كسائر الحروف ، فأجراها مع حروف الإطباق قبلها كسائر الحروف . وأيضاً فإن الترقيق هو الأصل ، ألا تَرى أنه لا يجوز تفخيم كل لام ،

---

(١) الحرفان الأولان في سورة آل عمران (آ ٥١ ، ٥٥) ، والثالث في الصافات آ ٣٥ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الأحرف في سورة البقرة (آ ٥٩ ، ١١٤ ، ٣ ، ١٣٥ ، ، ٢٢٧ ، ٢٣١).

ولا يجوز ترقيق كل لام ، فالأعم هو الأصل ، والتفخيم في اللام داخل فيما لما ذكرتُ لك من مقاربتها للراء وللنون في المخرج ، وأيضاً فإن الترقيق عليه كل القراء ، فإجماعهم حجة .

فإن انكسرت اللام أو انضمت ، أو سكنت ، أو انضمت الطاء ، رقّق ورش اللام كسائر القراء نحو : « لظلوم ، وفطلّ ، ويصلّون ، ومَن يظلم ، وفظلْتم ، وظُلمات ، ويصلّي ، وفصلناه »[1] ، وعلته في ذلك أنه ، إنما فخّم اللام ، إذا كانت مفتوحة ، لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم ولأنها من الألف ، ولأن الفتحة مستعلية في المخرج كحروف الاستعلاء ، لأنها من الألف ، والألف حرف يخرج من هواء الفم ، فعاملَ اللامَ بالتفخيم مع الفتح ، وحرف الإطباق قبله ، ليعمل اللسان عملاً واحداً . فلمّا تغيرت اللام عن الفتح رجع إلى الأصل ، وهو الترقيق .

وأيضاً فإن اللام ، إذا انكسرت في نفسها امتنع فيها التفخيم ، لأن التفخيم إشباع فتح ، ومحال أن يُشبَع الفتح في حرَف مكسور أو مضموم ، وكذلك فعل في الطاء ، لمّا انكسرت بعد وقوع التفخيم بعد الكسر ، لأن فيه تكلفا وخروجاً من تسفل إلى تصعّد ، وذلك صعب قليل في الكلام ، فردّ اللام للترقيق لكسرة الطاء قبلها ، وكان ذلك أليق وأسهل في اللفظ ، ألا ترَى أنه لو فخّم اللام في « يصلي ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفخّم حرفاً مكسوراً ، والكسر ضد التفخيم ، فكان يجمع بين الشيء وضده ، وليس هذا في كلام العرب . ولو فخّم في نحو : « ظِلال »[2] لوجب أن يخرج من تسفّل الكسر إلى تصعّد التفخيم ، وذلك مكروه صعب ، واللام المشددة المفتوحة حكمُها حكم المخففة

---

(١) الأحرف ترتيبا في سورة إبراهيم (آ ٣٤) ، البقرة (آ ٢٦٥) ، النساء (آ ٩٠) ، الفرقان (آ ١٩) ، الواقعة (آ ٦٥) ، البقرة (آ ١٧) ، آل عمران (آ ٣٩) ، الاعراف (آ ٥٢) .

(٢) الحرف في سورة يس (آ ٥٦) .

المفتوحة ، ففخّم لورش بعد الحروف المذكورة نحو : « طلّقتم ، وظلّلنا وصلّى »[١] وشبهه .

وقد قرأتُ في المشددة بعد الطاء لورش بالترقيق كالجماعة ، والتغليظ أقيس ، وهو ظاهر النّص . فأما اللام الساكنة فهي مُرقّقة لجميع القراء على كل حال ، وهو الأصل ، سوى « صلصال »[٢] ، فقد رُوي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه ؛ لأجل كون اللام بين حرفي (٥٦/ب) الإطباق ، ولا نظير له . فذلك مِمّا يقوي التغليظ ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ورُوي عنه ترقيقها ، وبالوجهين آخذُ ، والترقيق هو الأصل ، وعليه جماعة القراء . وقد كان[٣] يلزم من غلظ « صلصال » أن يغلظ اللام من « خلق »[٤] لوقوعها بين حرفي استعلاء . وقد رُوي ، ولم أقرأ به . وبالترقيق قرأتُ فيه لقوة اللام بالحركة وضعفها بالسكون في « صلصال » ، فاعرفْه[٥] .

* * *

(١) الحرف الثاني في سورة البقرة (آ ٥٧) ، القيامة (آ ٣١) .
(٢) الحرف في سورة الحجر (آ ٢٦) .
(٣) لفظ «كان» سقط من : ص .
(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٩) .
(٥) ص : «فاعرف الأصل» ، انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ٢/١٠٧

بـــاب

حكم الوقف عـــلى اللام

اعلم أن اللام ، إذا فُخّمت في الوصل لورش ، للعلة التي ذكرنا ، من كون حرف الإطباق قبلها ، وكانت اللام متطرفة ، فلك في الوقف عليها وجهان : إن شئت فخّمت كما وَصلْتَ ، وإن شئت رقّقْتَ لأنها تصير ساكنة ، والساكنة لاتُفخّم لحرف الإطباق إلا ماذكرنا « من صلصال » [ولا يُقاس عليـــه لأن اللام مِن « صلصال »][1] بين حرفي الإطباق ، وليس كذلك غيره ، فتقف لورش على : « فصل ، وتصل »[2] بالتفخيم ، لأن الوقف عارض ، فتجريها لورش في الوقف مجرى حـــالها في الوصـــل ، فهو قيـــاس . وإن شئت وقفْتَ بالترقيق ، لأنهـــا سُكّنت ، والساكن[3] لايفخّم بعد حرف الإطباق في «صلصال» ، و « صلصال » ليس بمنزلة « فصل ، وتصـــل » ، لأن فيه حـــرفي إطباق وليس في « فصلّ ، وتصلّ » . وهذا جار على قياس ماذكرنا في الراءات ، فَابْنِ عليه .

واعلم أن اللام المفتوحة المفخمة ، بعد الصاد ، إذا وقعَت رأسَ آية في قراءة ورش ، رقّقتَها ، لأنه يقرؤها بين اللفظين في الألف ، ولا يمكن ذلك حتى تنحوَ باللام بين اللفظين في الألف أيضاً ، وبين اللفظين إمالة ضعيفة ، ولا تجتمع الإمالة والتفخيم في حرف ، فلا بدّ أن ترقق اللام فيه كسائر اللامات ، وذلك إذا كانت رأس آية ، وذلك نحو : (عَبْداً إذا صَلّى) « العلق ١٠ » ، ونحو : (وذكَر اسمَ ربّهِ

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) أول الحرفين في سورة الكوثر (آ ٢) ، والثاني في التوبة (آ ٨٤)
(٣) ص : «والساكنة»

فصلّى) « الأعلى ١٥ » ونحو : (فلا صدّقَ ولا صلّى) « القيامة ٣١ » يقرأ ذلك بين اللفظين ، كما يفعل في رؤوس الآي كلها ، إذا كانت من ذوات الياء ، فإذا قرأه بين اللفظين رقّق اللام ، إذ لا يمكن أن يقرأ الألف بين اللفظين ، فيقرّبها من الياء ، حتى تقرب الفتحة ، التي قبلها ، نحو الكسر ، ولا يمكن اجتماع تفخيم وكسر ، فلا بدّ من ترقيق اللام لِما ذكرنا لورش .

فأما غير ورش ، ممّن يُرقق اللام على كلّ حال ، فهو يرقّقها قرأه بين اللفظين أو لم يقرأ بذلك . وقد ذكرنا الإمالات في « كتاب الراءات » بأشبع [مِن[1] هذا ، وفي الذي ذكرنا في هذا الكتاب كفاية إن شاء الله .

قال أبو محمد : وكل ما أغفلْنا الكلام عليه ، من الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » فعلةُ ذلك جارية على ماذكرنا ، ومقيسة على ما بيّنا[2] . فقد اجتهدت فيما ذكرتُ ، وبيّنت ما استطعتُ ، والكلام لله جلّ ذكره ، فلست أنكر أن أكون قد أغفلت أشياء ، لم أذكر عللها ، لكنها ترجع في عللها إلى قياس ماذكرنا ، فقِس مالم نذكره على ماذكرتُ فهو الأكثر والأعم ، والذي أغفلت هو الأقل ، إن كنت أغفلت شيئاً من ذلك ، ولم أترك شيئاً مِن ذلك عن تعمّد .

تمّ الجزء الرابع بتمام علل الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » والحمدُ لله ربّ العالمين .

---

(١) من ههنا وقع سقط بمقدار ورقة من نسخة الاصل استدركت من : ص،ل.
(٢) التبصرة ٤٩/أ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١١٥/٢